S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1994/653
1 June 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

مذكرة من الأمين العام

التقرير المرفق الذي أعدته لجنة التحقيق المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ٨٨٥ (١٩٩٣) للتحقيق في الهجمات المسلحة على أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال يعمم طيا بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن وفقا للرسالة المؤرخة ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٤ الموجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن (S/1994/652).

120694 060694 060694 94-23962

تقرير لجنة التحقيق المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ٨٨٥ (١٩٩٣) للتحقيق في الهجمات المسلحة على أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال التي أدت إلى وقوع خسائر في الأرواح بينهم

أعضاء اللجنة:

الأونرابل ماثيو م. س. و. نغولوبه، الرئيس (توقيع)

الفريق غوستاف هاغلوند (توقيع)

الفريق (متقاعد) ايمانويل أ. إرسكين (توقيع)

الأمين التنفيذي:

السيد ونستون توبمان

نيويورك، ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٤

94-23962

المحتويات (تابع)

		الصفحة
مقدمة		١
	إنشاء اللجنة وولايتها	١
	إجراءات سير تحقيق اللجنة	٢
	تبويب التقرير	٣
أولا -	الأزمة التي أدت إلى تدخل الأمم المتحدة في الصومال	٤
	فراغ السلطة وما نتج عنه من حرب أهلية	٤
ثانيا -	الاحتكام إلى الفصل السابع من الميثاق	٥
	التغطية الإعلامية تثير قلقا دوليا بشأن الصومال	٥
	ولاية فرقة العمل الموحدة	٦
	وقف إطلاق النار ونزع السلاح في إطار فرقة العمل الموحدة	٦
	رحيل فرقة العمل الموحدة	٧
	التوسع في ولاية الأمم المتحدة: عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال	٧
	المشكلات الأولية التي واجهت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال	٧
	نطاق ولاية الفصل السابع	٨
ثالثا -	الأسباب الأساسية للمصادمات المسلحة	٨
	إعادة تشكيل المؤسسات السياسية	٩
	إنشاء الجهاز القضائي الصومالي والشرطة الصومالية	١٠
	الحالة في كيسمايو	١١
	مؤتمر غالكايو	١١
	حملة إذاعة مقديشيو الدعائية على عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال	١٢
رابعا -	عمليات التفتيش على الأسلحة واندلاع الأعمال العدائية	١٤
	خطة التفتيش	١٥
	الهجمات على الجنود الباكستانيين	١٦

المحتويات (تابع)

الصفحة

خامسا - القتال بين قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وميليشيات التحالف الوطني الصومالي - "الحرب" ١٩

ألف - عملية الأمم المتحدة الهجومية ضد المؤتمر الصومالي الموحد/التحالف الوطني الصومالي ١٩

باء - هجوم التحالف الوطني الصومالي على قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال ٢٣

جيم - الهجوم الذي قامت به قوات غير قوات الأمم المتحدة ووقف الأعمال القتالية ٢٥

سادسا - التحليل والاستنتاجات ٢٦

من الذي نفذ الهجمات التي جرت في ٥ حزيران/يونيه؟ ٢٧

لماذا حدثت الهجمات؟ ٢٩

لماذا كان عدد الإصابات مرتفعا إلى هذه الدرجة في ٥ حزيران/يونيه؟ . . . ٣٤

لماذا أساءت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال تقدير الحالة؟ ٣٥

لماذا تطورت هجمات ٥ حزيران/يونيه إلى حرب؟ ٣٦

لماذا امتدت الفترة التي جرت فيها الأعمال العدائية؟ ٣٧

هل أسهمت نواحي النقص الداخلية في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في زيادة عدد الإصابات؟ ٣٨

سابعا - الملاحظات والاستنتاجات ٤٠

ثامنا - التوصيات ٤٢

المرفقات

الأول - الرسائل المتبادلة بين اللجنة والجنرال عيديد ٤٤

الثاني - مقابلات صحفية ٤٩

الثالث - الحركات السياسية الصومالية ٥١

الرابع - العمليات العسكرية ٥٣

المحتويات (تابع)

الصفحة

الخامس - موجز الهجمات التي شنت على أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال ٦٢

السادس - خريطة أحداث ٥ حزيران/يونيه ٨٧

السابع - خريطة عملية التطويق والتفتيش التي شنتها قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في ١٧ حزيران/يونيه على الجيب الواقع تحت سيطرة التحالف الوطني الصومالي ٨٨

الثامن - خريطة أحداث ١٧ حزيران/يونيه و ١٢ تموز/يوليه ٨٩

التاسع - خريطة أحداث ٢ تموز/يوليه و ٥ أيلول/سبتمبر ٩٠

العاشر - خريطة حادثة ٣ تشرين الأول/اكتوبر ٩١

تقرير لجنة التحقيق المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ٨٨٥ (١٩٩٣) للتحقيق في الهجمات المسلحة على أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال التي أدت إلى وقوع خسائر في الأرواح بينهم

مقدمة

إنشاء اللجنة وولايتها

١ - في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، أذن مجلس الأمن في قراره ٨٨٥ (١٩٩٣) بـ "إنشاء لجنة تحقيق، تعزيزا لتنفيذ القرارين ٨١٤ (١٩٩٣) و ٨٣٧ (١٩٩٣)، وذلك للتحقيق في الهجمات المسلحة على أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال التي أدت إلى خسائر في الأرواح فيما بينهم".

٢ - كما أوعز القرار إلى اللجنة بأن "تحدد إجراءات القيام بتحقيقها مع مراعاة إجراءات الأمم المتحدة النموذجية" وطلب إلى اللجنة أن تقدم في أقرب وقت ممكن إلى مجلس الأمن، عن طريق الأمين العام، تقريرا عما تتوصل إليه من نتائج، مع مراعاة ضرورة إجراء تحقيق شامل.

٣ - وطلبت الفقرة ٨ من القرار إلى الأمين العام، ريثما يتم إنجاز تقرير اللجنة، تعليق إجراءات اعتقال الأشخاص الذين لم يسبق اعتقالهم عملا بالقرار ٨٣٧ (١٩٩٣) وقد يكونون متورطين في الهجمات ضد أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

٤ - وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، أعلن تعيين لجنة التحقيق وإنشاء أمانتها. وتألفت اللجنة من:

الأودرابل مائيو م. س. و. نفولوبه (قاضي قضاة زامبيا)، رئيسا للجنة؛

الفريق (متقاعد) ايمانويل أ. إرسكين (غانا)، عضوا؛
(قائد سابق لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان)

الفريق غوستاف هاغلوند (فنلندا)، عضوا.
(رئيس أركان الدفاع، فنلندا)

٥ - ورأس أمانة اللجنة أمين تنفيذي هو السيد ونستون أ. توبمان من مكتب الشؤون القانونية بمقر الأمم المتحدة في نيويورك. وكان مساعدا السيد توبمان هما السيد أوسامو شيرايشي من مركز حقوق الإنسان في جنيف (خلال الجلسات المعقودة في مقديشيو في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ وحدها) والسيد لوك ملابا من الإدارة القانونية لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وقام بالخدمات الإدارية السيد لارس سكولد

من الخدمة الميدانية للأمم المتحدة، والنقيب ماغنوس غوستافصون من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والسيدة ماري ماتوري من إدارة الشؤون السياسية بمقر الأمم المتحدة في نيويورك.

إجراءات سير تحقيق اللجنة

٦ - دعي أعضاء اللجنة إلى الاجتماع في نيويورك في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٩٣. وقاموا بزيارة مجاملة للدكتور بطرس بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة، كما حضروا جلسات إحاطة مع السفير شينمايا ر. غارخان المستشار السياسي الخاص للأمين العام؛ والسيد جيمس أ. س. جوناه وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والسيد كوفي عنان وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلم؛ والسيد كارل - أوغست فلايشاهاوير وكيل الأمين العام للشؤون القانونية. واعتمدت اللجنة، خلال وجودها في نيويورك، نظامها الداخلي.

٧ - وسافرت اللجنة إلى مقديشيو في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. ولدى وصولها، أصدرت بيانا صحفيا أعلنت فيه برنامجها، ودعت كل من لديه معلومات مفيدة أن يتقدم بها ويدلي بأقواله عن الهجمات المسلحة على أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

٨ - وخلال هذه الزيارة الأولى لمقديشيو، بذلت اللجنة جهدا خاصا للوصول إلى الصوماليين الذين يمكن أن يتقدموا للشهادة، ومن بينهم الجنرال محمد فرح عيديد (انظر المرفق الأول). ولما أدركت اللجنة أنه ليس من اليسير على كثير من الصوماليين أن يزوروا مجمع مقر قيادة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، الموضوع تحت الحراسة الشديدة، فقد افتتح مكتب في وسط مقديشيو لتلقي الشهادات. وأعلن ذلك في وسائل الإعلام، ولكن لم يذهب إلى ذلك المكتب أي شهود يعتد بهم.

٩ - وبعد اجراء مقابلات واستعراض وثائق شتى، أوقفت اللجنة أعمالها في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ واستأنفتها في نيويورك في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وبعد ذلك، عقدت جلسات في واشنطن العاصمة ونيويورك، قبل أن تتوجه الى ليفورنو، بإيطاليا، ثم الى مقديشيو مرة أخرى لكي تواصل أعمالها.

١٠ - وخلال اجراء اللجنة لتحقيقاتها، استمعت الى شهادات ٢٩ مسؤولا من مسؤولي عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، من بينهم بعض الذين غادروا منطقة البعثة فعلا، ومواطنين صوماليين. وترد في المرفق الثاني قائمة أسماء الأشخاص الذين قابلتهم اللجنة.

١١ - وأجريت المقابلات بصفة غير رسمية. وكانت قلة من الشهود بصحبة محامين أو معاونين، وتلقوا جميعا تأكيدات بسرية شهاداتهم. ولم تجر أية تسجيلات صوتية.

١٢ - كما استعرضت اللجنة مواد وثائقية، من بينها التقرير الذي أعده البروفيسور توم فارر ونصوص ما جمعه من شهادات خلال التحقيق الذي أجراه بالنيابة عن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

وبالاضافة الى ذلك، درست اللجنة قواعد الاشتباك التي أصدرتها العملية الثانية وخطتها العملياتية وأوامرها وتقاريرها، فضلا عن تقاريرها عن الحوادث.

١٣ - وقامت البعثة بجولة جوية تفقدت فيها المواضع التي شهدت الهجمات على العملية الثانية أو المتصلة بالهجمات.

١٤ - ومن مقديشيو انتقلت البعثة إلى نيروبي، حيث تداولات بشأن نتائجها الأولية، بينما بذلت مجهودات اضافية للالتقاء بزعماء المؤتمر الصومالي الموحد/التحالف الوطني الصومالي، لا سيما الجنرال عيديد، وكانوا عندئذ مقيمين في العاصمة الكينية. وكان ذلك قبل أن تكتب تقريرها. وتبودلت رسائل اضافية مع الجنرال عيديد (انظر المرفق الأول)، ولكن قادة المؤتمر الصومالي الموحد/التحالف الوطني الصومالي لم يدلوا بأية شهادات في نهاية الأمر.

١٥ - وتود اللجنة أن تعرب عن شكرها للأمين العام، وللممثل الخاص للأمين العام من أجل الصومال، ولقائد قوة العملية الثانية وموظفيهم، ولجميع من أدلوا بشهاداتهم، على تعاونهم ومساعدتهم اللذين لولاهما لاستحال النجاح في إجراء التحقيق.

١٦ - كما تود اللجنة أن تعرب عن امتنانها لما أبداه مسؤولو حكومتي الولايات المتحدة وايطاليا من مجاملة وتعاون لدى زيارتها لواشنطن العاصمة وليفورنو.

١٧ - وخلال جميع الاتصالات السالفة الذكر وطوال المداولات التي أجرتها البعثة، أمكنها أن تعمل في استقلال تام دون أن يحاول أحد المساس باستقلالها.

تبويب التقرير

١٨ - ينقسم هذا التقرير الى ثمانية أجزاء، تليها تذييلات. ويتعقب الجزء الأول تطور الأزمة التي أدت الى تدخل الأمم المتحدة في الصومال. أما الجزء الثاني، فيفسر الأسباب الداعية الى الاحتكام الى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لتنفيذ نزع السلاح، بينما يحوي الجزء الثالث سردا للأسباب الأساسية للمصادمات المسلحة بين عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال والتحالف الوطني الصومالي، وهي المصادمات التي بدأت بهجمات على الجنود الباكستانيين في ٥ حزيران/يونيه عام ١٩٩٣. ويصف الجزء الرابع عمليات التفتيش على الأسلحة واندلاع الهجمات على أفراد العملية الثانية في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣، في حين يناقش الجزء الخامس القتال بين العملية الثانية وميليشيا التحالف الوطني الصومالي في أعقاب هجمات الخامس من حزيران/يونيه. ويحلل الجزء السادس تلك الهجمات ويقرر وقائع معينة، بينما يورد الجزء السابع ملاحظات عامة تستند الى التحقيق في الهجمات. ويختتم التقرير، في الجزء الثامن، بتوصيات عن العملية الثانية بوجه خاص وحفظ السلم وإقراره بوجه عام. وتورد المرفقات في نهاية التقرير مواد اضافية تتيح إدراك الوقائع المتصلة بالهجمات إدراكا أفضل.

أولا - الأزمة التي أدت الى تدخل الأمم المتحدة في الصومال

فراغ السلطة وما نتج عنه من حرب أهلية

١٩ - ترك فرار الرئيس محمد زياد بري في ٢٦ كانون الثاني/يناير عام ١٩٩١ وانهيار حكومته فراغا في السلطة تقاتلت فيه الحركات السياسية في إطار حرب أهلية مريرة بغية السيطرة على البلد. وبنهاية عام ١٩٩١، برز السيد علي مهدي محمد والجنرال محمد فرح عيديد، اللذان يقودان ائتلافين متخاصمين مكونين من حركات سياسية (انظر المرفق الثالث للإطلاع على قائمة أسماء الحركات السياسية الصومالية)، بوصفهما المتنافسين الرئيسيين على السلطة السياسية.

٢٠ - وتصارعت ميليشياتهما في العاصمة مقديشيو، وهي أهم مكان استراتيجي على الاطلاق في الصراع العام الذي يستهدف السيطرة على البلد بأسره.

٢١ - ويتبين من تقديرات الأمم المتحدة أنه نتيجة للحرب الأهلية والجفاف تعرض أربعة ملايين ونصف مليون نسمة لخطر سوء التغذية وما يتصل به من أمراض وأنه فيما بين تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٩١ ونيسان/ابريل ١٩٩٣ توفي نحو ٠٠٠ ٣٠٠ شخص وبات مليون ونصف مليون نسمة في حالة يرثى لها.

٢٢ - وفي ظل هذه الفوضى السياسية وما رافقها من مأساة إنسانية وشلل عام وخراب هياكل أساسية وممتلكات، شغلت الأمم المتحدة لأول مرة بالأزمة الصومالية ورأت فيها تهديدا لاستقرار القرن الافريقي وللسلم والأمن الدوليين.

٢٣ - وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، اعتمد مجلس الأمن القرار ٧٣٣ (١٩٩٢)، الذي أصبح أول قرار ضمن مجموعة قرارات بشأن الحالة في الصومال. وفرض ذلك القرار حظرا على توريد الأسلحة الى الصومال، وطلب الى الأمين العام أن يزيد من المساعدات الانسانية الى ذلك البلد وأن يتصل بالأطراف الصومالية المعنية بهدف تأمين اتفاقها على وقف الأعمال العدائية.

٢٤ - وكان الهدف الرئيسي لتدخل الأمم المتحدة في الصومال هو تجنب حدوث مجاعة. وتحقيقا لهذه الغاية، أنشأ قرار مجلس الأمن ٧٥١ (١٩٩٢)، المتخذ في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٢، عملية الأمم المتحدة في الصومال (المشار اليها فيما بعد بوصفها عملية الأمم المتحدة الأولى في الصومال).

٢٥ - ورغم ما كان معروفا من أن الحرب الأهلية هي سبب هام لنشوء خطر المجاعة، لم تتحمل الأمم المتحدة أية مسؤولية مباشرة عن إنهاء القتال أو إيجاد مخرج من الطريق الساسي المسدود. وسارت عملية الأمم المتحدة الأولى في الصومال في إطار اتفاق لوقف إطلاق النار أبرم بين علي مهدي والجنرال عيديد وشمل منطقة مقديشيو وحدها.

٢٦ - وعملت تلك العملية على تيسير التفاوض والاتفاق بين القادة الصوماليين، وتركت لهم مسؤولية استعادة السلم والتوصل الى حل سياسي.

٢٧ - كما طلب القرار ٧٥١ من الأمين العام أن يواصل المشاورات مع الأطراف الصومالية، بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي، بهدف عقد مؤتمر بشأن المصالحة الوطنية في الصومال.

٢٨ - وبموجب ذلك القرار، تعين على العملية الأولى وزع ٥٠ مراقبا عسكريا غير مسلحين لرصد وقف إطلاق النار ولتوفير الأمن للعمليات الانسانية. ولذلك، نوقشت جميع التدابير الهامة التي اضطلعت بها تلك العملية في الصومال مع الجنرال عيديد وعلي مهدي ووافقا عليها، قبل تنفيذها.

٢٩ - ولم تهدف استراتيجية العملية الأولى إلى تهميش زعماء الأمر الواقع الصوماليين بل هدفت إلى إطلاعهم على العملية في كل خطوة تخطوها. ومن ثم، فعلى الرغم من أن الاستعانة بأفراد عسكريين دوليين لتوفير الأمن لعمليات الإغاثة كانت منذ أمد بعيد هدفا للأمم المتحدة، لم يتسن وزع هؤلاء إلا في آب/أغسطس ١٩٩٢، عندما وافق زعماء الأمر الواقع السياسيون في الصومال على ذلك.

ثانيا - الاحتكام الى الفصل السابع من الميثاق

٣٠ - ثبتت عدم قدرة العملية الأولى على التصدي للتحدي الذي واجهته، وذلك نظرا لصغر حجمها ومحدودية نطاق ولايتها. ولما كانت تلك العملية تتألف أساسا من نحو ٥٠٠ جندي باكستاني لم يكن بوسعهم مغادرة ميناء ومطار مقديشيو نظرا لعدم موافقة سلطات الأمر الواقع السياسية الصومالية، فقد عجزت عن ردع الهجمات على قوافل الإغاثة الانسانية.

٣١ - وأدت ضرورة حصول الأمم المتحدة على موافقة الجماعات السياسية المتخاصمة على عملياتها في الصومال إلى حالات تأخير في اتخاذ الاجراءات اللازمة على وجه السرعة بينما استمر تدهور الحالة في البلد. وهيأ انعدام حكومة وطنية حالة فريدة انعدم فيها وجود سلطة مركزية ذات مسؤولية تتيح لها الدخول في علاقات دولية باسم الصومال.

التغطية الاعلامية تثير قلقا دوليا بشأن الصومال

٣٢ - وفي الوقت نفسه، أدت التغطية الاعلامية العالمية النطاق، التي ترسم صورا مريعة لنساء صوماليات وأطفال صوماليين يعانون من شدة نقص التغذية أو المرض ويواجهون موتا محققا، الى تعبئة الرأي العام الدولي، مما دفع بطرس بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة الى المطالبة بتدخل دولي أفعل في الصومال.

٣٣ - واتبع مجلس الأمن أحد الخيارات الخمسة المعروضة في رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ موجهة من الأمين العام الى رئيسه، فأذن في قراره ٧٩٤ (١٩٩٢)، وهو يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، باستعمال القوة لدعم العمليات الانسانية في الصومال.

٣٤ - وعندما فعل المجلس ذلك، خرج عن ممارسته المعتادة المتمثلة في التماس موافقة سلطات الأمر الواقع الصومالية على أنشطته. وكانت مثل هذه الموافقة تلتمس طبقا لما دأبت عليه الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلم.

٣٥ - وعملا بالقرار ٧٩٤ (١٩٩٢)، نفذت أهداف الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في الصومال بواسطة فرقة العمل الموحدة، وهي ائتلاف دولي بقيادة الولايات المتحدة.

ولاية فرقة العمل الموحدة

٣٦ - بموجب قرار مجلس الأمن ٧٩٤ (١٩٩٢)، تمثلت ولاية فرقة العمل الموحدة في استعمال جميع الوسائل اللازمة لتهيئة بيئة آمنة لعمليات الاغاثة الانسانية في الصومال في أقرب وقت ممكن. وكان القصد من ذلك استعمال القوة العسكرية، اذا لزم الأمر، لقهر العقبات التي تحول دون سير العمليات الانسانية.

٣٧ - وبدأت فرقة العمل الموحدة، التي بلغ قوامها في مرحلة ذروتها نحو ٣٧ ٠٠٠ فرد، في الوصول الى الصومال في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، ووزعت في مقديشيو والمنطقتين الوسطى والجنوبية من البلد.

٣٨ - وعلى الرغم من أن تلك الفرقة كانت تعمل بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فإنها لم تفسر ولايتها على أنها تقتضي منها تنفيذ نزع سلاح المليشيات الصومالية.

٣٩ - إلا أن اتفاق وقف إطلاق نار عام واتفاقا تكميليا اللذين وقعتهما الحركات السياسية في أديس أبابا يومي ٨ و ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، نصا على بقاء المليشيات في معسكراتها وتسليم أسلحتها الثقيلة الى فريق لرصد وقف إطلاق النار يتألف من أفراد تابعين لفرقة العمل الموحدة أو العملية الأولى.

وقف إطلاق النار ونزع السلاح في إطار فرقة العمل الموحدة

٤٠ - في إطار اتفاقي أديس أبابا الموقعين في ٨ و ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، بدأت الحركات السياسية في تنفيذ ترتيبات وقف إطلاق النار ونزع السلاح على أساس طوعي تعاوني. وأنشأت فرقة العمل الموحدة/العملية الأولى فريق تخطيط ورصد بينما عين الصوماليون ممثليهم في لجنة وقف إطلاق النار. وجرت الموافقة، في اجتماعات عقدت في مكاتب تلك العملية، على مخطط أساسي مرحلي لنزع السلاح وتسريح المقاتلين. واختيرت مواقع للثكنات بالتراضي، وحددت مواضع عبور للمقاتلين المسرحين. ووضعت الميليشيات أسلحتها الثقيلة في مواضع للتخزين ثم أبلغت فرقة العمل الموحدة بها، ومعها قوائم حصر لجميع الأسلحة المخزونة. وبعدئذ، قامت فرقة العمل الموحدة بعمليات تفتيش روتينية لهذه المواضع.

وأجرت الفرقة المذكورة آخر عملية تفتيش في شباط/فبراير ١٩٩٣. ولم تكن هناك أية طرائق عمل رسمية فيما بين فرقة العمل الموحدة والفصائل، وهذه حالة ورثتها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

٤١ - ومن آن لآخر، أجرت فرقة العمل الموحدة أيضا عمليات بحث عن الأسلحة ومصادرة لها، بمعزل عن الاتفاق الذي وقعته الحركات السياسية. ولكن هذه العمليات لم تشكل جزءا من خطة نزع سلاح شاملة ولم تعتبرها فرقة العمل الموحدة ملمحا رئيسيا من ملامح ولايتها. ولذلك، ظلت الحالة الأمنية في الصومال متفجرة واستمرت الهجمات على الأفراد المشاركين في العمل الإنساني.

رحيل فرقة العمل الموحدة

٤٢ - وفي الوقت نفسه، كانت فرقة العمل الموحدة متلهفة على الانسحاب من الصومال وتسليم المسؤولية الى الأمم المتحدة. ورأت تلك الفرقة أن تدخلها كان فعالا في تجنب كارثة، وأنه مع التحسن النسبي في الحالة الأمنية وتزويد الصوماليين بالأغذية والأدوية وغيرها من الضرورات الحيوية التي اشتدت الحاجة إليها فقد تحققت بصورة أساسية مهمتها الإنسانية.

٤٣ - وعلى الرغم من ذلك، كان من الواضح أن هذا التحسن لا يمكن أن يستمر إلا بقوة تحل محل تلك الفرقة وتتوفر لديها امكانيات شبيهة بإمكانياتها.

التوسع في ولاية الأمم المتحدة: عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال

٤٤ - في هذا السياق، اتخذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قراره ٨١٤ (١٩٩٣) في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٣، فزاد من حجم عملية الأمم المتحدة في الصومال ووسع ولايتها بحيث لم تعد تقتصر على حماية امدادات وأفراد الإغاثة الإنسانية بل شملت أيضا إرغام الميليشيات الصومالية على نزع السلاح. ولذلك، فإنه خلافا لفرقة العمل الموحدة، التي كان اشتراكها في عملية نزع السلاح فرعيا نابعا من اتفاقيتي وقف اطلاق النار ونزع السلاح الموقعتين في ٨ و ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، تمثلت ولاية عملية الأمم المتحدة الجديدة في الصومال (عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال) في نزع سلاح الميليشيات الصومالية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

٤٥ - وأذنت الولاية الجديدة باستعمال القوة للتغلب على رفض أي من الميليشيات لنزع السلاح. وفيما لو حدث ذلك، يعد هذا هو التحدي المباشر الأول للقدرة العسكرية لدى الحركات السياسية. وفي نهاية المطاف، فإنه لم ينزع سلاح الميليشيات لأصبح الصدام بين الميليشيات وعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال أمرا محتوما.

المشكلات الأولية التي واجهت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال

٤٦ - واجهت العملية الثانية مشكلات لدى إنشائها، شأنها شأن أية عملية أخرى من عمليات حفظ السلم. إذ احتاجت الوحدات الى وقت لدراسة الحالة على الطبيعة والتعرف على البيئة الثقافية والسياسية الجديدة، لا سيما الآثار المترتبة على العمل في بلد يعيش حالة حرب أهلية.

٤٧ - وتعين على العملية الثانية، لكي تنفذ ولايتها، أن تضع اجراءات عمل نموذجية. واحتاج الموظفون الى وقت ودراية فنية وهياكل من أجل جمع المعلومات المناسبة للقيام بمهمتها على نحو فعال.

٤٨ - وقبل أن تتمكن العملية الثانية من تحقيق هذه الأهداف، وقعت أحداث ٥ حزيران/يونيه التي دفعتها دفعا الى القيام بدور لإقرار السلم عقد مشاكلها بدرجة كبيرة. كما ازدادت حالتها تعقيدا بفعل القرار ٨٣٧ (١٩٩٣) الذي يقتضي من العملية الثانية اعتقال المسؤولين عن هجمات ٥ حزيران/يونيه.

٤٩ - وكانت العملية الثانية تفتقر بشدة الى ما يلزم من موظفين مجربين ينفذون المهام الجسيمة الموكلة اليها. وصرح الممثل الخاص للأمين العام بأنه وجه نداءات مستمرة الى مقر الأمم المتحدة طالبا اتاحة موظفين محددين للبعثة ولكن لم يتسن تزويد البعثة بهم. ومن المؤسف أيضا أن فرقة العمل الموحدة، التي كان بوسعها أن تساعد العملية الثانية بموظفيها، كانت تغادر منطقة البعثة.

٥٠ - وأخيرا، لم تكن البعثة مجهزة تجهيزا جيدا بما يلزم من عتاد العمليات الملائم لطبيعة عملياتها ولظروف الحرب الأهلية. فقد افتقرت بعض الوحدات الى العتاد المناسب، من قبيل ناقلات الجنود المدرعة، لحماية جنودها من نيران الأسلحة الصغيرة.

نطاق ولاية الفصل السابع

٥١ - من المهم أن نلاحظ أن سلطة التنفيذ، أو جوانب الفصل السابع التي تنطوي عليها ولاية العملية الثانية بموجب القرار ٨١٤ (١٩٩٣)، تنطبق تحديدا على الأمور العسكرية من قبيل نزع السلاح وضمان استمرار فتح طرق إمدادات الإغاثة.

٥٢ - ولم تمتد سلطة التنفيذ لتشمل العملية السياسية في الصومال. وإنما اقتصرت ولاية العملية الثانية على مساعدة الصوماليين في جهودهم لتحقيق المصالحة الوطنية وإعادة تشكيل مؤسساتهم السياسية.

٥٣ - إلا أن بعض الخلافات الكبرى التي خلقت حالات توتر بين العملية الثانية والمؤتمر الصومالي الموحد/ التحالف الوطني الصومالي تركزت حول تباين الآراء بشأن الولاية السياسية الممنوحة لتلك العملية.

ثالثا - الأسباب الأساسية للمصادمات المسلحة

٥٤ - كان من أهم الحوادث أو الحالات العديدة التي أدت الى نشوب الأعمال العدائية بين المؤتمر الصومالي الموحد/التحالف الوطني الصومالي والعملية الثانية ما يلي: الاختلاف على دور الفصائل في إعادة تشكيل الصومال سياسيا؛ وإنشاء الجهاز القضائي الصومالي والشرطة الصومالية؛ واستعادة الجنرال هِرسي مورغان زوج ابنة سياد بري لكيسمايو؛ ومؤتمر غالكايو؛ والسيطرة على إذاعة مقديشيو.

إعادة تشكيل المؤسسات السياسية

٥٥ - التقت خمس عشرة حركة سياسية بأديس أبابا في آذار/مارس ١٩٩٣، في مؤتمر رعته الأمم المتحدة. وعند اختتام المؤتمر رسميا في ٢٧ آذار/مارس، وقّع زعماء الحركات الخمس عشرة "اتفاق أديس أبابا المنبثق عن الدورة الأولى لمؤتمر المصالحة الوطنية في الصومال". وكان المقصود بهذا الاتفاق أن يكون إطار عمل أساسي لانتقال الصومال إلى مرحلة السلم وإقامة حكومة منتخبة.

٥٦ - ونص الاتفاق على فترة انتقالية مدتها سنتان يكون فيها الجهاز السياسي الأعلى المؤتمن على السيادة الصومالية عبارة عن مجلس وطـني انتقالي. وتحت هذا المجلس، سوف يوجد ١٨ مجلسا إقليميا و ٩٢ مجلسا من مجالس المحافظات. وتتألف المجالس الإقليمية من مندوبين آتين من مجالس المحافظات؛ وأعضاء مجالس المحافظات إما منتخبون أو مختارون بالشورى حسب الممارسة الصومالية التقليدية.

٥٧ - ويضم المجلس الوطني الانتقالي ممثلا مختارا من كل من الحركات السياسية الخمس عشرة؛ وثلاثة ممثلين من كل منطقة، بحيث يكون أحد هؤلاء الثلاثة امرأة؛ وخمسة أعضاء إضافيين يمثلون مقديشيو.

٥٨ - وبهذه الصورة، ضمن الاتفاق ألا تسيطر الحركات السياسية الخمس عشرة على المؤسسات الانتقالية. فقد كفل الاشتراك الديمقراطي عن طريق تقييد عدد أعضاء المجلس الوطني الانتقالي الذين تعينهم الفصائل، والاحتفاظ بحصة من مقاعد المجلس الوطني الانتقالي للمرأة، وانتخاب أعضاء مجالس المحافظات أو اختيارهم شعبيا.

٥٩ - ومما له مغزاه، أن اتفاق السابع والعشرين من آذار/مارس لم يتوخ دورا معينا للأمم المتحدة، عدا توجيه دعوة مجاملة إلى أمينها العام وممثله الخاص في الصومال، "وفقا للولاية التي أناطها بهما ... مجلس الأمن لتقديم كل ما يلزم من مساعدة إلى شعب الصومال لتنفيذ هذا الاتفاق".

٦٠ - وعندما رفعت في ٢٧ آذار/مارس أعمال المؤتمر الذي رعته الأمم المتحدة، لم يتفرق الزعماء السياسيون الصوماليون على الفور. بل واصلوا مناقشاتهم في أديس أبابا ووقعت الحركات الخمس عشرة جميعها وثيقة معنونة "اتفاقات تم التوصل اليها بين الزعماء السياسيين في المشاورات المعقودة في أديس أبابا، في ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٣".

٦١ - وتعارضت هذه الوثيقة نصا وروحا مع اتفاق السابع والعشرين من آذار/مارس، حيث نصت على تقديم الفصائل السياسية لأسماء أعضاء المجلس الوطني الانتقالي المختارين من كل محافظة، وعلى القيام، في حالة تعذر اتفاق الفصائل في منطقة من المناطق على أحد المرشحين، بتسوية خلافاتها في أديس أبابا أو في تلك المنطقة بذاتها.

٦٢ - ولم يرد في وثيقة الثلاثين من آذار/مارس أي ذكر للحفاظ على مقاعد للمرأة. ونصت تلك الوثيقة على ٤٥ يوما كإطار زمني لتسمية أعضاء المجلس الوطني الانتقالي، وهذه مهلة منحت وقتا غير كاف لتنظيم انتخابات حقة على صعيد مجالس المحافظات.

٦٣ - وعلى الرغم من أن وثيقة الثلاثين من آذار/مارس كانت ممهورة بتوقيعات أولئك الزعماء الذين وقّعوا اتفاق السابع والعشرين من آذار/مارس، فإن العملية الثانية لم تتقبل أبدا وثيقة الثلاثين من آذار/مارس، وأصبح المسرح مُعدا لمصادمات بين العملية الثانية وبعض الجماعات السياسية الصومالية.

إنشاء الجهاز القضائي الصومالي والشرطة الصومالية

٦٤ - مارست العملية الثانية أيضا تأثيرا ملحوظا على إجراءات تعيين الشرطة الصومالية والقضاة الصوماليين، ويحتمل أنها أحبطت استراتيجيات المؤتمر الصومالي الموحد/التحالف الوطني الصومالي، بل ومن المؤكد أنها أثارت، بالإضافة إلى ذلك، عداوته.

٦٥ - وعندما تولت العملية الثانية المسؤولية من فرقة العمل الموحدة، في ظل ترتيب بين العملية الأولى وتلك الفرقة، كان المؤتمر الصومالي الموحد/التحالف الوطني الصومالي قد عين قضاة يرأسون ما تبقى في مقديشيو من محاكم. وفي مطلع أيار/مايو، عقد فريق من موظفي خارجية الولايات المتحدة المكلفين بالعمل في العملية الثانية اجتماعا في مقديشيو مع محامين صوماليين وغيرهم من الجماعات المحلية المهتمة بتأهيل النظام القضائي في الصومال.

٦٦ - وتوج الاجتماع الذي رأسته السيدة آن رايت، وهي خبيرة من خبراء وزارة خارجية الولايات المتحدة المعارين إلى العملية الثانية، بإنشاء لجنة واعتماد إجراءات لاختيار القضاة. وسمحت إجراءات الاختيار للعملية الثانية بأن تسمي بعض القضاة. واستاء ائتلاف المؤتمر الصومالي الموحد/التحالف الوطني الصومالي من تآكل سلطته في هذا المجال وعارض اختيار القضاء بواسطة العملية الثانية لا بواسطة المجلس الوطني الانتقالي حسب المنصوص عليه في اتفاق أديس ابابا الموقع في ٢٧ آذار/مارس.

٦٧ - كذلك كان لإصدار الممثل الخاص للأمين العام قانون العقوبات الصومالي لسنة ١٩٦٢ بوصفه القانون الجنائي النافذ في الصومال رد فعل أتاح للمؤتمر الصومالي الموحد/التحالف الوطني الصومالي بأن يفسر ذلك بأنه تجاوز لولاية العملية الثانية.

٦٨ - وتعرض المؤتمر الصومالي الموحد/التحالف الوطني الصومالي لمزيد من الاحباط السياسي عندما زار بعض مسؤوليه أحد سجون مقديشيو لمعالجة بعض القضايا المتأخرة، فتوجئوا بمأمور السجن الجديد يرفض دخولهم بحجة أنهم لا يملكون السلطة اللازمة لأداء مثل هذه المهمة.

٦٩ - كما شعر المؤتمر الصومالي الموحد/التحالف الوطني الصومالي بأن العملية الثانية تهمش لجنة للشرطة كان بها ممثلون للائتلاف وكانت قد أنشئت باتفاق بين الجنرال عيديد والسيد مهدي.

الحالة في كيسمايو

٧٠ - بينما كان مؤتمر أديس أبابا يمضي قدما في أعماله في آذار/مارس، استخدمت القوات الموالية لسياد بري، التي يقودها الجنرال هِرسي مورغان، النساء والأطفال للتغطية على تهريب الأسلحة إلى مدينة كيسمايو التي هي ميناء واقع في الجنوب، وذلك بالتسلل عبر مواقع الوحدة البلجيكية في فرقة العمل الموحدة. ونجحت قوات الجنرال مورغان في طرد قوات العقيد أحمد عمر جِس، المتحالفة مع حركة الجنرال عيديد في التحالف الوطني الصومالي.

٧١ - وقام العقيد أحمد عمر جِس في ٧ أيار/مايو بالزحف بشكل سافر باتجاه كيسمايو، في محاولة لاستعادة المدينة. وأعلنت حالة التأهب في الوحدة البلجيكية التي اعتبرت هذا هجوما مباشرا على مواقعها وردت قوات جِس على أعقابها، مُلحقة بها خسائر بشرية جسيمة. وأصيب جندي بلجيكي بنيران البنادق خلال هذا التسلل. وكانت لكيسمايو، وهي ثانية مدن الصومال، أهمية خاصة لدى الجنرال عيديد، لأن الميليشيا التابعة له كانت قد استولت عليها في معركة ضارية مع القوات الموالية لسياد بري.

٧٢ - وأدى سقوط كيسمايو في أيدي قوات الجنرال مورغان إلى غضب التحالف الوطني الصومالي، الذي اتهم الوحدة البلجيكية بالتدخل في القتال لحماية ميليشيا الجنرال مورغان وعرقلة استيلاء جِس على كيسمايو. ورأى التحالف في عدم منع البلجيكيين لتسلل الجنرال مورغان إلى المدينة في آذار/مارس دليلا على عدم حيدة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

٧٣ - وعندما أطلق التحالف الوطني الصومالي هذا الاتهام، لم يميز بين فرقة العمل الموحدة، التي كانت مسؤولة عن كيسمايو في آذار/مارس، والعملية الثانية، التي تولت المسؤولية في ٤ أيار/مايو عام ١٩٩٣.

مؤتمر غالكايو

٧٤ - بعد مؤتمر أديس أبابا المعقود في آذار/مارس ١٩٩٣، بدأ الجنرال عيديد مشاورات مع العقيد أحمد عبد الله يوسف، رئيس لجنة الشؤون السياسية والدفاع والطوارئ التابعة للجبهة الديمقراطية لإنقاذ الصومال. وأسفرت هذه المشاورات عن اتفاق على عقد مؤتمر سلم لمنطقة الصومال الوسطى.

٧٥ - ورأى الجنرال عيديد أن يقتصر الاشتراك في المؤتمر على الزعماء السياسيين للمنطقة المذكورة، على أن تقدم عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال الدعم السوقي للمؤتمر وتوفر الأمن خارج قاعة المؤتمر. وتقرر ألا يكون من حق القادة الذين من خارج المنطقة الوسطى أن يحضروا ذلك المؤتمر. واعتبر الجنرال عيديد نفسه الداعي إلى عقد المؤتمر وأن من حقه، بهذه الصفة، أن يرأس أعماله ويضع جدول أعماله. وعلى الرغم من ذلك، فقد وجه الدعوة إلى الفريق أول بحري جوناثان هاو، الممثل الخاص للأمين العام في الصومال، لكي يفتتح المؤتمر.

٧٦ - وفيما بعد، عندما قام السفير لانسانا كوياته نائب الممثل الخاص للأمين العام بإجازة وحلت محله السفيرة أبريل غلاسبي، وهي موظفة بوزارة خارجية الولايات المتحدة معارة للعملية الثانية، أصبحت نوايا

عيديد موضع شك تلك العملية. فسعت إلى توسيع نطاق الاشتراك في المؤتمر، ولا سيما لضم الجنرال محمد أبشير موسى، رئيس الجبهة الديمقراطية لإنقاذ الصومال.

٧٧ - ونظرا للخصومة السياسية بين أبشير موسى وعبد الله يوسف داخل الجبهة الديمقراطية لإنقاذ الصومال، شكت العملية الثانية في تآمر الجنرال عيديد والعقيد يوسف على تقويض مركز الجنرال أبشير موسى. وعلى الرغم من إخطار الجنرال أبشير موسى للعملية الثانية بأنه يعلم كل العلم أن الخطط توضع للمؤتمر في مقديشيو، لم تطمئن العملية الثانية. وعندما كان مقررا بدء المؤتمر، استضافت العملية الثانية الجنرال موسى، وأبدت له تبجيلا ظاهرا، ووفرت له وسائل النقل والأمن في محاولة منها لتيسير اشتراكه في المؤتمر.

٧٨ - كما أصرت العملية الثانية على ألا يكون المؤتمر برئاسة الجنرال عيديد بل برئاسة علمان عبد الله عثمان رئيس الجمهورية الصومالية السابق، وهو عدو لعيديد دعا فور وصوله إلى مقديشيو إلى اعتقال عيديد. وتسبب موقف العملية الثانية في تبرم الجنرال عيديد، الذي تصور مسلك العملية الثانية على أنه تدخل في الأمور السياسية الصومالية.

٧٩ - ووقع خلاف آخر بين العملية الثانية والجنرال عيديد بشأن جدول أعمال المؤتمر. فقد كان للعملية الثانية موقف مماثل لموقف السيد موسى، إذ أصرت على إدراج الحالة في كيسمايو على جدول الأعمال. ومن ناحية أخرى، رأى الجنرال عيديد أن من الواجب مناقشة المشاكل الماسة بمناطق الصومال الأخرى في محافل مختلفة مع الزعماء المعنيين بها. وفي نهاية الأمر، لم يعقد المؤتمر المشترك بين الأمم المتحدة والتحالف الوطني الصومالي حسبما كان مقررا، واضطر الجنرال عيديد إلى المضي قدما لعقد مؤتمر منفصل تحت رعايته وحده.

٨٠ - وباتت شتى القضايا المختلف عليها بين التحالف الوطني الصومالي وعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال موضوعا لدعاية عارمة في إذاعة مقديشيو، الخاضعة للتحالف الوطني الصومالي؛ دعاية ضد العملية الثانية على وجه التحديد وضد الأجانب على وجه العموم.

حملة إذاعة مقديشيو الدعائية على عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال

٨١ - لإذاعة مقديشيو، وهي غنيمة حرب انتزعها التحالف الوطني الصومالي من ميليشيات علي مهدي، أهمية خاصة باعتبارها وسيلة اتصال فيما بين اتباع الجنرال عيديد، بالنظر إلى أن الخطابة هي من التقاليد الراسخة في الصومال وأن الأمية مرتفعة، إذ لا يتجاوز معدل الإلمام بالقراءة والكتابة ٣٠ في المائة.

٨٢ - وعندما تدهورت العلاقات بين عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال والتحالف الوطني الصومالي تدهورا حادا في منتصف أيار/مايو نتيجة لأحداث كيسمايو والخلافات حول مؤتمر غالكايو واختيار القضاة، غدت لهجة نشرات إذاعة مقديشيو معادية بشكل ملحوظ لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

٨٣ - ويتجسد هذا العداء في نسخ النشرات المذاعة في الفترة ما بين ١ أيار/مايو و ٤ حزيران/يونيه عشية مقتل ٢٤ جنديا باكستانيا. فقد اتسمت تلك النشرات بلهجة تنطوي على كراهية الأجانب، وهو ما أخذ يتبدى بوجه خاص في ١١ أيار/مايو عندما اتهمت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال والولايات المتحدة بأنهما جهات معتدية تحاول استعمار الصومال وفرض نوع من الوصاية عليها وأخذت تلك النشرات الإذاعية تمجد في تاريخ الصومال في مقاومة السيطرة والهيمنة الأجنبيتين.

٨٤ - وقد انتاب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال قلق شديد إزاء هذه الدعاية التي تعطي فكرة سلبية عن الأمم المتحدة ويمكن أن تثير لدى الرأي العام الصومالي مشاعر عدائية حيال أفراد عملية الأمم المتحدة.

٨٥ - وحدث أن التمس الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الصومال الأميرال هاو تعاون الجنرال عيديد في كفالة وقف هذه الدعاية، وأجاب الجنرال عيديد بأن دعا إلى إنشاء لجنة لمراقبة عمليات جميع المحطات الإذاعية في البلد. بيد أن تلك اللجنة لم تنشأ أبدا.

٨٦ - وسرى أيضا قلق في صفوف عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال من أن سيطرة الجنرال عيديد سيطرة خالصة على إذاعة مقديشيو تمنحه تفوقا جائرا على منافسيه السياسيين يتيح له الترويج لنفسه وتحقيق مطامحه السياسية. ويسود الإحساس بأن محطة الإذاعة تعد من الأصول الوطنية التي ينبغي أن تصل إليها جميع الحركات السياسية. والواقع أن ممثلي سائر المجموعات السياسية كتبوا إلى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال داعين إلى تحرير محطة الإذاعة من السيطرة الخالصة للتحالف الوطني الصومالي.

٨٧ - وهكذا غدت إذاعة مقديشيو مصدرا آخر من مصادر الشقاق بين عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال والتحالف الوطني الصومالي. وقد دار نقاش هام فيما بين مسؤولي عملية الأمم المتحدة بشأن ما إذا كان ينبغي غلق إذاعة مقديشيو أو قطع إرسالها.

٨٨ - وفي منتصف أيار/مايو، طلب إلى اللواء الباكستاني المسؤول عن منطقة جنوبي مقديشيو وضع خطط بشأن الكيفية التي يمكن بها غلق إذاعة مقديشيو أو إسكاتها إذا تمادت في حملتها الدعائية المناهضة لعملية الأمم المتحدة.

٨٩ - وقد أبلغ الباكستانيون مسؤولي عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بأنهم لا يستطيعون القيام بذلك حيث لا يوجد لديهم أفراد تتوفر لهم الخبرة التقنية اللازمة لعملية من هذا القبيل. واقترح أن تقوم الولايات المتحدة بتوفير الخبراء اللازمين؛ لكن لم يتخذ أي إجراء في هذا الصدد، وصرف النظر، فيما يبدو، عن الخطة الأولية.

٩٠ - وحيث أن مقار إذاعة مقديشيو قد أعلنت موقعا يؤذن بتخزين الأسلحة فيه، فقد تقرر أن يرافق فنيو القوات الأمريكية الخاصة فريق التفتيش على الأسلحة خلال عمليات التفتيش في ٥ حزيران/يونيه وذلك لتفقد منشآت الإذاعة.

٩١ - وفي الوقت نفسه كان الجنرال عيديد وسائر قادة التحالف الوطني الصومالي على علم بالمناقشات الدائرة فيما بين مسؤولي عملية الأمم المتحدة بشأن كيفية معالجة مسألة إذاعة مقديشيو. وقد راجت شائعات داخل دوائر التحالف الوطني مفادها أن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال تعتزم الاستيلاء على محطة الإذاعة.

٩٢ - وفي هذا السياق، ما كان يمكن لعمليات التفتيش على المواقع المأذون بتخزين الأسلحة فيها، التي أجريت في جنوب مقديشيو في ٥ حزيران/يونيه، أن تحدث في أسوأ من هذا وقت بالنسبة للعلاقات بين عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال والتحالف الوطني الصومالي.

٩٣ - ومن ثم، فرغم أن عملية الأمم المتحدة أنيطت بها مسؤولية مساعدة الشعب الصومالي على إصلاح مؤسساته السياسية على المستويات المحلي والإقليمي والوطني، كان نهجها في الوفاء بهذه الولاية، حسبما تَظهر الأحداث السابقة، يستعدي عليها بشكل متزايد المؤتمر الصومالي الموحد/التحالف الوطني الصومالي، الذي شبه هذا النهج بـ "الوصاية" أو "الاستعمار".

رابعا - عمليات التفتيش على الأسلحة واندلاع الأعمال العدائية

٩٤ - تتباين الآراء، حتى فيما بين مسؤولي عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، بشأن مسألة ما إذا كانت عمليات التفتيش على الأسلحة في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣ عمليات حقيقية أم أنها كانت مجرد ستار للاستطلاع والاستيلاء فيما بعد على إذاعة مقديشيو، بيد أن المؤكد هو أن المؤتمر الصومالي الموحد/التحالف الوطني الصومالي أعلن إذاعة مقديشيو موقعا يؤذن بتخزين الأسلحة فيه. وقد كانت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال مخولة كل الحق في إجراء عمليات تفتيش على المواقع المأذون بتخزين الأسلحة فيها، وذلك في إطار تنفيذها لولايتها المتمثلة في تجريد الفصائل من السلاح وإنفاذ وقف إطلاق النار. وفي جميع الأحوال أرست فرقة العمل الموحدة، رغم تفسيرها لولايتها بشكل ضيق، ممارسة إجراء عمليات التفتيش تلك.

٩٥ - وقد أتاحت عمليات التفتيش فرصة ممتازة لدخول منشآت الإذاعة وتفقدها توطئة لأي عملية يرتأى مستقبلا أنها ضرورية. والواقع أن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال قررت أنه قد يتعين الاطلاع بعملية من هذا القبيل.

خطة التفتيش

٩٦ - تقضي الخطة التي أعدتها قيادة قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بإخطار الجنرال عيديد بالتفتيش المزمع إجراؤه قبل ١٢ ساعة من القيام به. وتنص على قيام أربع وحدات باكستانية بإجراء تفتيش على المواقع الخمسة التي قام المؤتمر الصومالي الموحد/التحالف الوطني الصومالي بإبلاغ فرقة العمل المشتركة عنها.

٩٧ - وكان على ثلاث من تلك الوحدات أن تقوم كل منها بالتفتيش على موقع واحد، على أن تتولى الوحدة الرابعة التفتيش على موقعين. وكان على كل وحدة أن تعد قائمة حصرية بالأسلحة التي تم التفتيش عليها وأن تقدم تقريرا عن مدى كفاءتها في العمليات، وأن تجري استطلاعا وافيا تحسبا لأي عمليات يحتمل الاضطلاع بها مستقبلا. وفي الموقع رقم ٥ المأذون بتخزين الأسلحة فيه (إذاعة مقديشيو) كان على فنيي القوات الخاصة الأمريكية إجراء مسح لمعدات الإذاعة والإرسال.

٩٨ - وكانت كل وحدة في حجم سرية وكانت تضم فريقا من المهندسين وأفراد الأمن. وقد أسندت قيادة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال للواء الباكستاني مهمة إعداد خطة تنفيذية لعمليات التفتيش.

٩٩ - وفي حالة منع أفرقة التفتيش من دخول المواقع، كان عليها أن تقتحم الموقع، وكان الجميع على بينة بإمكانية حدوث نوع من رد الفعل العدائي حيال عمليات التفتيش تلك من جانب أنصار المؤتمر الصومالي الموحد/التحالف الوطني الصومالي، وانعدام التعاون من جانب قيادته.

١٠٠ - وإزاء هذا الخطر المحتمل، أوصى الباكستانيون بعدم توجيه أي إخطار، أو إذا كان قد وجه، عدم إجراء أي تفتيش لحين إبلاغهم برد فعل التحالف الوطني الصومالي.

١٠١ - وقد قام الليفتنانت كولونيل ماكفرن، نائب رئيس استخبارات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، وتيموثي بايرن، رئيس شعبة وقف إطلاق النار ونزع السلاح في قيادة قوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، بتسليم الرسالة التي تم فيها إخطار قيادة التحالف الوطني الصومالي بالتفتيش، في مقر إقامة الجنرال عيديد في ٤ حزيران/يونيه، وكان يوم جمعة وبالتالي عطلة عامة في مقديشيو، وكانت الساعة حوالي ١٧/٠٠.

١٠٢ - وكانت الرسالة موجهة إلى السفير عالم، أحد مستشاري الجنرال عيديد، الذي لم يكن موجودا. ومن ثم سلمت الرسالة إلى عيديد قايبديد، أحد أفراد أمن عيديد، الذي قرأها في حضور ضابطي عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وأبدى تعليقا مؤداه أن التحالف الوطني الصومالي يحتاج وقتا للرد وأنه إذا أصرت عملية الأمم المتحدة على إجراء عمليات التفتيش على النحو المخطط فسوف يؤدي هذا إلى حرب.

١٠٣ - وإثر تسليم الرسالة، دوّن الليفتنانت كولونيل ماكفرن اعتراضات المؤتمر الصومالي الموحد/التحالف الوطني الصومالي على التفتيش في مذكرة وقعها الكولونيل جيوسيبي بيروتي رئيس استخبارات علمية الأمم المتحدة. وقام الليفتنانت كولونيل ماكفرن بتسليم المذكرة إلى الميجور جنرال توماس مونتغومري، نائب قائد قوات عملية الأمم المتحدة وقائد فرقة العمل المشتركة التابعة للولايات المتحدة. وقد كان الميجور- جنرال مونتغومري آنذاك قائدا للقوات بالإنابة في غياب الجنرال بير الذي كان في إجازة.

الهجمات على الجنود الباكستانيين (انظر الخريطة، المرفق ٦)

١٠٤ - في الساعة ٠٧/٠٠ من يوم ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣، وصلت أفرقة التفتيش على الأسلحة التابعة لعملية الأمم المتحدة في آن واحد إلى المواقع الخمسة المأذون بتخزين الأسلحة فيها، في جنوب مقديشيو.

١٠٥ - وحوالي الساعة ٠٨/٣٠، تجمعت جمهرة معادية عند الموقع رقم ٥، موقع إذاعة مقديشيو، بينما كان التفتيش جاريا. وبعد ثلاثين دقيقة زاد عدد الأشخاص المتجمهرين ليصل إلى زهاء ٢٠٠ رجل وامرأة وطفل. وشوهد عدة رجال وهم يحرضون تلك الجمهرة من الناس على الجنود الباكستانيين. وقد أطلقت النار على رجل، ويحتمل أن يكون قد قتل أثناء محاولته انتزاع بندقية جندي باكستاني.

١٠٦ - وبصرف النظر عن هذا الحادث، انتهى التفتيش حوالي الساعة ٠٩/٣٠ وانسحب فريق التفتيش في أمان نسبيا.

١٠٧ - وما كاد الجنود الباكستانيون ينسحبون من الموقع رقم ٥ حتى بدأت جمهرة أخرى معادية تتجمع عند نقطة التغذية رقم ٢٠ في شارع ناشيونال، وبدأت تلك الجمهرة تلقي الحجارة على الجنود الباكستانيين الاثني عشر المتمركزين في نقطة التغذية تلك. ومن مواقع خلف النساء والأطفال المتجمهرين أطلقت نيران الأسلحة على الجنود. وازدادت الهجمات حدة باستعمال قذائف صاروخية (آر بي جي) وقنابل يدوية.

١٠٨ - ولقى ثلاثة جنود مصرعهم عند نقطة التغذية وتم أسر ستة آخرين، توفي أحدهم في الأسر.

١٠٩ - وتم عرقلة سير أربع ناقلات جنود مصفحة أرسلتها قيادة اللواء الباكستاني من موقع مجاور لإنقاذ الجنود المتمركزين في نقطة التغذية، حيث أقيمت أمامها المتاريس ووقعت في كمين من نيران الرشاشات الثقيلة الموجهة من المباني المحيطة، مما اضطرها إلى الانسحاب بعد أن قتل بعض الجنود وأصيب آخرون.

١١٠ - وتم أيضا بنفس الطريقة اعتراض مزيد من ناقلات الجنود المصفحة المرسلة من الجانب المواجه لنقطة التغذية رقم ٢٠، حيث تعرضت لنيران كثيفة واجبرت على الانسحاب.

١١١ - ولما عجز اللواء الباكستاني عن إسعاف جنوده بالعون وهم يواجهون الهجوم التمس في حوالي الساعة الحادية عشرة من مقر قيادة قوات عملية الأمم المتحدة مساعدة الدبابات الإيطالية التي كان من المفهوم أنها جاهزة التحرك خلال ٣٠ دقيقة، غير أن تلك الدبابات لم تصل إلى نقطة التغذية رقم ٢٠ إلا بعد الساعة ١٦/٠٠.

١١٢ - كما أن السرية الباكستانية العائدة من الموقع رقم ٣ المأذون بتخزين الأسلحة فيه (موقع إعادة البث لإذاعة مقديشيو) تعرضت لكمين لدى دخولها طريق ٢١ أكتوبر متجهة إلى مقر قيادة اللواء في الاستاد. ذلك أن الجماهير أقامت المتاريس على الطريق لمنع مرور المركبات الباكستانية التي تعرضت لنيران متزايدة الكثافة أطلقت من الرشاشات الثقيلة، كما أطلقت عليها القذائف الصاروخية (آر بي جي).

١١٣ - وقد تعرض الباكستانيون لأشد الهجمات شراسة لدى وصولهم إلى المنطقة المجاورة لنقطة التفتيش رقم ٨٩ المواجهة لمصنع السجائر. وفي الوقت نفسه تعرض أيضا الموقعان المجاوران رقم ٤٢ و ٥٠ لنيران أطلقها رجال مسلحون اندسوا بين الجماهير.

١١٤ - وقد أمر اللواء الباكستاني بإرسال تعزيزات من قاعدته في الاستاد، ولكن تلك التعزيزات تعرضت لإطلاق النيران عليها بمجرد مغادرتها الاستاد. وبعد دخولها طريق ٢١ أكتوبر هاجمها رجال مسلحون متحصنين بمبنى وكالة الغوث السعودية الواقع على يمين الطريق.

١١٥ - وأخيرا دخلت وحدات التعزيز مجالا من النيران الكثيفة المتقاطعة في المنطقة المجاورة لنقطة التفتيش رقم ٨٩ المواجهة لمصنع السجائر، حيث حوصرت هي والمركبات العائدة من الموقع رقم ٣. وقد لجأ معظم الجنود في هذه المنطقة بما في ذلك أفراد قوة الانتشار السريع إلى الاحتماء داخل مصنع السجائر.

١١٦ - وفي الساعة ١٣/٢٠ وصلت إلى مسرح الأحداث طائرات استطلاع هليكوبتر أمريكية وطائرات هليكوبتر هجومية إيطالية، واطلقت الطائرات الإيطالية، التي عجزت عن تحديد مواقع القوات المضادة على وجه الدقة، نيران الرشاشات، فأصابت ثلاثة جنود باكستانيين، وانسحبت الطائرات الهليكوبتر بعد هذا الخطأ، وظلت مدافع ميليشيات التحالف الوطني الصومالي في مواقعها واستمر إطلاق النيران طوال فترة بعد الظهر.

١١٧ - وفي نهاية القتال عصر ذلك اليوم، كان قد سقط من الباكستانيين ٢٤ قتيلا و ٥٧ جريحا. واعتبر ستة جنود باكستانيين في عداد المفقودين وقد توفي أحدهم في الأسر، وأطلق سراح خمسة، سلمهم بعد ذلك بيومين أحد مسؤولي التحالف الوطني الصومالي إلى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. كما أصيب في ٥ حزيران/يونيه، إيطالي واحد وثلاثة جنود أمريكيين.

١١٨ - والواقع أن مصرع هذا العدد الكبير من قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في يوم واحد سلط الضوء عل مدى ضخامة التحدي الذي واجهته الأمم المتحدة في مهمتها الرامية إلى تجريد الفصائل الصومالية قسرا من السلاح. وقد كانت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال على علم بأن منطقة طريق ٢١ اكتوبر المحيطة بمصنع السجائر مأهولة بقوات الميليشيا. ولكن درجة استعداد تلك القوات للقتال ونوعية وكمية ما بحوزتها من أسلحة لم تكن معروفة تماما.

١١٩ - وثمة مسألة خطيرة أخرى تخص قيادة قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، ألا وهي ما إذا كانت قد تقاعست عن الاستجابة بقدر كاف من السرعة لنداءات الاستغاثة الموجهة من الجنود الباكستانيين الذين كانوا يتعرضون للهجوم، فما يبعث على القلق بوجه خاص هو التأخر في إرسال الدبابات الإيطالية إلى نقطة التغذية رقم ٢٠.

١٢٠ - بيد أن اللواء الإيطالي أنكر أنه تأخر في الاستجابة إلى الاستغاثات، وذكر أن طائراته الهليكوبتر الهجومية نفذت بعد الساعة ١١/٠٠ بقليل عدة عمليات استجابة لأوامر عملية الأمم المتحدة، وأنها اشتركت في عمليات الدعم في معظم فترة بعد الظهر.

١٢١ - وقال قائد اللواء الإيطالي إنه استدعى بمبادرة شخصية منه فصيلة مدرعة وسرية دبابات من قاعدتهما في بلد، وأنه تدخل لمساعدة الباكستانيين في قطاعهم رغم أن هذا كان مسؤولية قوة الانتشار السريع. وقد صدر، حسبما ذكر قائد اللواء الإيطالي، أمر قيادة قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال باستخدام الدبابات الساعة ١٤/٠٠ وانتقلت السرية عندئذ إلى أولد بورت لتلقي بعض التوجيهات (حيث وصلت الساعة ١٥/٠٠) وذلك قبل أن تتحرك إلى نقطة التغذية رقم ٢٠.

١٢٢ - وقد كانت شراسة الهجمات ومصرع هذا العدد الكبير من قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في يوم واحد بمثابة نقطة تحول في عمليات الأمم المتحدة في الصومال. ذلك أنه ثبت بشكل صارخ عدم كفاية المعدات العسكرية لدى قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وعدم استعدادها لمواجهة مسلحة من هذا القبيل.

١٢٣ - وازداد مسؤولو عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وقادتها العسكريون اقتناعا بضرورة اتخاذ إجراء حاسم لتجريد الفصائل في مقديشيو من السلاح أو على الأقل للحد بشكل ملموس من قدرتها على شن حرب. والواقع أن سلطة اتخاذ مثل هذا الإجراء منصوص عليها بالفعل في قرار مجلس الأمن ٨١٤ (١٩٩٣) ولكن القرار ٨٣٧ (١٩٩٣) يمنح إذنا أكثر تحديدا باتخاذ إجراء حيال المسؤولين عن الهجمات على الجنود الباكستانيين.

١٢٤ - ودونما تحقيق، ألقى مجلس الأمن بالمسؤولية عن هجمات ٥ حزيران/يونيه على المؤتمر الصومالي الموحد/التحالف الوطني الصومالي. وأكد من جديد في قراره ٨٣٧ (١٩٩٣) الذي اتخذ غداة تلك الهجمات ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وأذن باتخاذ إجراء عقابي ضد قيادة التحالف الوطني الصومالي.

خامسا - القتال بين قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وميليشيات التحالف الوطني الصومالي - "الحرب"

١٢٥ - أدى القرار إلى حالة حرب فعلية بين عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال والتحالف الوطني الصومالي، إذ ظل الطرفان يهاجمان بعضهما البعض على مدى أربعة أشهر. وقد أعدت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال قائمة شاملة، ترد في المرفق ٤ لهذا التقرير، توضح الأعمال الحربية التي قام بها الطرفان. ويتضمن المرفق ٥ موجزا عن الأحداث التي كان لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال دور فيها على أساس التقارير المتاحة.

١٢٦ - يبدو أن هناك ثلاث مراحل للنزاع المسلح: تميزت المرحلة الأولى بعمليات هجومية للأمم المتحدة، والثانية بأخذ التحالف الوطني الصومالي زمام المبادرة، والثالثة بتولي قوات الولايات المتحدة الخاصة المستقلة مسؤولية الهجوم نيابة عن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

ألف - عملية الأمم المتحدة الهجومية ضد المؤتمر الصومالي الموحد/التحالف الوطني الصومالي

١٢٧ - عبر مجلس الأمن في قراره ٨٣٧ (١٩٩٣) عن انزعاجه البالغ "إزاء الهجمات المسلحة المبيتة التي شنتها قوات تنتمي على ما يبدو إلى المؤتمر الصومالي الموحد (المشترك في التحالف الوطني الصومالي)" ضد القوات الباكستانية. وأدان القرار بشدة أيضا "استخدام البث الإذاعي، لا سيما من جانب المؤتمر الصومالي الموحد/التحالف الوطني الصومالي، في التحريض على شن الهجمات ضد موظفي الأمم المتحدة".

١٢٨ - وأكد مجلس الأمن مرة أخرى "أن الأمين العام مخول، بموجب القرار ٨١٤ (١٩٩٣)، بأن يتخذ جميع التدابير اللازمة في مواجهة كافة المسؤولين عن ارتكاب الهجمات المسلحة ... بمن فيهم الأشخاص الذين يتحملون مسؤولية التحريض جهازا على شن هذه الهجمات، وبأن يكفل لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال السلطة الفعلية في جميع أنحاء هذا البلد. بما في ذلك التحقيق في الأفعال التي يرتكبها هؤلاء الأشخاص، والقبض عليهم واعتقالهم من أجل ملاحقتهم قضائيا ومحاكمتهم وفرض العقوبة عليهم".

١٢٩ - وطالب القرار الأمين العام، بشكل يرقى إلى الاستهداف المباشر للقيادات العليا للتحالف الوطني الصومالي، "بإجراء تحقيق عاجل في الحادث، مع إيلاء تركيز خاص لدور قادة الفصائل المتورطين".

١٣٠ - وفي ما يبدو أنه اعتراف بانعدام الاستعداد من جانب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، حث القرار على الوزع السريع والمعجل لجميع وحدات قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بما يفي بعدد أفرادها المطلوب والبالغ ٢٨ ٠٠٠ من جميع الرتب بالإضافة إلى احتياجاتهم من المعدات على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام المؤرخ ٣ آذار/مارس ١٩٩٣.

١٣١ - وهيأ القرار ٨٣٧ (١٩٩٣) المسرح لاستعراض ضخم للقوة من جانب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال ضد التحالف الوطني الصومالي. واعتمد توقيت البدء في العملية على استعداد قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال فيما يتعلق بالقوة البشرية والمعدات المتاحة.

١٣٢ - وكان السبب الآخر الذي حال دون الشروع في العمليات الحربية ضد التحالف الوطني الصومالي في الحال، رغم السلطة الإضافية التي تم منحها بموجب القرار ٨٣٧ (١٩٩٣) في ٦ حزيران/يونيه، يتعلق بالحاجة إلى التخطيط. إضافة إلى ذلك، لم يكن ممكنا أن تبدأ العمليات من غير أن تتعرض سلامة الجنود الباكستانيين الذين كانوا في الأسر للخطر وكذلك الحال بالنسبة لسلامة موظفي الأمم المتحدة المدنيين الذين لزم نقلهم إلى نيروبي وتم في الوقت ذاته نقل رئاسة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال من المنطقة التي تقع بالقرب من مستديرة الحركة في الكيلو ٤ إلى مبان أكثر أمانا كانت تستعملها سفارة الولايات المتحدة في الماضي.

١٣٣ - وبينما كانت الأمم المتحدة تقوم باستعداداتها للمواجهة العسكرية الحاسمة، جاء رد فعل الاتحاد الصومالي الموحد/التحالف الوطني الصومالي إزاء الهجمات التي وقعت على الباكستانيين متناقضا بعد الشيء. فقد أثنى رد الفعل المبكر على الشجاعة التي أظهرها الشعب الصومالي في تظاهراته ضد قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال ومقاومته لها. ولكن لم تعترف ميليشيا المؤتمر الصومالي الموحد/التحالف الوطني الصومالي بشكل مباشر بالمسؤولية عن الهجمات التي تعرض لها الباكستانيون. وبدلا من ذلك، أدانت بيانات منسوبة إلى قيادة المؤتمر الصومالي الموحد/التحالف الوطني الصومالي، بمن فيها الجنرال عيديد، وكذلك النشرات التي بثتها إذاعة مقديشيو، ما وصف بأنه هجمات لا مبرر لها تقوم بها قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال ضد متظاهرين صوماليين مسالمين.

١٣٤ - وطالب جنرال عيديد في ذات الوقت بإجراء تحقيق غير متحيز في أسباب هذه الهجمات. وعندما بدا واضحا أن الأمم المتحدة كانت تستعد لاستعمال القوة، عرض الجنرال عيديد استعمال نفوذه لتهدئة الوضع في مقديشيو وطالب الأمم المتحدة باستعمال الوسائل السلمية لمعالجة الأزمة.

١٣٥ - ولكن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال رأت أنه لا يمكن لها أن تقبل أي شيء أقل من تقديم الجنرال عيديد ومساعديه الرئيسيين إلى المحاكمة لتحديد ما إذا كانوا متورطين في الهجمات بأي شكل من الأشكال. وكان من رأي عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال أنه لم يكن بإمكانها التصرف على نحو آخر نظرا للصياغة الصريحة للقرار ٨٣٧ (١٩٩٣).

١٣٦ - وكانت الضربات الجوية التي قامت بها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، والتي كانت تتبعها حملات التمشيط الأرضي وحملات البحث عن السلاح في قلب ما يعرف بـ "جيب" عيديد هي جزء من مقديشيو الجنوبية حيث يقيم الجنرال عيديد وآخرون من كبار قادة المؤتمر الصومالي الموحد/التحالف الوطني الصومالي أو حيث كانت لهم أملاك - نذيرا لما أصبح فيما بعد حربا فعلية بين عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وقوات المؤتمر الصومالي الموحد/التحالف الوطني الصومالي.

١٣٧ - وبدأ هجوم عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٣ بقصف جوي لمواقع أسلحة التحالف الوطني الصومالي، بما في ذلك إذاعة مقديشيو، وقد تم تدميرها جميعا. وكان رد الفعل الصومالي هو القيام بتظاهرة اشترك فيها النساء والأطفال قرب النقطة الباكستانية المنيعة (السفارة المصرية سابقا) عند الكيلومتر ٤.

١٣٨ - ووقع تبادل لإطلاق النار اشترك فيه الباكستانيون وصوماليون مسلحون لم يتم التعرف عليهم مما أدى إلى موت عدد غير محدد من الصوماليين اثناء زحف الحشد نحو موقع الوحدة الباكستانية. وأيدت بعض التقارير فيما بعد الروايات الباكستانية التي تقول إن مسلحين صوماليين اطلقوا النار على الحشد في محاولة متعمدة لإعطاء الانطباع بأن الباكستانيين كانوا يطلقون النار على المدنيين العزل.

١٣٩ - وأظهر حادث ١٣ حزيران/يونيه الذي وقع في الكيلومتر ٤ المآزق التكتيكية التي تواجهها قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في القيام بالعمليات القتالية وسط سكان مدنيين معاديين.

١٤٠ - وشنت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في ١٧ حزيران/يونيه عملية كبرى لتطويق "الجيب" الذي يسيطر عليه التحالف الوطني الصومالي وتفتيشه (انظر المرفق ٧). وقد خطط للعملية بعناية وجرى التدريب عليها لعدة أيام. وقد وافقت كل الوحدات المشتركة على كل خطوة من الخطوات المتخذة.

١٤١ - وبدأت العملية في الساعة الواحدة والنصف صباحات بهجوم قامت به طائرات إس - ١٣٠ على أماكن إقامة قادة التحالف الوطني الصومالي. وكان الضوء يُسلط على كل مبنى مستهدف ثم يطلب من سكانه بمكبرات الصوت إخلاء المبنى قبل توجيه أي ضربة، وطوقت قوات مغربية وإيطالية المنطقة قبل شروق الشمس ثم قامت قوات باكستانية بالبحث عن الأسلحة.

١٤٢ - وتعرضت القوات المغربية لنيران مركزة مما جعل من الضروري إنقاذها بواسطة القوات الفرنسية. وقتل خمسة جنود مغربيين بمن فيهم قائد الكتيبة، كما جرح ٤٠. وقال المغاربة إن انعدام المعلومات عن قوة التحالف الوطني الصومالي ومواقع قواته وفقدان عنصر المفاجأة الذي نشأ عن التدريب عدة مرات على العملية والموقع المكشوف للطوق الذي ضرب على المنطقة، ساهمت كلها في العدد الكبير من الإصابات. ولم تضطلع عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بعد ذلك بأي عمليات تفتيش بهذا الحجم تشارك فيها قوات متعددة الجنسيات.

١٤٣ - وقامت القوات الباكستانية بالعملية الكبيرة التي تلت ذلك في منطقة "جراج آتو" في ٢٨ حزيران/يونيه. وتعرضت القوة الباكستانية لنيران مكثفة أثناء محاولتها تفتيش الموقع واضطرت للانسحاب. وقتل إثنان من جنود القوات الباكستانية وجرح إثنان.

١٤٤ - واضطلعت القوات الإيطالية بعملية تفتيش رئيسية في قرية هليوة (انظر المرفق ٩) التي تقع على مسافة كيلومتر واحد جنوب مصنع المعكرونة. وكان قائد اللواء قد بعث بخطة العمليات لسلطته الأعلى في إيطاليا للموافقة عليها قبل الشروع في تنفيذها.

١٤٥ - ووفقا للوصف الذي أعطاه الإيطاليون لأحداث ذلك اليوم، تم تنفيذ العملية في جو مشحون بالعداء، والحشود ترمي القوات بالحجارة. وأوقف الإيطاليون عملية التفتيش، وأثناء محاولتهم الانسحاب وقعوا في كمين في طريق امبريال مما أسفر عن مقتل ثلاثة من الجنود وجرح ٢٩.

١٤٦ - ونجح الإيطاليون في تخليص قواتهم التي وقعت في الكمين وفي الانسحاب من النقطة المنيعة ٤٢ التي كانت تتعرض للهجوم.

١٤٧ - وعجل هذا الحادث بتصعيد الجدل، الذي ظل يغلي لمدة من الزمن، بين قيادة قوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وقيادة اللواء الإيطالي. إذ كان الإيطاليون يفضلون نهجا أكثر لينا ويركزون على أهمية المفاوضات والنقاش وكان لديهم الإحساس بأن هذا النهج جاء بنتائج طيبة، في الوقت الذي لم تؤد فيه سياسة الإنفاذ الصارمة التي اتبعتها قيادة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال إلا إلى خسائر كبيرة كالتي مني بها القطاع الباكستاني. واحتج الإيطاليون في ٢٢ حزيران/يونيه على عملية تمشيط مواقع الأسلحة التابعة للتحالف الوطني الصومالي التي قامت بها قوات التدخل السريع في القطاع الإيطالي بدون استشارة مسبقة. وقال الإيطاليون إن قوات التدخل السريع تركتهم يواجهون التوتر الذي خلقه اكتساح القطاع.

١٤٨ - ورغبت قيادة قوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في تلقين التحالف الوطني الصومالي درسا في ٢ تموز/يوليه، فقامت بهجوم شامل على مصنع المعكرونة، ولكنها أحست أن هذا الهدف لم يتحقق، وأن الروح المعنوية للتحالف الوطني الصومالي قد تعززت عندما قرر الإيطاليون سحب أنفسهم من المعركة والانسحاب أيضا من النقطة المنيعة ٤٢. وادعت قيادة قوة عملية الأمم المتحدة أن الإيطاليين لم يردوا على النيران عندما تعرضوا للهجوم في ٢ تموز/يوليه ولكن الإيطاليين أكدوا أن ما حدث كان العكس تماما.

١٤٩ - وأمر قائد قوة عملية الأمم المتحدة الإيطاليين بإعادة الاستيلاء على النقطة المنيعة ٤٢ في تاريخ لا يتجاوز ١٠ تموز/يوليه. وأعاد الإيطاليون احتلال الموقع في ٩ تموز/يوليه عقب مفاوضات مع التحالف الوطني الصومالي وليس عن طريق استعمال القوة كما افترض قائد القوة. وأحس قائد القوة بأن النهج الإيطالي يقلل من فعالية العمل العقابي الذي تقوم به عملية الأمم المتحدة ضد التحالف الوطني الصومالي. وقد وصل الأمر الى حد اتهام الإيطاليين بتسريب المعلومات والسماح للأسلحة بالعبور ودفع الرشاوي للتحالف الوطني الصومالي حتى لا تتأثر قواتهم بهجمات الميليشيا. وأنكر الإيطاليون هذه التهم وأصروا على أنهم، ووفقا للعادة المتبعة في عملية الأمم المتحدة، قدموا الطعام فقط ودفعوا المال مقابل خدمات حصلوا عليها، وأن سياسة التفاوض التي اتبعوها مكنتهم من المحافظة على السلم في قطاعهم.

١٥٠ - وشاع خبر هذا الجدل. وهناك احتمال في أن يكون قد أسهم في التغيير الذي طرأ على نمط النزاع خلال الجزء الأول من تموز/يوليه.

باء - هجوم التحالف الوطني الصومالي على قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال

١٥١ - تشير الفقرة ٤ من هذا التقرير بوضوح الى وقوع عدد قليل جدا من الهجمات التي شنها التحالف الوطني الصومالي خلال الشهر الذي أعقب الهجمات على الباكستانيين في ٥ حزيران/يونيه. وكان لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال اليد العليا. ولقد جاءت كل الإصابات التي وقعت نتيجة للعمليات الهجومية لعملية الأمم المتحدة.

١٥٢ - وأخذ التحالف الوطني الصومالي زمام المبادرة تدريجيا بعد ٢ تموز/يوليه، في الوقت الذي اقتصرت فيه مبادرات عملية الأمم المتحدة على عدد قليل من عمليات التفتيش والتمشيط التي قامت بها قوات التدخل السريع بشكل رئيسي. وفي مقابل ذلك صعد التحالف الوطني الصومالي من هجماته بشكل مثير ابتداء من ٦ تموز/يوليه. وانعكس إحساس عملية الأمم المتحدة بأنها في حالة حرب في أوامرها المتفرقة التي كانت تشير حتى ٨ تموز/يوليه الى خصومها "كقوات معادية" ثم بدأت بعد ذلك التاريخ في استعمال عبارة "قوات العدو".

١٥٣ - وقد يكون قذف منزل عبدي في ١٢ تموز/يوليه (انظر المرفق ٨) ساهم أيضا في التغيير الذي طرأ على نمط النزاع. لقد فعلت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال كل ما في وسعها في العمليات السابقة، في ١٧ حزيران/يونيه على سبيل المثال، لضمان توفر الوقت للسكان لإخلاء منزل ما قبل قذفه بالقنابل، ولكن الغرض من عملية ١٢ تموز/يوليه كان هو التخلص من مركز قيادة التحالف الوطني الصومالي والأشخاص الموجودين فيه، ولهذا السبب لم يعط أي إنذار مسبق.

١٥٤ - وكان عدد الإصابات في هذه العملية كبيرا. وقدرت عملية الأمم المتحدة عدد القتلى بـ ٢٠ قتيلا؛ وأشارت أرقام لجنة الصليب الأحمر الدولية الى ٥٤ من القتلى و ١٦١ من الجرحى؛ في الوقت الذي جاء فيه التحالف الوطني الصومالي برقم للقتلى يصل الى ٧٣.

١٥٥ - وكان هناك تناقض بين بعض الروايات والمعلومات التي وفرتها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال عن طبيعة الاجتماع الذي تم في منزل عبدي في اليوم الذي قُصف فيه المنزل بالقنابل. إذ أكدت هذه الروايات أن الاجتماع ضم كهول عشيرة حبر قيدر الذين كانوا يناقشون السبل الكفيلة بتحقيق السلم مع عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

١٥٦ - ودعم التحالف الوطني الصومالي صفوفه ابتداء من تاريخ هذا الحادث؛ كما يبدو أن الصوماليين توقفوا عن إمداد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بالمعلومات، وأصبحت عمليات عملية الأمم المتحدة تتصف بالمزيد من الحذر.

١٥٧ - وكان التحالف الوطني الصومالي، في حزيران/يونيه، يستعمل الأسلحة الصغيرة والقنابل التي تطلق بالمدفع الصاروخي والمدافع الرشاشة. ولم يكونوا دقيقين في البداية. وكانت قنابل الهاون لا تنفجر في أحيان كثيرة ولكنهم أصبحوا أكثر دقة تدريجيا. واعتبرت عملية الأمم المتحدة أن هجمات قنابل الهاون هي أصعب الهجمات فيما يتعلق بالتصدي لها، مما يجعل الموظفين من عسكريين ومدنيين في حالة دائمة من التأهل والخوف. وبلغ عدد الإصابات التي تسببت فيها نيران القذائف قتيلا واحدا و ١٩ جريحا.

١٥٨ - وأصبحت الكمائن ضد مركبات الأمم المتحدة أكثر تنوعا. فإضافة الى الهجمات بالبنادق ومدافع آر. بي. جي.، استعملت الألغام والمتفجرات التي يتم التحكم فيها على البعد. ولتفادي الاستهداف، احتفظ بأسطول من مركبات الأمم المتحدة في ميناء مقديشيو واستعملت مركبات مستأجرة تحمل لوحات أرقام صومالية وليست بها أي علامات أخرى في جنوب مقديشيو. وكانت هذه المركبات تحمل العلم الصومالي أو أعلاما وطنية بدلا عن علم الأمم المتحدة، بأمل تفادي الهجمات. وقد بلغ عدد الإصابات التي وقعت نتيجة للكمائن في الفترة من ٢ تموز/يوليه الى ٣ تشرين الأول/اكتوبر ٢١ قتيلا و ٤٦ جريحا.

١٥٩ - ومنذ ١٠ آب/أغسطس، أصبحت طائرات الهليكوبتر تتعرض لإطلاق النار بصورة متكررة. وكانت الأسلحة التي تستخدم بصفة رئيسية هي الأسلحة الخفيفة والمدافع من طراز آر. بي. جي. ووقعت أول إصابات في صفوف عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال من جراء هذه الهجمات في ٢ أيلول/سبتمبر وأسقطت أول طائرة هليكوبتر في ٢٥ أيلول/سبتمبر.

١٦٠ - ويبين النمط العام للأعمال القتالية أنه على الرغم من أنه كانت هناك اشتباكات في جنوب مقديشيو كلها تقريبا، فقد كان طريق ٢١ اكتوبر، وخاصة في المناطق المحيطة بمصنع السجائر، يشكل نقطة الوميض الرئيسية. وتشير بعض الشهادات الى أن المنطقة كانت عمليا ثكنة للميليشيات. كما كان هناك وجود كبير للميليشيات حول مصنع المعكرونة.

١٦١ - وتجدر الإشارة الى أن الجنود الباكستانيين تعرضوا في أيلول/سبتمبر لهجوم من مواقع في نفس المباني التي انطلق منها هجوم ٥ حزيران/يونيه في المنطقة المحيطة بمصنع السجائر. غير أن وجود نساء وأطفال في قطاعات القتال ومشاركتهم في بعض الأحيان في القتال قد أدى الى تعرض المدنيين الى إصابات بمستويات غير مقبولة وإعاقة قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بشكل رئيسي.

١٦٢ - وقد أسفر الكمين الذي وقعت فيه القافلة النيجيرية التي كانت تتقدم نحو الموقع ٤٢ في ٥ أيلول/سبتمبر (انظر المرفق ٩) عن أفدح الإصابات في ذلك الشهر في حادثة واحدة، فعندما وصلت القوات النيجيرية الى الموقع ٤٢ (مصنع المعكرونة) لتحل محل الفرقة الإيطالية فجر يوم ٥ أيلول/سبتمبر، استقبلهم حشد معاد من الصوماليين بمظاهرة وطالب بمغادرتهم.

١٦٣ - وكان الصوماليون غير سعيدين، فيما يبدو، لأن النيجيريين لن يقيموا معهم نفس العلاقات التي كان يقيمها الإيطاليون مع السكان المحليين.

١٦٤ - وظهرت الخلافات مرة أخرى في المنهج بين مختلف الوحدات عندما واجه الإيطاليون والنيجيريون المتظاهرين الصوماليين. إذ قام النيجيريون بإطلاق نيرانهم في حين أن الإيطاليين شرعوا في إجراء المفاوضات.

١٦٥ - وفي حين أن النيجيريين ذكروا أن الصوماليين أطلقوا عليهم النار، أشار الإيطاليون الى أن أحد الجنود النيجيريين على محطة المراقبة فقد أعصابه وأطلق النار على الحشد. كذلك ادعى النيجيريون أن الإيطاليين رفضوا المجيء لنجدتهم أثناء الهجوم. وذكر الإيطاليون أنهم لم يكونوا على علم بالكمين ولم يتمكنوا من رصد طلب النيجيريين للحصول على تعزيزات لأنهم كانوا يستخدمون شبكات مختلفة للاتصال.

١٦٦ - كذلك اشتبه النيجيريون بأن الإيطاليين قد "أوقعوا" قواتهم في الكمين، ولكن اللجنة لم تجد أي دليل يؤكد ذلك الادعاء. غير أن الشكوك التي ثارت بين الإيطاليين والقوات الأخرى في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال كانت لابد أن تظهر نظرا لاتباع سياسات متباينة في الصومال.

جيم - الهجوم الذي قامت به قوات غير قوات الأمم المتحدة ووقف الأعمال القتالية

١٦٧ - أعطت الصعوبات التي واجهتها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، وخاصة القبض على الجنرال عيديد على الرغم من عرض جائزة قدرها ٠٠٠ ٢٥ دولار لأي أحد يقدم مساعدته في ذلك الشأن، مؤشرات على أن الأهداف العسكرية للأمم المتحدة قد لا تتحقق.

١٦٨ - ففي حين أن الأمم المتحدة كانت تسعى الى حماية أفرادها والبحث في نفس الوقت عن الجنرال عيديد، أرسلت حكومة الولايات المتحدة فرقة العمل الخاصة المؤلفة من القوات الخاصة الأمريكية الى مقديشيو. وأخذت القوات الخاصة تعمل تحت قيادة مستقلة عن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وكانت العمليات تبلغ الى عملية الأمم المتحدة، ولكن قبل فترة زمنية قصيرة في كثير من الأحيان من إجرائها.

١٦٩ - وكانت المهمة المحددة للقوات الخاصة هي القبض على الجنرال عيديد وزعماء آخرين رفيعي المستوى من المؤتمر الصومالي الموحد/التحالف الوطني الصومالي، واعتقالهم. وكانت أول عملية قامت بها مشوبة بالارتباك حيث أنها قامت، عن طريق الخطأ، بتطويق مباني برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكانت المهمات الأربع التالية ناجحة، أما العملية السادسة التي تمت في ٣ تشرين الأول/اكتوبر (انظر المرفق ١٠) فقد أسفرت عن أخطر إصابات في صفوف الأمريكيين في الصومال.

١٧٠ - وكان الهدف من وراء العملية التي جرت في ٣ تشرين الأول/أكتوبر هو القبض على كبار أعوان الجنرال عيديد في فندق أوليمبيك. ورغم أنه تم القبض على هؤلاء الزعماء وأخذوا، فقد تحولت العملية الى كارثة عندما أسقطت طائرتا هليكوبتر وتم تطويق سرية كاملة تقريبا في قتال شرس مع الميليشيات الصومالية.

١٧١ - وقد تمت هذه العملية بأكملها بواسطة القوات الخاصة، ولم يقدم إشعار الى قائد قوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال إلا قبل فترة وجيزة. وعندما طوقت القوات الخاصة، تم تجميع فرقة عمل لنجدتها، غير أنها وقعت في كمين من منطقة الكيلومتر ٤ فاضطرت الى الانسحاب. وتم تجميع وحدة متكاملة للنجدة تتألف من القوات الخاصة وقوات الرد السريع الأمريكية والدبابات الباكستانية وناقلات أفراد ماليزية مصفحة.

١٧٢ - وقوبلت فرقة النجدة هذه بمقاومة شرسة أدت الى إبطاء تقدمها نحو الموقع الذي حوصرت فيه القوات الخاصة. وأخيرا تم إنقاذ من بقي على قيد الحياة ومن أصيب بجراح من القوات الخاصة في الساعات الأولى من صباح يوم ٤ تشرين الأول/أكتوبر في المكان الذي سقطت فيه طائرتا الهليكوبتر.

١٧٣ - وكانت محصلة هذه العملية مقتل ١٨ من الجنود الأمريكيين (١٦ من القوات الخاصة و ٢ من قوات الرد السريع) ومقتل أحد الماليزيين، وجرح ٧٨ من الجنود الأمريكيين و ٩ من الجنود الماليزيين و٣ من الجنود الباكستانيين. وتم القبض على قائد إحدى طائرتي الهليكوبتر وعرض على شاشات التلفزيون على نطاق العالم. وفي ٦ تشرين الأول/اكتوبر، أحدثت قذيفة من مدافع الهاون ١٣ إصابة أو أكثر في أوساط الأمريكيين في مطار مقديشيو.

١٧٤ - وفي أعقاب هذه الأحداث غيرت الولايات المتحدة اتجاه سياستها فأعلنت أن جميع القوات الأمريكية سيتم سحبها من الصومال بحلول ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤. وقد أدى هذا القرار من جانب حكومة الولايات المتحدة الى حرمان عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال من أقوى وحدة وطنية تابعة لها. وفي وقت لاحق، أعلنت الحكومات الأوروبية التي لها وحدات تعمل في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال عن اعتزامها سحب قواتها في الموعد نفسه.

١٧٥ - ولم يترك قرار حكومة الولايات المتحدة للأمم المتحدة خيارا سوى تغيير سياستها والتخلي عن مطاردة عيديد. وقد أعلن التحالف الوطني الصومالي وقفا لإطلاق النار في ٨ تشرين الأول/أكتوبر. وبذلك انتهت الحرب.

سادسا - التحليل والاستنتاجات

١٧٦ - عند تحليل الهجمات التي تعرض لها أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وما أسفرت عنه من إصابات، وجهت اللجنة الأسئلة التالية:

١ - من الذي نفذ الهجمات التي جرت في ٥ حزيران/يونيه؟

٢ - لماذا حدثت الهجمات؟

٣ - لماذا كانت الإصابات خطيرة للغاية في ٥ حزيران/يونيه؟

٤ - لماذا أساءت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال تقدير الحالة؟

٥ - لماذا تطورت هجمات ٥ حزيران/يونيه الى حرب؟

٦ - لماذا امتدت الفترة التي جرت فيها الأعمال القتالية؟

٧ - هل أسهمت نواحي النقص الداخلية في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في زيادة عدد الإصابات؟

١٧٧ - وتتصل الأسئلة الأربعة الأولى بالهجمات التي جرت في ٥ حزيران/يونيه؛ في حين أن الأسئلة الثلاثة الأخيرة تتصل بالقتال الذي دار بعد اعتماد القرار ٨٣٧.

١٧٨ - وبتحليل الوقائع المتصلة بالهجمات والمعاملة اللاحقة، تسعى المناقشة الواردة أدناه الى الوصول الى أجوبة على هذه الأسئلة.

من الذي نفذ الهجمات التي جرت في ٥ حزيران/يونيه؟

١٧٩ - على الرغم من أن مجلس الأمن اتهم التحالف الوطني الصومالي صراحة، في قراره ٨٣٧ (١٩٩٣) بشن الهجمات على قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في ٥ حزيران/يونيه، فإنه طلب الى الأمين العام مع ذلك أن يجري تحقيقا بشأن الهجمات. وفي وقت لاحق، أجرى البروفسور توم فيرر تحقيقا توصل فيه الى أن التحالف الوطني الصومالي، ولاسيما زعيمه الجنرال عيديد، يتحمل المسؤولية عن الهجمات التي نفذت في ٥ حزيران/يونيه.

١٨٠ - ولم يدل الجنرال عيديد أو أي واحد من المسؤولين التابعين له بشهادته في التحقيق الذي أجراه فيرر والذي وضع استنتاجاته في نهاية الأمر على أساس دليل ظرفي. وقامت اللجنة الحالية بدراسة تقرير فيرر دراسة متعمقة، ولا سيما نصوص الشهادات التي أخذها فيرر من الشهود.

١٨١ - وعلى عكس مهمة فيرر، كانت مهمة اللجنة تتمثل في التوصل الى الحقائق وليس التوصل الى الأخطاء أو توجيه اللوم. ولم تستند اللجنة بنفس الطريقة المكثفة الى الدليل الظرفي كما فعل البروفسور فيرر. وإنما بذلت اللجنة جهدا كبيرا للحصول على شهادة مباشرة من التحالف الوطني الصومالي، والاستماع بوجه خاص الى رد الجنرال عيديد نفسه على التهمة الموجهة الى تحالفه الوطني الصومالي بشن هجوم على قوات الأمم المتحدة في ٥ حزيران/يونيه.

١٨٢ - ولسوء الحظ لم يدل الجنرال عيديد بشهادته الى اللجنة بيد أنه ينبغي الانتباه الى الملاحظات التي نسبت الى الجنرال عيديد في مقابلة نشرت في عدد ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ من صحيفة تصدر في نيروبي هي STANDARD ON SUNDAY، عندما وجه اليه السؤال التالي: "كيف لقي (٢٤) من الجنود الباكستانيين حتفهم...؟ ألم يكن ذلك جزءا من الصدامات الدموية بين القوات الأجنبية والشعب الصومالي؟"

١٨٣ - فرد الجنرال عيديد قائلا: "دعوني أبين ذلك بوضوح ودقة. في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣، قامت وحدة من قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال، معظمها من الجنود الباكستانيين، بمهاجمة واحتلال إذاعة مقديشيو - منطقة الترحيل اللاسلكي والطرق الرئيسية في المدينة - وهي مناطق تقع تحت سيطرة التحالف الوطني الصومالي. فخرج الآلاف من المواطنين الصوماليين الذين أغضبهم احتلال قوات عملية الأمم المتحدة للإذاعة بصورة غير مشروعة الى الشوارع بالقرب من الإذاعة. وتم ذلك في مظاهرة سلمية للغاية. وبدون توجيه أي تحذير أو إنذار، فتحت القوات الباكستانية النيران على المتظاهرين السلميين. فقتلوا (الباكستانيون) ثلاثة أشخاص على الفور. وكانت هذه هي الحادثة التي فجرت أعمال الشغب الواسعة النطاق التي أسفرت عن مصرع ٣٥ من الصوماليين وجرح خمسة عشر شخصا. ومن سوء الطالع أيضا أنه نتج عن تبادل إطلاق النار أن لقي أفراد القوات الباكستانية مصرعهم، ولكن، هكذا تسير أي مواجهة عسكرية، فقد أزهقت أيضا أرواح ثمينة لأشخاص من الشعب الصومالي في هذه العملية. ولم تكن هناك أي نية مبيتة لقتل أفراد القوات الباكستانية". وترد ملاحظات بمعنى مشابه أبداها الجنرال عيديد في نسخ من نشرات إذاعية تم بثها يومي ٥ و ٦ حزيران/يونيه من إذاعة مقديشيو.

١٨٤ - ويثير رد الجنرال عيديد أسئلة موجبة عديدة. فالحشود الصومالية غضبت للاستيلاء على إذاعة مقديشيو، ومع ذلك فإن مطالبهم العامة، بل ومظاهراتهم العنوية قد وصفت على نحو مثير للدهشة بأنها سلمية. وهذا أمر غير عادي وغير محتمل.

١٨٥ - وحيث أن المنطقة التي جرت فيها المظاهرات كانت "تقع تحت سيطرة التحالف الوطني الصومالي" فمن المرجح كثيرا أن تكون عمليات إطلاق النار خاضعة أيضا للسيطرة. كما أنه إذا كان الصوماليون قد شاهدوا القوات الباكستانية تفتح النيران "بدون تحذير أو إنذار" على المظاهرة السلمية وقتلت ثلاثة أشخاص، فإن ما نتج عن ذلك من قتل لأفراد القوات الباكستانية يشكل، على الأرجح، عملية انتقامية وليس مجرد نتيجة تبادل مشؤوم لإطلاق النار.

١٨٦ - وإزاء عدم وجود توضيح أكثر اقناعا من المؤتمر الصومالي الموحد والتحالف الوطني الصومالي، ترى اللجنة أن التحالف الوطني الصومالي هو الذي قام بتنفيذ الهجمات. ويمكن إيجاز الأسباب الداعية الى هذا الاعتقاد في الأسباب الثلاثة التالية:

أولا، أن جميع الهجمات تمت في منطقة يسيطر عليها التحالف الوطني الصومالي. وثانيا، أن الهجمات لم تكن عشوائية، بل كانت منسقة بشكل جيد وحدثت في آن واحد. وثالثا، أنها حدثت في منطقة تقطنها

ميليشيات التحالف الوطني الصومالي، وبخاصة على طول طريق ٢١ اكتوبر في ناحية المواقع التي تعرف بأنها مستودعات لأسلحة الجيش في حكومة سياد بري السابقة التي أطيح بها.

١٨٧ - وقد وصفت تقارير عملية الأمم المتحدة في الصومال وتحقيقاتها السابقة، الهجمات بأنها تمت بتخطيط وتدبير مسبقين، ولم تتوصل اللجنة الى أي دليل نهائي يؤيد هذا الرأي. فقد أخذ التحالف الوطني الصومالي جنوب مقديشيو من منافسه الرئيسي بعد قتال عنيف في حرب أهلية لم تنته حتى الآن. ومن المرجح أن يكون التحالف الوطني الصومالي قد أجرى استعدادات مكثفة لاستئناف الأعمال القتالية في مقديشيو. وكانت الميليشيات المدربة تدريبا جيدا تقطن ثكنات تابعة للجيش السابق وغير ذلك من المرافق على طول الطرق التي حدثت فيها الهجمات في ٥ حزيران/يونيه. وبالتالي، فإنها تعرف جيدا المنطقة بأكملها. وتمكنت وسائل اتصال التحالف الوطني الصومالي، بالاستعانة بنشرات إذاعة مقديشيو، من بعث الرسائل بسرعة فائقة. فقد أمكن تسيير المظاهرات ووضع الحواجز على الطرق ووزع قوات الميليشيات بإشعار قصير جدا كما بينت الأحداث التي جرت في وقت لاحق خلال الصدامات التي جرت بعد ٥ حزيران/يونيه.

١٨٨ - ولذلك فمن المحتمل جدا أن تكون الهجمات التي نفذت في ٥ حزيران/يونيه قد قام بها التحالف الوطني الصومالي بطريقة مرتجلة بعد أن بدأت عمليات التفتيش.

لماذا حدثت الهجمات؟

١٨٩ - ذكر كل فرد من أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال الذين أدلوا بشهادات أمام اللجنة أنهم كانوا يعتبرون حدوث اشتباكات بين أفراد العملية والفصائل الصومالية المسلحة محتما. وبالتالي، فإنه عندما حصلت أحداث ٥ حزيران/يونيه، كان توقيتها وحجمها هي المفاجأة وليس الأحداث في حد ذاتها.

١٩٠ - إن فهم السبب الكامن وراء الإحساس بحتمية الاشتباكات أسهل من تفسيره. إذ بحلول النصف الأول من عام ١٩٩٣ حينما أنشئت العملية، كان لدى الأمم المتحدة أربعون عاما من الخبرة في حفظ السلم الدولي. وكان الجميع يدركون ما معنى حفظ السلم: فهو يعني، وضع حد إما لاشتباكات مسلحة أو لحرب ما من خلال وقف لإطلاق النار بين القوى المتنازعة تتدخل فيه الأمم المتحدة من أجل رصده. وعلاوة على ذلك، فإن الأمم المتحدة لا تتدخل إلا بناء على رضا الأطراف المتحاربة، ولا تستخدم قوات الأمم المتحدة القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس.

١٩١ - وهكذا، لم تكن هناك سوابق تذكر تسترشد بها الأمم المتحدة للتدخل بغير موافقة في الصومال، هذا التدخل الذي قامت به فرقة العمل الموحدة وعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وكان حجم الخراب المادي، والمجاعة وعدم القدرة على الإمداد بالمساعدات الانسانية نظرا للحرب الأهلية الدائرة، فضلا عن عدم وجود حكومة في الصومال، هي مبررات تدخّل الأمم المتحدة بالقوة.

١٩٢ - وباتت واضحة منذ البداية المشكلات التي ستستتبعها عمليتا الأمم المتحدة في الصومال، حينما أثيرت مسألة ما إذا كانت قوة العمل الموحدة ستقوم بتجريد ميليشيات الفصائل الصومالية من السلاح بالقوة. وجزم الأمين العام للأمم المتحدة خلال مداولاته مع رئيس الولايات المتحدة بوش بأن قوة العمل الموحدة قد التزمت بذلك، غير أن الولايات المتحدة، وهي الدولة التي تنتمي اليها القوة، أصرت على نقيض ذلك، إذ قالت إن اللجوء الى القوة لن يحدث إلا لإزالة العوائق من طريق جهود الإغاثة؛ فإن لم توجد مثل هذه التهديدات ولم تكن الأسلحة الموجودة في حيازة الميليشيات تشكل تهديدا، فلن تحدث بين القوة وبين الميليشيات أي مواجهة تذكر، وبالفعل لم يحدث أي شيء من هذا القبيل. فقد كانت قوة العمل الموحدة تعمل بموجب الفصل السابع، لكنها لم تتوخ تجريد الميليشيات من السلاح؛ وتمثل اهتمامها الرئيسي في تأمين تقديم المساعدات الدولية. وبالإضافة الى ذلك، لم تتوخ لا التهميش ولا المواجهة، بل توخت إخطار الحركات السياسية الصومالية بكل تحرك يتم.

١٩٣ - وفسرت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال ولايتها بأنها لا تأذن لها فحسب بتجريد الميليشيات من السلاح وإنما تقتضي منها ذلك. وهذا الأمر يناقض تماما الطريقة التي نظرت بها قوة العمل الموحدة الى ولايتها.

١٩٤ - وعمليات التفتيش في حد ذاتها، لا تعتبر بالضرورة تهديدا، إذ أن مواقع تخزين الأسلحة كانت في الواقع تحت سيطرة الفصائل نفسها - فالفصائل نفسها هي التي قامت بتجميع الأسلحة المخزنة في المخازن ووضعها فيها. ولم يكن لقوة العمل الموحدة إلا دور الرصد. وبموجب اتفاق أديس أبابا، كما تجسد في قرار مجلس الأمن ٨١٤، كانت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال مخولة اتخاذ اجراءات شديدة من أجل تجريد الميليشيات من السلاح.

١٩٥ - ولو أن عمليات التفتيش كشفت عن تباينات في الأسلحة المفترض تخزينها، وهذا ما حسبت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال أنه قد يحصل، لكان اتباع نهج نموذجي لا مجابهة فيه من جانب قوات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة قد أجبر العملية على استرعاء انتباه التحالف الوطني الصومالي الى التزاماته بنزع السلاح. فإذا واصل التحالف الوطني الصومالي الإخلال بهذه الالتزامات، فقد يكون من المناسب حينئذ أن تتخذ عملية الأمم المتحدة إجراءات أكثر شدة. إلا أن العملية، بدلا من العمل بطريقة تستنفد فيها الحلول السلمية، قررت، نظرا لتمتعها بالحق والصلاحية في ذلك بموجب القرار ٨١٤، القيام بتفتيشها الأول عن طريق القوة العسكرية إذا ما اقتضت الضرورة. وعلاوة على ذلك، بذلت وسعها كي تعلم المؤتمر الصومالي الموحد/التحالف الوطني الصومالي بذلك القرار من خلال الرسالة المؤرخة ٤ حزيران/يونيه التي تشبه إنذارا نهائيا، والتي تضمنت إشعارا بالتفتيش.

١٩٦ - بعد كل ما حدث، يمكن القول بأنه كان من الأفضل لو قامت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بإرجاء تفتيش مواقع تخزين الأسلحة المسموح بها في ٥ حزيران/يونيه للأسباب التالية:

أن الميليشيات هي التي أنشأت مواقع تخزين الأسلحة المسموح بها التي تقع في معاقل الميليشيات. وكانت تحت حراسة الميليشيات وخارج السيطرة التامة لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

وأنه جرى تخزين الأسلحة في مواقع تخزين الأسلحة المسموح بها حسبما شاءت الحركات السياسية التي تسيطر على مختلف الميليشيات.

وأنه كان يمكن مناقشة إمكانية الوصول الى المواقع وطرائق التفتيش والاتفاق عليها بين عملية الأمم المتحدة وكل من الحركات السياسية الصومالية التي تسيطر على المواقع، وكان يمكن إدراج هذا التدبير في إطار إجراء تنفيذي دائم لعمليات التفتيش.

وأن ردة الفعل العدائية من جانب التحالف الوطني الصومالي على الإشعار بالتفتيش كانت مؤشرا واضحا على أن الميليشيات قد تلجأ الى العنف لمقاومة عمليات التفتيش.

١٩٧ - وقرر المسؤولون في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال تنفيذ ما خطط من عمليات التفتيش رغم الاعتراضات الشديدة التي أبداها التحالف الوطني الصومالي، وذلك لشعورهم بأنهم مخولون ولاية استخدام القوة لتنفيذ مهامهم وبالتالي لا داعي لمناقشة القضية أو التفاوض بشأنها مع التحالف الوطني الصومالي.

١٩٨ - إن قرار عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال باستخدام القوة، لو اقتضت الضرورة، من أجل الاضطلاع بعمليات التفتيش، لم يتخذ من فراغ، أو في إطار من التعاون الهادئ بين العملية وبين التحالف الوطني الصومالي بل كان على نقيض ذلك، كما كشف عنه البث الدعائي في إذاعة مقديشو.

١٩٩ - وفضلا عن حالة الاستياء الناتجة بسبب إذاعة مقديشو، تدهورت العلاقات بين عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وبين التحالف الوطني الصومالي تدهورا خطيرا بسبب مؤتمر غالكايو الذي اقترحه التحالف الوطني الصومالي، ووافقت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال على تأييده. وكان التحالف الوطني الصومالي هو صاحب فكرة عقد ذلك المؤتمر، الذي كان سيتناول بصورة أساسية المسائل الإقليمية وليس المسائل الوطنية. ويتمثل دور العملية في المساعدة وليس المراقبة. ودور المساعدة هذا كان متسقا مع ولاية العملية في مجال المسائل السياسية كما وردت في قرار مجلس الأمن ٨١٤ (١٩٩٣) وكذلك في تقرير الأمين العام المؤرخ ٣ آذار/مارس ١٩٩٣ الذي استند اليه ذلك القرار.

٢٠٠ - وتم الاحتكام الى الفصل السابع من الميثاق لإنشاء فرقة العمل الموحدة وعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لسببين رئيسيين: أولا: للاستغناء عن الحاجة الى موافقة الصومال على اتخاذ الأمم المتحدة إجراءات تعتبر ضرورية داخل الصومال من أجل ضمان السلم والأمن الدوليين، وثانيا من أجل الإذن باستخدام القوة المسلحة لإبقاء الطرق مفتوحة بغية تقديم المواد الغذائية وإمدادات الإغاثة الى الصومال. وفي إطار

عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، تم الاعتماد كذلك على الفصل السابع في مجال نزع سلاح الميليشيات إلزاميا.

٢٠١ - ويحتكم قرار مجلس الأمن ٨١٤ (١٩٩٣) الى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة فيمنح عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال سلطات التنفيذ بالقوة. والقرار بنصه هذا، يميز بين سلطتين: سلطة نزع سلاح الميليشيات الصومالية وسلطة مساعدة الشعب الصومالي على استعادة الهياكل والأجهزة السياسية لبلده. وكانت عملية الأمم المتحدة الثانية مخولة فرض نزع السلاح من خلال استخدام القوة العسكرية بموجب الفصل السابع من الميثاق، إذا ما اعتبرت القوة ضرورية. أما فيما يتعلق بإعادة بناء الهياكل السياسية والأجهزة الإدارية للصومال، فكان دور عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال كان مقصورا على تقديم المساعدة بدلا من فرض حلول على الشعب الصومالي.

٢٠٢ - ينبغي النظر الى إجراءات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال من خلال الخلفية السابقة الذكر. ويضاف اليها الإجراء الذي اتخذته عملية الأمم المتحدة في الصومال بإعلان القانون الجزائي الصومالي لعام ١٩٦٢ القانون الساري في الصومال. وعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال قد تجاوزت، في جميع هذه الحالات، عملية المساعدة وكانت تفرض إرادتها. والسؤال الهام هنا لا يكمن فيما إذا كان جوهر إجراءات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال يستهدف خير الشعب الصومالي، بل فيما إذا كانت مقبولة من جانب جميع الفرقاء الصوماليين أو فيما إذا كانت ضمن ولاية العملية.

٢٠٣ - وأشير تكرارا في إفادات أفراد العملية الى اتفاقي أديس ابابا الموقعين في كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ١٩٩٣، اللذين وقعهما مختلف الحركات السياسية الصومالية. وأصر مسؤولو العملية على أن هذين الاتفاقين قد خولاها السلطة لتفرض على المجموعات السياسية الصومالية مختلف الالتزامات القانونية التي سلمت بها تلك المجموعات. وإن استناد العملية الى هذين الاتفاقين اللذين أبرمتهما الفصائل، كأساس لسلطاتها قد يفضي الى بعض الالتباس لو نظر اليه بمعزل عن قرار مجلس الأمن ٨١٤ (١٩٩٣) الذي أنشأ عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. فالقرار ٨١٤ (١٩٩٣) يوضح ولاية العملية التي لا يملك غير مجلس الأمن تغييرها أو تمديدها. وبما أن القرار لم يمنح العملية سلطات فرض الحلول السياسية على الشعب الصومالي، فلا يستطيع أي من الفصائل الصومالية تخويل العملية القيام بذلك. وولاية العملية في المجال السياسي كانت تتمثل في مساعدة الصوماليين على تحقيق المصالحة السياسية وإعادة بناء الهياكل السياسية.

٢٠٤ - ومن أجل أن تنفذ العملية بصورة فعالة ولايتها التي هي مساعدة الصوماليين، كان من اللازم الحصول على موافقة جميع الفرقاء الصوماليين أو على الأقل قبولهم. ولو كانت جميع الحركات السياسية قد التزمت باتفاقي أديس أبابا، لكان بإمكان العملية أن تساعدها على تنفيذهما؛ وإذا ما اختلفت على تنفيذهما، فليس للعملية أن تجبرها على ذلك.

٢٠٥ - إن إصرار العملية على تنفيذ الترتيبات السياسية التي اتفقت عليها سابقا جميع الحركات السياسية، ولكنها لم تعد مقبولة لدى جميع هذه الحركات يعني ممارسة فرض الإرادة.

٢٠٦ - إن الطريقة التي تناولت فيها العملية الاتفاقين اللذين وقعهما في أديس أبابا خمس عشرة حركة سياسية صومالية، في ٢٧ آذار/مارس و ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٣ لا تثير الشك فحسب حول ما إذا كانت العملية تفسر ولايتها بشأن القضايا السياسية تفسيرا سليما، بل تكشف أيضا عن عدم الاتساق في نهجها. فاتفاق ٢٧ آذار/مارس ينص، بين أمور أخرى، على إعادة تشكيل مؤسسات الصومال السياسية من جانب المجتمع الصومالي عامة، بما في ذلك تعيين دور محدد للمرأة.

٢٠٧ - أما اتفاق ٣٠ آذار/مارس، الذي أبرمته المجموعات الصومالية الخمس عشرة نفسها التي وقع زعماؤها اتفاق ٢٧ آذار/مارس، فقد أعطى تلك الحركات السياسية الدور الرئيسي، أو دورا حصريا تقريبا في إعادة بناء المؤسسات السياسية الصومالية.

٢٠٨ - وآثرت العملية اتفاق ٢٧ آذار/مارس على اتفاق ٣٠ آذار/مارس وشرعت في تنفيذ الاتفاق الأول. ولو كان هذا التفضيل من جانب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال قد اقترن بإجماع فيما بين الصوماليين، لما كان هناك أي ضير في أن تقوم العملية بالمساعدة على تنفيذ ذلك الإجماع.

٢٠٩ - إلا أنه بانعدام ذلك الإجماع، فقد كان قيام العملية بفرض ما يشكل حلا سياسيا على الصومال أمرا غير متسق مع ولايتها بموجب قرار مجلس الأمن ٨١٤ (١٩٩٣).

٢١٠ - وكانت عملية الأمم المتحدة في الصومال والتحالف الوطني الصومالي، منذ ٤ حزيران/يونيه سائرين باتجاه التصادم. فالتحالف الوطني الصومالي الذي اعتبر نفسه القوة التي قادت عملية الإطاحة بالحكومة السابقة والدعامة الرئيسية لأي حكومة مقبلة في الصومال، قد نحته جانبا وهمشته إجراءات عملية الأمم المتحدة في الصومال على جبهات عديدة: مؤتمر غالكايو، والقانون الجزائي، وتعيينات المحكمة، وتفسير اتفاقي أديس أبابا والسيطرة على كيسمايو. وانتقدت إذاعة مقديشو إجراءات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بأسلوب قاس وأثارت السكان في جنوب مقديشو. وانتشرت شائعات بأن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال تخطط للاستيلاء على إذاعة مقديشو، وهي قاعدة السلطة الرئيسية للتحالف الوطني الصومالي، وقام فعليا بتأكيدها لقيادة التحالف الوطني الصومالي موظفو عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

٢١١ - في هذا الجو من التوتر المتصاعد، قررت العملية فجأة القيام بأول تفتيش لمواقع أسلحة التحالف الوطني الصومالي، بما في ذلك إذاعة مقديشو العالية الحساسية. وتم ذلك رغم الاعتراضات والإنذارات الشديدة التي أبداها التحالف الوطني الصومالي الذي اعتبر التفتيش عملية استفزاز واضحة. وكان في حجم أفرقة التفتيش وقوامها العسكري دليل لا ريب فيه على أن العملية قررت استخدام القوة لفرض ارادتها إذا ما دعت الضرورة الى ذلك.

٢١٢ - وبالرغم من أن عملية الأمم المتحدة الثانية قد أخطأت على ما يبدو في تقدير الحالة العامة السائدة واتخذت قرارات غير حكيمة، فإن اللجنة تشعر بأن هذا لا يبرر على الإطلاق وحشية رد فعل التحالف الوطني الصومالي في ٥ حزيران/يونيه.

لماذا كان عدد الإصابات مرتفعا الى هذه الدرجة في ٥ حزيران/يونيه؟

٢١٣ - إن السبب الرئيسي لمدى الاصابات في ٥ حزيران/يونيه هو أن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لم تكن مستعدة على الإطلاق لمثل هذه الهجمات الشرسة التي حصلت كمفاجأة صاعقة. والبرهان على ذلك، بين أمور أخرى، غياب بعض الموظفين الرئيسيين صباح يوم ٥ حزيران/يونيه، لا سيما قائد القوة، وقائد العمليات والمستشارين السياسيين ذوي المراتب العليا.

٢١٤ - وكان بعض أعضاء لجنة وقف النار ونزع السلاح غير عالمين لحسن الحظ بكامل عملية التفتيش وكانوا في الواقع مجتمعين في جنوب مقديشو عندما بدأت الهجمات. وكانت غالبية قوات الرد السريع، وهي قوة الاحتياط الرئيسية الخاصة بمواجهة التحديات العسكرية، متواجدة في كيسمايو التي اعتبرتها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في ذلك الوقت مكانا أكثر تفجرا. ولم تجر تعبئة لقوات احتياط ثانوية من فرق أخرى لمساعدة الباكستانيين في حالة الطوارئ. لهذا السبب، مثلا، لم يكن بالإمكان نشر المدرعات الإيطالية في وقت مبكر لنجدة القوات الموجودة عند الموقع ٢٠ لدى تعرضها للهجوم.

٢١٥ - ويعد أيضا عدم إبلاغ الباكستانيين برد الفعل العدائي من جانب التحالف الوطني الصومالي إزاء رسالة الإخطار بالتفتيش أحد العوامل الهامة فيما يتعلق بتقدير عدد الخسائر في الهجمات التي وقعت في ٥ حزيران/يونيه.

٢١٦ - وكان القائد الباكستاني قد أوصى في خططه التنفيذية لعملية التفتيش بأن يبلغ باستجابة التحالف الوطني الصومالي للإخطار. وبيّن الباكستانيون أنهم لو كانوا على علم باستجابة التحالف الوطني الصومالي لكانوا قد أعادوا تنظيم فرق التفتيش الخاصة بهم وزودوها بمركبات قتالية ودفاعية أقوى لتعزيز قدرتها العسكرية.

٢١٧ - ونظرا لعدم وجود هذه المعلومات، بقيت أفرقة التفتيش في مركباتها الهشة مما جعل أفرادها في موقع ضعيف للغاية، الأمر الذي ترتبت عليه خسائر جسيمة.

٢١٨ - وكان من شأن توفر معلومات أفضل عن استعدادات المهاجمين وقدرتهم العسكرية على مواصلة الأعمال العدائية المسلحة، ولو بصورة محدودة، أن يساعد أفرقة التفتيش الباكستانية على الاستعداد بشكل أفضل للتصدي للهجوم بحد أدنى من الخسائر.

٢١٩ - ومع أن موظفي قيادة القوة والوحدة الباكستانية توقعوا أن يقابل تفتيشهم بشيء من المعارضة، فإنه لم يكن بمقدورهم تقدير إمكانيات حدوث مواجهة مسلحة، الأمر الذي كان بمثابة مفاجأة لجميع أفراد

قيادة عملية الأمم المتحدة في الصومال، من حيث حجمها وضراوتها على السواء. وكان تحقيق المفاجأة من جانب ميليشيا التحالف الوطني الصومالي هو السبب الذي يعزى إليه جزئيا ارتفاع مستوى الخسائر بين جنود التفتيش الباكستانيين.

لماذا أساءت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال تقدير الحالة؟

٢٧٠ - لم يكن هناك تنسيق ملائم بين شعبة التخطيط العسكري لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال والشعبة السياسية المسؤولة عن تنسيق المسائل المتعلقة بوقف اطلاق النار ونزع السلاح. ويقر رئيس الشعبة السياسية، انطلاقا من الادراك التام للمركز الحساس لاذاعة مقديشيو، بأنه لو كان قد أبلغ بالتفتيش المزمع لكان قد نصح بعدم القيام بتفتيش منطقة التجميع القريبة من محطة الاذاعة.

٢٧١ - ولم يكن لدى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال عدد كاف من المستشارين المدنيين المدربين وذوي الخبرة للمساعدة في عملية اتخاذ القرارات. ومع ذلك، ترى اللجنة أنه كان بوسع عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال أن تتشاور مع موظفيها الأكثر خبرة الموجودين وقتها، وكان بمقدورهم إسداء مشورة مفيدة بشأن حساسية عمليات تفتيش مواقع تخزين الأسلحة المأذون بها، وقد يكون لها أثر هام على اتخاذ القرار بالاستمرار في عملية التفتيش المزمعة. وقد ساهم عدم التنسيق بين الشعبتين العسكرية والسياسية وعدم توفر المشورة السياسية السليمة في سوء التقدير فيما يتعلق بحساسية عمليات التفتيش وتوقيتها.

٢٧٢ - ويبدو أن المستشارين السياسيين الذين جرت استشارتهم على وجه التحديد لم يقدروا الأبعاد السياسية لعملية التفتيش واعتبروها أمرا عسكريا محضا.

٢٧٣ - ولم يكن بين أفراد القيادة العسكرية لعملية الأمم المتحدة في الصومال أفراد متمرسون من أفراد حفظ السلم لكي يسدوا المشورة بشأن طرائق التفتيش التي تتبعها الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح وغيرها من الممارسات المفيدة التي اكتسبت على مدى ٤٥ عاما من عمليات حفظ السلم التي تقوم بها الأمم المتحدة.

٢٧٤ - وواقع الأمر أن التحول من وضع قتالي إلى وضع يتعلق بحفظ السلم هو عملية بالغة الصعوبة بالنسبة لأي جنود محترفين. ذلك أن مبدأ استخدام القوة لبلوغ الهدف هو جوهر العمل العسكري.

٢٧٥ - أما في عملية حفظ السلم، فينبغي اعتبار القوة واجراءات الإنفاذ كملاذ أخير يلجأ إليه بعد استنفاد جميع الوسائل السلمية. ولم يكن هناك من يقوم بتلقين قيادة عملية الأمم المتحدة في الصومال ووحداتها المبادئ الأساسية لحفظ السلم.

٢٧٦ - ونتيجة لذلك، كان طبيعيا أن يلجأ الضباط إلى الأدوات التي تدربوا عليها، ألا وهي استعمال القوة، ولا سيما وأنهم رأوا أن القرار ٨١٤ يعطيهم الحق في ذلك. كما أن تقييمهم الخاطئ لقدرات التحالف الوطني

الصومالي بالنسبة لما لديهم هم أنفسهم من قدرات جعلهم يعتقدون أن من السلامة أيضا أن يقوموا بما قاموا به.

٢٢٧ - وأكد شهود من عملية الأمم المتحدة في الصومال للجنة أوجه النقص القائمة في وسائل وأفراد جمع المعلومات. وهم يرون أن أوجه النقص هذه هي سبب رئيسي وراء سوء تقدير الحالة في الخامس من حزيران/يونيه. وكان أسوأ سيناريو تكهنت به قوة العمل الموحدة هو حدوث مظاهرات ضخمة، على الأكثر، كرد فعل على عملية التفتيش في ٥ حزيران/يونيه.

لماذا تطورت هجمات ٥ حزيران/يونيه إلى حرب؟

٢٢٨ - في أعقاب الهجمات التي وقعت في ٥ حزيران/يونيه كان من الطبيعي أن تثور ثائرة عملية الأمم المتحدة في الصومال. وكان من الطبيعي الدعوة إلى اتخاذ اجراءات عقابية ضد الأشخاص الذين قتلوا وأصابوا عددا من جنود الأمم المتحدة الذين لم يفعلوا شيئا، من وجهة نظرهم آنذاك، سوى أنهم حاولوا تنفيذ المهمة التي أناطها بهم المجتمع العالمي.

٢٢٩ - وأمام السخط الذي ساد جميع أنحاء العالم بسبب هذه الهجمات، كان أقل ما يمكن أن يقوم به مجلس الأمن هو أن يأذن باعتقال مرتكبيها واحتجازهم.

٢٣٠ - وفسرت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال القرار ٨٣٧ على أنه لا يأذن فقط بمطاردة عيديد وغيره من قادة التحالف الوطني الصومالي ولكن أيضا بتدمير مصادر قوة التحالف، وهي محطة الاذاعة ومخازن الأسلحة. على أن الحرب لم تندلع فورا أو بصورة مفاجئة عقب صدور القرار ٨٣٧، لكنها نشبت بصورة تدريجية. وتعين نقل الأفراد التابعين للأمم المتحدة، من مدنيين وعسكريين على السواء، إلى مناطق أكثر أمنا. وكان لا بد من إحضار دبابات، وطائرات هجوم، وطائرات هليكوبتر هجومية، وناقلات أفراد مصفحة لتيسير الهجمات على التحالف الوطني الصومالي.

٢٣١ - وقد بدأت هذه الهجمات في ظل مراعاة دقيقة لتفادي حدوث أضرار جانبية، وتطورت من خلال استجابة التحالف الوطني الصومالي لتتحول تدريجيا إلى حرب فعلية من حروب المدن. ومن الأمور موضع الجدل هو ما اذا كان القرار ٨٣٧ قد توخى أصلا في واقع الأمر قصف المنازل، والجراجات، ومحطات الاذاعة، وأماكن الاجتماعات. ومن المفترض أن الحرب، بمجرد أن تبدأ، فإنها تسير وفق الديناميات الخاصة بها.

٢٣٢ - واذا لم تكن عملية التفتيش على الأسلحة التي جرى الاضطلاع بها في ٥ حزيران/يونيه اجراء إنفاذيا قامت به عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال ضد التحالف الوطني الصومالي، فإن قرار مجلس الأمن ٨٣٧ (١٩٩٣) الذي اتخذ في اليوم التالي كان يشكل بوضوح اجراء من هذا النوع. وقد كانت الصدامات التي نشبت بعد ذلك بين عملية الأمم المتحدة والتحالف الوطني الصومالي نتيجة مباشرة لتنفيذ القرار ٨٣٧.

٢٣٣ - ووجدت عملية الأمم المتحدة أنها ليست فحسب مشتركة في حرب تدور في بيئة خاطئة، ولكنها ربما أيضا واجهت العراقيل في مواصلة تلك الحرب لأن قوة الرد السريع التابعة للولايات المتحدة، وبعدها العملية التي اضطلعت بها قوات "الرينجرز"، وكلها تنطوي على دلائل الحرب الفعلية، لم تكن تحت سيطرة عملية الأمم المتحدة في الصومال. فاذا لم تكن هذه العمليات تحت قيادة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال فإن السؤال المطروح هو كيف أذنت بها الأمم المتحدة. وإذا لم يكن مأذونا بها، فإن حق التحالف الوطني الصومالي في الدفاع عن نفسه يصبح أكثر ملاءمة، ومن هنا جاء تطور الحالة برمتها إلى حالة حرب.

لماذا امتدت الفترة التي جرت فيها الأعمال العدائية؟

٢٣٤ - يبدو أن هناك سببين رئيسيين وراء استمرار الأعمال العدائية حتى ٨ تشرين الأول/اكتوبر. وهذان السببان هما أن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لم تنجح في مساعيها لمطاردة وضبط الجنرال عيديد وقمع مقاومة التحالف الوطني الصومالي؛ وأن عملية الأمم المتحدة راودها الاعتقاد بأن جهودها ستكلل بالنجاح اذا ما توفر لها الوقت.

٢٣٥ - وقد عزي، جزئيا، فشل عملية الأمم المتحدة في الصومال في كسب الحرب إلى أوجه القصور الداخلية التي نوقشت فيما يتعلق بالسؤال رقم ٧. وادعى بعض قادة العملية أنهم لم يتمكنوا من تحقيق أهدافهم لأنهم كانوا مكتوفي الأيدي ولم يمكنهم اللجوء إلى الممارسات اللاإنسانية التي لجأ إليها خصومهم. ومن ناحية أخرى، يبدو أن الهجمات التي شنتها عملية الأمم المتحدة في الصومال أدت إلى تجميع صفوف قبيلة حبرى غدير وراء عيديد وضباطه وزادت من تصميمهم. وسرعان ما تحول مسعى العملية إلى اتخاذ اجراءات إنفاذية في جنوب مقديشيو بين سكان مدنيين سبق لهم أن قاسوا من ويلات الحرب، وسرعان ما تحول هذا المسعى إلى كابوس مريع. وكانت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال تدرك بوضوح هذا الخطر، ولذلك فقد قامت بإجلاء معظم أفرادها المدنيين إلى نيروبي، ولكن المدنيين الصوماليين لم يكن أمامهم مكان يذهبون اليه. وفي مرحلة لاحقة، فإن ادعاءات عملية الأمم المتحدة بأن التحالف الوطني الصومالي استخدم النساء والأطفال كدروع بشرية كان يمكن أن يكون لها وزن كبير لولا أن عملية الأمم المتحدة نفسها هي التي قامت بعد ٥ حزيران/يونيه بالشروع في أعمال عسكرية مستخدمة الأسلحة الحديثة والقوية داخل إحدى المناطق الحضرية.

٢٣٦ - وقد أظهرت التجربة أنه لا يمكن تفادي الأضرار الجانبية حتى لو اتبعت أكثر السبل دقة في تحديد الأهداف وقصفها. ومن المؤكد أن الهجمات التي شنت على مستشفى ديفنير وعلى بيت عبدي وعلى مواقع أخرى في مقديشيو قد تسببت في حدوث أضرار جانبية فضلا عما أثارته من شواغل حول ما اذا كانت هذه الأهداف هي أهداف عسكرية بالفعل.

٢٣٧ - ونظرا لما يبدو من أن هذه الحقيقة لم تؤخذ في الاعتبار، فان ذلك أعطى انطباعا بأن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال دخلت في حرب انتقامية ليس فقط ضد الميليشيات التي لم يمكن عزلها بصورة كافية، ولكن ضد جميع الصوماليين في جنوب مقديشيو.

٢٣٨ - ومما يذكر لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال أنها حرصت في مناسبات عديدة على التحذير باحتمال القيام بعمل عسكري في مناطق معينة. وكان هذا إجراء سليما ومستحبا من أجل تجنب حدوث خسائر بين المدنيين، ولكنه لم يكن كذلك بالنسبة لجنود عملية الأمم المتحدة لأن هذه التحذيرات كانت تجعلهم معرضين للهجوم. وأمام المعضلة التي واجهتها عملية الأمم المتحدة، اضطرت إلى إقامة جدار فاصل بين شخصيتها التي تتعلق بحفظ السلم وشخصيتها الأخرى المتعلقة بصنع الحرب - مما جعل سلطاتها المدنية في أغلب الأحيان على غير علم بما يتخذ من إجراءات عسكرية. وهذا الدور المزدوج، الذي كان يمارس في آن واحد، تسبب في حدوث خلط ضار داخل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، والأسوأ من ذلك أنه أتاح ببساطة تصوير العملية على أنها عدو للشعب الصومالي.

٢٣٩ - ولأن الصوماليين، وعلى وجه اليقين التابعين منهم للتحالف الوطني الصومالي، أصبحوا أهدافا لهجمات عملية الأمم المتحدة بعد ٥ حزيران/يونيه، فإن هجماتهم المضادة التي أطالت أمد الحرب ينبغي أن ينظر إليها في هذا السياق.

٢٤٠ - وبعد ٢ تموز/يوليه، تحصنت عملية الأمم المتحدة بصورة متزايدة في مواقعها في الوقت الذي تضاعفت فيه أنشطة وهجمات التحالف الوطني الصومالي. بيد أن التقديرات التي أعدتها العملية أظهرت مرارا تفاؤلا لا أساس له. (للإطلاع على أمثلة في هذا الصدد، انظر الحاشية ٥). ولم يضطلع بأي محاولات للمصالحة من جانب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، ولا من الأمم المتحدة في نيويورك، فيما يبدو، قبل وقوع الكارثة في تشرين الأول/أكتوبر.

هل أسهمت نواحي النقص الداخلية في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في زيادة عدد الإصابات؟

٢٤١ - لم يكن لدى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال الوقت أو الخبرة أو المعلومات المطلوبة لكي تقيّم بشكل دقيق تنظيمات وقوام وقدرات التحالف الوطني الصومالي الذي تعين عليها أن تعمل ضده.

٢٤٢ - ولم تضع عملية الأمم المتحدة في تقديرها أن المهاجمين الصوماليين كانوا مسلحين تسليحا جيدا، وأنهم كانوا يتمتعون بقدر معقول من المهارة ويعملون تحت قيادة ضباط سابقين من القوات المسلحة الوطنية تلقوا تدريبا كافيا على القيادة والتحكم. فلقد كانت لديهم القدرة العسكرية على إقصاء سياد بري الذي كانت تسانده القوات المسلحة الوطنية بكل ترسانتها من المعدات الحربية الثقيلة، سواء من حيث مواردها من المعدات أو من القوة البشرية. ولم يكن المسلحون الصوماليون الذي حاربوا أفراد عملية الأمم المتحدة في الصومال مجرد عصبة من أفراد الميليشيات المسلحة الفوغائيين، لكنهم كانوا مجموعة منظمة ومدربة بصورة جيدة إلى حد معقول تحت هيكل قيادي سليم. ولذلك، فان عملية الأمم المتحدة في الصومال، لكي تقاتل ضد هؤلاء المسلحين أو تناهضهم عسكريا، تلزمها آلية أفضل وأكثر تنسيقا للقيادة والتحكم، ومركبات قتالية توفر القوة النارية والحماية في الوقت ذاته، ونظام اتصالات جيد ومعرفة كافية بتضاريس المنطقة. إن ما تعاني منه عملية الأمم المتحدة في الصومال من أوجه نقص في جميع هذه المجالات، وما أدى إليه من عدم قدرتها على الرد بصورة فعالة على الأعمال العدائية المسلحة التي وقعت

في ٥ حزيران/يونيه، وما تلاها من مواجهات وخسائر فادحة، إنما يعزى إلى حد كبير إلى أنها لم تكن مستعدة عسكريا.

٢٤٣ - ولم تكن لقائد قوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال سيطرة فعلية على مختلف الوحدات الوطنية التي أصرت، بدرجات متفاوتة، على التماس الأوامر من السلطات التابعة لها في بلدانها قبل تنفيذ أوامر قائد القوة.

٢٤٤ - وكان الكثير من العمليات الرئيسية التي تم الاضطلاع بها تحت علم الأمم المتحدة وفي سياق ولاية عملية الأمم المتحدة في الصومال خارج نطاق قيادة وتحكم الأمم المتحدة، رغم أن أصداءها كانت لها آثارها الحاسمة على مهمة عملية الأمم المتحدة في الصومال وعلى سلامة أفرادها.

٢٤٥ - ومن الواضح أن حالات كتلك التي حدثت في غضون العمليات التي اضطلعت بها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال والتي لجأ فيها قادة الوحدات إلى سلطاتهم الوطنية للإذن لهم بالاضطلاع بالمهام المسندة إليهم، قد أوجدت صعوبات جمة بالنسبة لقائد القوة. وكان العامل الضروري وراء هذه الممارسة هو عامل الخسائر. ويعزى ذلك جزئيا إلى التأخير الزائد في وصول التعزيزات استجابة للطلبات المتعلقة بمساندة أفرقة التفتيش الباكستانية حينما وجدت هذه الأفرقة نفسها تواجه صعوبات كبيرة خلال الأعمال العدائية التي وقعت في ٥ حزيران/يونيه. ومما ساهم زيادة الخسائر في الأرواح بين الجنود عمليات التأخير في تنفيذ واجبات هامة تبلغ حد المهام الطارئة من أجل دعم الوحدات في حالات الشدة.

٢٤٦ - وفضلا عن ذلك، وحيثما يكون رد الفعل من السلطات الوطنية متعارضا مع تعليمات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، أدت هذه الممارسة إلى اضطرار قائد الوحدة إلى عدم إطاعة تعليمات قائد القوة، وبذلك تنشب مواجهة سياسية بين الحكومة المساهمة بقوات والأمم المتحدة بوصفها السلطة الإشرافية. وقد وقعت حالات من هذا القبيل ولم يكن من شأنها المساعدة على تماسك قيادة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

٢٤٧ - إن مبدأ القيادة الموحدة المطبق على عمليات حفظ السلم التي تضطلع بها الأمم المتحدة إنما هو أكثر ضرورة في عمليات إنفاذ السلم. وكان من شأن الاستجابة السريعة من جانب الوحدتين الماليزية والباكستانية بالانضمام إلى قوة الرد السريع من أجل إنقاذ الضابط التابع لقوة العمل في العملية التي قامتا بها في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ أنها ساعدت على إنقاذ الأرواح، وبرهنت بوضوح على كفاءة القيادة الموحدة.

٢٤٨ - إن مختلف أوجه القصور هذه كان لها أثر على عدد الخسائر، لكنها لم تكن العامل الحاسم.

سابعا- الملاحظات والاستنتاجات

٢٤٩ - نظرا لأن ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية فى الصومال كانت تستند إلى الفصل السابع من الميثاق، فإنها تختلف اختلافا أساسيا عن عملية الأمم المتحدة الأولى فى الصومال، التى كانت بعثة تقليدية من بعثات حفظ السلم والبعثات الإنسانية. والاختلاف هو من الأهمية بمكان، بما يستلزم إبلاغ البلدان المساهمة بقوات به بصورة واضحة. وبالمثل، فإنه كان يتعين أن يوضح للصوماليين طابع التدخل بموجب الفصل السابع من الميثاق والغرض منه ومبرراته.

٢٥٠ - إذا كانت الإجراءات التى اتخذتها عملية الأمم المتحدة الثانية فى الصومال فى ٥ حزيران/يونيه إجراءات إنفاذية، حسبما قدم إلى التحالف الوطني الصومالي من أسباب لا سبيل إلى دحضها باعتبارها كذلك، فإن الصدام الذى تلا ذلك لم يكن عملية تتعلق بحفظ السلم ولكن عملية لإنفاذ السلم.

٢٥١ - لما كانت الأمم المتحدة قد سلمت بأنه لاتوجد حكومة صومالية، فقد واجهت عملية الأمم المتحدة الثانية فى الصومال معضلة تتعلق بحقوق الإنسان حينما وجدت أنه يتعين عليها احتجاز أشخاص تنفيذا للولاية المنوطة بها. ونظرا لعدم وجود محاكم، فإن عمليات الاحتجاز نظر إليها باعتبارها تعسفية وعرضت عملية الأمم المتحدة الثانية فى الصومال للانتقاد وكان لابد من وقفها.

٢٥٢ - للأسباب السالفة الذكر جميعها، فإن قيام عملية الأمم المتحدة الثانية فى الصومال بإنفاذ السلم داخل الصومال فى سياق حرب أهلية لم يكن من شأنه تحسين صورة الأمم المتحدة السلمية والإنسانية.

٢٥٣ - إن الاستنتاج بأن بلدا ما هو بلا حكومة، حسبما استنتجت الأمم المتحدة بالنسبة للصومال، تترتب عليه آثار قانونية وسياسية بعيدة الأثر إلى حد يقتضي فيما يبدو وضع معايير دقيقة للاحتجاج به. وإذا كانت الأمم المتحدة تعمل فى بلد شخصته على هذا النحو، فإن عليها بالضرورة أن تتحمل المسؤولية فيما يتعلق على الأقل ببعض الشواغل الأساسية للدولة التى تتعلق عادة بالحكومة، والتى يمكن بدرجات متفاوتة أن تثير احتمال فرض وصاية من الأمم المتحدة أو شكل من أشكال الاستعمار الجديد.

٢٥٤ - إنه لمما له أهميته الحيوية بالنسبة للوحدات أن تكون فى وضع يمكنها من الاستجابة لطلبات المساندة النارية العاجلة أو توفير التعزيزات من وحدات أخرى مجاورة دون انتظار لأمر أو إذن من مقر قيادة القوة في عملية كتلك. على أن هذه الاستجابات التلقائية لا سبيل إلى تحقيقها إلا إذا توفرت للوحدات مرافق اتصالات مشتركة. ونظرا لعدم توفر هذه المرافق فى ٥ حزيران/يونيه، لم يتمكن الباكستانيون من تقديم طلب مباشر إلى اللواء الإيطالي لتوفير المساعدة بالدبابات؛ كما لم يتمكن النيجيريون من الاتصال المباشر بالإيطاليين عند الموقع ٤٢ حينما وقع النيجيريون فى كمين وهم على مبعدة قصيرة من هذه النقطة.

٢٥٥ - إن الكثير من كبار المستشارين السياسيين فى عملية الأمم المتحدة الثانية فى الصومال، وخاصة المعنيين منهم بالقضايا السياسية الحساسة، يفتقرون إلى الخبرة والدراية بممارسات الأمم المتحدة المتعلقة بحفظ السلم، كما كانت تعوزهم الاستجابة لمتطلبات الثقافة المحلية.

٢٥٦ - في حين يمكن للأمم المتحدة الاضطلاع بعمليات بموجب الفصل السابع من الميثاق اعتمادا على تأكيدات بالتأييد من جانب الدول الأعضاء، فإنه ليس هناك ضمان بأن تفي هذه الدول الأعضاء بتأكيداتها. وفي تجربة الصومال برهان على خطورة سحب الدول الأعضاء تأييدها تاركة الأمم المتحدة في وقت الشدة تواجه عواقب عملية لم تكتمل.

٢٥٧ - إن ضرورة الوفاء بما تقتضيه الأمم المتحدة من توفر قدرة يعتد بها على جمع المعلومات والاستخبارات هي أمر له أهميته إذا كان لعمليات إنفاذ السلم أن تكلل بالنجاح.

٢٥٨ - حيثما تكون هناك خسائر، تميل الحكومات الوطنية إلى أن تصبح أكثر اهتماما بالأمر. ومن الضروري أن تكون هناك سبل لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالسياسة وبمفهوم العمليات والإجراءات التنفيذية. وليس هناك محفل للقيام بهذا التنسيق فى مقر الأمم المتحدة، إذ أن لجنة الأركان العسكرية التى تمثل فيها جميع البلدان المشاركة والتى يقتضي الميثاق إنشاءها لتوجيه العمليات المضطلع بها بموجب الفصل السابع لم تنشأ بعد. وفى عمليات حفظ السلم التقليدية جرى عادة الاضطلاع بما يلزم من تنسيق فى الميدان من خلال الاختصاصات الصادرة عن الأمين العام وعن طريق الإجراءات النموذجية للعمليات التي يصدرها قائد القوة ويوافق عليها الأمين العام. ولم تكن هناك أي من هذه المبادئ التوجيهية في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. ويبدو أن السبب الرئيسي وراء هذا النقص البالغ الخطورة هو الافتقار التام إلى الخبرة في مجال حفظ السلم بين صفوف أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية وما واجهه مقر العملية من نقص في الأفراد خلال المرحلة الأولية.

٢٥٩ - إن استخدام القوة، ولا سيما القوة الفتاكة، من شأنه أن يوجد حلقة ثأرية تؤدي تدريجيا إلى تصعيد النزاع. والأمم المتحدة لا حيلة لها إذا ووجهت بوسائل لاإنسانية وتتسم بالتجرد من الضمير، يمكن أن تلجأ إليها ميليشيات طائشة على تراب وطنها.

٢٦٠ - إن الدول ليست على استعداد للقبول بخسائر فادحة من أجل قضايا لا صلة لها بمصالحها الوطنية. وتفرض هذه الحقيقة قيودا شديدة على عمليات إنفاذ السلم.

٢٦١ - يبدو، باسترجاع الماضي، أن الولاية التي أنيطت بعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، وعلى الأقل حسبما جرى تفسيرها، كانت غير واقعية إلى حد كبير بالنسبة لما خصص لتنفيذها من أدوات ومن إرادة.

ثامنا - التوصيات

٢٦٢ - ثبت أن إنفاذ نزع السلاح فى الصومال هو أمر يتعذر بلوغه دون تعريض الموظفين الدوليين، عسكريين ومدنيين على السواء، لهجمات عدائية تترتب عليها خسائر. ولذلك فإنه ينبغي التخلي، في هذا السياق، عن نزع السلاح القسري للميليشيات بموجب الفصل السابع.

٢٦٣ - لا ينبغي للأمم المتحدة أن تصر على صيغة معينة لحل النزاع الصومالي، ولكن ينبغي لها أن تقوم، في إطار المبادئ والمقاصد الأساسية للميثاق، بمساعدة جميع الحركات السياسية الصومالية على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المصالحة السياسية وإعادة بناء مؤسسات الحكم.

٢٦٤ - دون الإخلال بقضية من يتحمل المسؤولية القانونية، ينبغي النظر في تقديم مدفوعات، على سبيل الهبة، إلى الصوماليين المدنيين الأبرياء الذين تعرضوا للضرر نتيجة لقيام عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٨٣٧ (١٩٩٣).

٢٦٥ - تحقيقا لهذه الغاية، قد يكون من المفيد إنشاء آلية تابعة للأمم المتحدة لتحديد معايير منح هذه المدفوعات.

٢٦٦ - ينبغي لمقر الأمم المتحدة أن يحتفظ بمجموعة من الأفراد من ذوي الخبرة والمدربين جيدا والذين يمكن إتاحتهم لأي بعثة ميدانية جديدة لحفظ السلم.

٢٦٧ - لدى دعوة الحكومات إلى الاشتراك في بعثات حفظ السلم المنشأة حديثا، ينبغي للأمم المتحدة أن تطلب منها أن يكون ضمن وحداتها بعض كبار الضباط والوكلاء وضباط الصف ممن لديهم خبرة في مجال حفظ السلم.

٢٦٨ - ينبغي لمقر الأمم المتحدة أن يعتمد كمبدأ، من أجل إنشاء بعثات حفظ السلم التابعة لها، ممارسة الاستعانة بالمراقبين من ذوي الخبرة الواسعة والمتنوعة في مجال حفظ السلم وذلك في المراحل الأولى لبعض بعثات حفظ السلم المنشأة حديثا.

٢٦٩ - تعد ناقلات الأفراد المصفحة وغيرها من المركبات والأدوات الواقية ضرورية لحماية الجنود وتقليل عدد الخسائر لاسيما في عمليات إنفاذ السلم. وينبغي إتاحتها لجميع الوحدات المشاركة.

٢٧٠ - على الأمم المتحدة أن تمتنع عن الاضطلاع بأي اجراءات أخرى لانفاذ السلم في اطار الصراعات الداخلية للدول. ومع ذلك، فإنه إذا قررت الأمم المتحدة الاضطلاع بعملية للإنفاذ، ينبغي أن تقتصر الولاية على أهداف محددة وعدم استعمال القوة إلا كوسيلة نهائية بعد استنفاد جميع الوسائل السلمية.

٢٧١ - ينبغي للأمم المتحدة، عند الاقتضاء، مواصلة عمليات حفظ السلم ذات الطابع التقليدي بموجب ميثاقها، ولكن مع زيادة التأكيد على الدبلوماسية الوقائية، والمساعدة في الجهود السلمية لبناء الدول، والتأهب للاستجابة سريعا لحالات الطوارئ.

٢٧٢ - ينبغي أن يكون زمام التحكم السياسي في عمليات حفظ السلم التي تقوم بها الأمم المتحدة في يد الأمين العام كلية، وينبغي أن تكون هناك قيادة موحدة. على أن هيكل القيادة فيما يتعلق بأي اجراءات قد تتخذها الأمم المتحدة لإنفاذ السلم إنما يحتاج إلى مزيد من الدراسة.

المرفق ١

لجنة التحقيق

المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ٨٨٥ (١٩٩٣)

مذكرة

١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣

الى صاحب السعادة اللواء محمد فرح عيديد، رئيس التحالف الوطني الصومالي، فندق غيون، الغرفة ١١٩
من: رئيس القضاة ماتيو س. و. نغولوبي رئيس اللجنة

الموضوع: طلب عقد اجتماع مع لجنة التحقيق

بعد قضاء أسبوع في الصومال، تود لجنة التحقيق المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ٨٨٥ (١٩٩٣) الاجتماع معكم وكبار المسؤولين الآخرين بالتحالف الوطني الصومالي للاستماع الى وجهة نظركم بشأن الأحداث المتعلقة بالهجمات المسلحة في مقديشيو، التي قتل فيها العديد من أفراد عملية الأمم المتحدة في الصومال ومن المواطنين الصوماليين. لقد سجلت بالكامل وقائع ما حدث وفقا لرواية عملية الأمم المتحدة في الصومال وتم توضيحا لمجلس الأمن، لكن بقيت معرفة ما وقع من الأحداث وفقا لرواية التحالف الوطني الصومالي. وإننا نؤكد لكم أن لجنة التحقيق مستقلة وغير متحيزة، وأنها لا تسعى إلا الى التوصل للحقائق وليس الى تحميل المسؤوليات. وبمجرد أن يتم التعرف على الحقائق سيعلم العالم بأسره أسباب تلك الأحداث لكي يتسنى اتخاذ التدابير المناسبة لمنع تكررها. وسيسرنا بالتالي، اذا كان ذلك مناسبا لكم، أن نسافر في الأسبوع المقبل الى أديس أبابا للاجتماع معكم ومع كبار المسؤولين الآخرين بالتحالف الوطني الصومالي، واذا فضلتم أي وقت أو مكان آخر للاجتماع باللجنة فإننا سنكون على استعداد لتلبية طلبكم.

المرفق ١

التحالف الوطني الصومال
(مكتب الرئيس)

الى: لجنة التحقيق

التاريخ: ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣

مقديشيو، الصومال

أيها السادة،

بالإشارة الى "الفاكس" الذي وجهتم إلينا بتاريخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، نود الإخطار بأننا تلقينا ذلك "الفاكس" وسجلنا الرسالة التي تضمنها.

إننا نود أن نعرب عن تحفظاتنا بشأن استقلال اللجنة وحيادها. ونحن نعتقد أن اللجنة ليست بمنأى عن تأثير الأمين العام للأمم المتحدة الذي يمثل هو بذاته طرفا في خلاف ٥ حزيران/يونيه.

ومع ذلك فإني أطلب الإفراج الفوري وغير المشروط عن زعماء وأنصار التحالف الوطني الصومال المختطفين والمسجونين بصفة غير قانونية، قبل إقامة أي اتصالات أو عقد أي اجتماع مع اللجنة.

(توقيع) محمد فرح عيديد
الرئيس

المرفق ١

لجنة التحقيق المعنية بالصومال

المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ٨٨٥ (١٩٩٣)

٩ شباط/فبراير ١٩٩٤

فندق سافاري كلوب
نيروبي
صاحب السعادة اللواء محمد فرح عيديد
رئيس التحالف الوطني الصومال
فندق "سيرينا"
نيروبي

صاحب السعادة،

تقوم لجنة التحقيق حاليا بإكمال المرحلة الأخيرة من تحقيقها وبإعداد تقريرها في نيروبي. وبما أننا لم نتلق حتى الآن أي رد على رسالتنا إليكم المؤرخة ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، فإننا نغتنم هذه الفرصة لنرسل إليكم نسخة أخرى منها لعل الرسالة السابقة لم تصلكم أو أنها أسيء تناولها بصورة أخرى.

من المقرر أن يغادر أعضاء اللجنة نيروبي متجهين الى نيويورك في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٤.

ونظرا للأهمية القصوى التي نوليها لإنجاز تحقيق متوازن، فإننا نوجه الدعوة إليكم من جديد للاجتماع مع اللجنة. والأمين التنفيذي مستعد لعقد اجتماع تمهيدي معكم أو مع أي ممثلين لكم لتوضيح أي مسائل أولية اذا لزم الأمر.

وتقبلوا عبارات تقديري.

(توقيع) ماتيو س. و. نغولوبي
رئيس قضاة زامبيا
رئيس اللجنة

المرفق ١

لجنة التحقيق المعنية بالصومال

المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ٨٨٥ (١٩٩٣)

٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤

فندق "هيلتون"
نيروبي

صاحب السعادة اللواء محمد فرح عيديد
رئيس التحالف الوطني الصومالي
فندق "سيرينا"
نيروبي

صاحب السعادة،

طلب عقد اجتماع مع لجنة التحقيق

شكرا على "الفاكس" الذي تكرمتم بتوجيهه إلي في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ ردا على "الفاكس" الذي أرسلته إليكم في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

لقد أحطت علما، مع التعاطف، بطلبكم الإفراج غير المشروط عن زعماء وأنصار التحالف الوطني الصومالي المعتقلين، وهي مسألة كانت اللجنة قد أصدرت بالفعل بيانا رسميا بشأنها وأبلغت الجهات التي كانت تحتجز المعتقلين بوجهة نظرها المؤيدة للإفراج عنهم. وبالرغم من أن السلطات المعتقلة لم تفرج عن المعتقلين بالسرعة التي كنا نأمل ونتوقع، فإنه يسرنا أنها قد فعلت ذلك الآن.

وفي الوقت نفسه، وفيما يتصل بتحفظاتكم بشأن عدم تحيزنا، أؤكد لكم أن اللجنة محايدة ومستقلة تماما. إننا ملتزمون بالتحقيق بموضوعية من أجل مجلس الأمن في المسائل التي تشملها ولايتنا، ونعتزم القيام بذلك بدون خوف أو محاباة.

ونظرا للأهمية الأساسية التي يكتسيها تعاون التحالف الوطني الصومالي في إنجاز تحقيق متوازن، فإني سأكون ممتنا لو اجتمعتم شخصيا، أو من تعينون لذلك، مع الأمين التنفيذي للجنة السيد وينستن توبمان هنا في نيروبي للاتفاق على تفاصيل اجتماع مسؤولي التحالف الوطني الصومالي مع اللجنة في تاريخ مبكر.

إن اللجنة تقيم في فندق هيلتون، وسأكون ممتنا حقا غاية الامتنان لو وردت إلي إفادة ما بشأن طلبنا إذ سيتعين علينا إكمال التحقيق في المستقبل القريب.

وتقبلوا أسمى آيات تقديري.

(توقيع) ماتيو م. س. و. نغولوبي
رئيس قضاة زامبيا
ورئيس اللجنة

التحالف الوطني الصومالي
(مكتب الرئيس)

نيروبي، ١١ شباط/فبراير ١٩٩٤

السيد ماتيو م. س. و. نغولوبي
رئيس قضاة زامبيا ورئيس اللجنة

عزيزي السيد الرئيس،

أشكركم جزيل الشكر على رسالتكم المؤرخة ٩ شباط/فبراير ١٩٩٤ بشأن التحقيق الذي تقومون باجرائه. إننا نقدر اهتمامكم بأحداث السنة الماضية في مقديشيو.

بيد أن ولاية لجنتكم غير واضحة لنا في الوقت الحاضر. إننا نطلب الى مجلس الأمن والمجتمع الدولي، منذ شهر حزيران/يونيه الأخير، إيفاد لجنة تحقيق الى الصومال. وكان من المفروض أن تحدد اللجنة المقترحة أسباب ونتائج الاعتداءات التي قامت بها عملية الأمم المتحدة في الصومال على الصومال والتي قتل في أثنائها ٠٠٠ ١٣ من مواطنينا، وجرح فيها ثلاثة أمثال ذلك العدد وأصيب كثير منهم بعجز يلازمه مدى الحياة، ودمرت ممتلكات عامة وخاصة تقيم بملايين دولارات الولايات المتحدة. وقد قتل أيضا أو جرح العديد من أفراد قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال. وكان من المفروض أيضا أن تحدد اللجنة التي طلبنا إيفادها المدى الكامل لأنشطة عملية الأمم المتحدة في الصومال وأن تستعرض ولاية العملية في ضوء عملياتها الهدامة. وكان من المفروض أيضا أن تتناول اللجنة مسألة احتياجات ضحايا الفظائع التي بدأتها العملية.

لقد اقترحنا بغية إجلاء تصور الأوضاع وحقيقتها، أن تتكون اللجنة من الأشخاص التالين:

١ - أحد رؤساء الدول السابقين البارزين مثل جيمي كارتر، أو ليوبولد سنغور، أو جوليوس نيريري، أو ادوارد هيث، أو هلمت شميدت، أو بيار ترودو، ليكون رئيسا للجنة؛

٢ - قانونيون دوليون؛

٣ - علماء، كلهم من بلدان مختلفة. وقد كان هذا يهدف الى ضمان عدم تحيز اللجنة واستقلالها. بيد أن هذا لا يعني التشكيك في نزاهة لجنتكم. إننا في الواقع نكن الاحترام لكم ولأعضاء لجنتكم.

بيد أن تكوين اللجنة ونطاق ووجهة تحقيقها هي التي ستحدد، في رأينا، الحقائق التي اكتنفت أسباب ونتائج نزاع السنة الماضية في الصومال.

وسنواصل الطلب الى مجلس الأمن بأن يعين لجنة جديدة أو يوسع نطاق مهمة لجنتكم وتكوينها. ونحن نأمل أنكم ستساعدون في جعل تلبية هذا الطلب أمرا ممكنا.

وفي الوقت نفسه، أرجو ألا تترددوا في الاتصال بنا إن كانت لديكم أسئلة أخرى متعلقة بموقفنا.

وتقبلوا أسمى آيات تقديري.

(توقيع) محمد فرح عيديد
الرئيس

المرفق ٢

مقابلات صحفية

	التاريخ	الشخص الذي أجريت معه المقابلة الصحفية
١ -	٣-٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣	د. كابونفو و رونو بيرغستروم
٢ -	١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣	المقدم إيمانويل أيهودا (نيجيريا)
٣ -	١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣	العقيد عاصف دوريز أخطار (باكستان)
٤ -	١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣	المقدم محمد حامد خان (باكستان)
٥ -	١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣	العقيد عمر الصقلي (المغرب)
٦ -	١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣	المقدم طارق سالم مالك (باكستان)
٧ -	١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣	الرائد عمر فاروق دوراني (باكستان)
٨ -	١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣	المقدم شير أخبار خان (باكستان)
٩ -	١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣	الفريق سيفيك بير (تركيا) (قائد القوة)
١٠ -	١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣	النقيب عبدي لطيف (ماليزيا)
١١ -	١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣	السفير ريتشرد بوغوسيان - مكتب الاتصال للولايات المتحدة
١٢ -	١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣	السفير لانسانا كوياتي (نائب الممثل الخاص للأمين العام)
١٣ -	١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣	خمسة معتقلين في معتقل عملية الأمم المتحدة في الصومال في مقديشيو
١٤ -	٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣	عثمان حسن علي (أتو)
١٥ -	٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣	عمر صالد
١٦ -	١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤	اللواء باريل و اليزابيث ليندنماير
١٧ -	١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤	المقدم سلفاتوري إياكونو (إيطاليا)
١٨ -	١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤	السفيرة ابريل غلاسبيي (الولايات المتحدة)
١٩ -	١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤	السفير روبرت جوسندي (الولايات المتحدة)

٢٠ - ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤	العميد لوي وضباط من الفرقة الايطالية التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال
٢١ - ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤	الرائد باروتي (إيطاليا)
٢٢ - ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤	المقـــدم ساموبـل بوتلير، ضابط خطط عسكرية، الوحدة ٣
٢٣ - ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤	عمر حليم، رئيس الأركان (عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال)
٢٤ - ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤	كينث منكهاوس المستشار السياسي الخاص للممثل الخاص للأمين العام
٢٥ - ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤	العقيد وارد، ضابط رئيسي للعمليات
٢٦ - ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤	السيد دون تيتلبون، مستشار لدى الممثل الخاص للأمين العام/وزارة خارجية الولايات المتحدة
٢٧ - ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤	المقدم كيفن ماك غوفرن، نائب رئيس ضابط إعلام عسكري
٢٨ - ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤	العقيـد كاسبـــر، قائـــد قـــوة الرد السريـــع، في ٣ تشرين الأول/اكتوبر
٢٩ - ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤	الأميرال جوناتان هويي، الممثل الخاص للأمين العام
٣٠ - ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤	اللواء منتوغومري، نائب قائد القوة
٣١ - ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤	السفير ل. كوياتي، نائب الممثل الخاص للأمين العام

المرفق ٣

١ - منظمة موكي الصومالية للافريقيين
السيد محمد رمضان عرباو، الرئيس

٢ - الحلف الديمقراطي الصومالي
السيد محمد فرح عبد الله، الرئيس

٣ - الحركة الديمقراطية الصومالية
السيد عبدي موسى مايو، الرئيس

٤ - العقيد محمد نور علّيو، الرئيس (التحالف الوطني الصومالي)

٥ - الاتحاد الديمقراطي الوطني الصومالي
السيد علي اسماعيل عبدي، الرئيس

٦ - الجبهة الوطنية الصومالية
اللواء عمر حاجي محمد هرسي، الرئيس

٧ - الاتحاد الوطني الصومالي
د . محمد راجيس محمد، الرئيس

٨ - الحركة القومية الصومالية
اللواء عدن عبد الله نور، الرئيس

٩ - الحركة الوطنية الصومالية (التحالف الوطني الصومالي)
العقيد أحمد عمر جس، الرئيس

١٠ - جبهة الانقاذ الديمقراطية الصومالية
اللواء محمد أبشير موسى، الرئيس

١١ - الحركة الوطنية الصومالية الجنوبية (التحالف الوطني الصومالي)
العقيد عبدي وارسام اسحق، الرئيس

١٢ - المؤتمر الصومالي المتحد (التحالف الوطني الصومالي)
اللواء محمد فرح عيديد، الرئيس

١٣ - المؤتمر الصومالي المتحد
السيد محمد كنياري أفراح، الرئيس

١٤ - الجبهة الصومالية المتحدة
السيد عبد الرحمن دواله علي، الرئيس

١٥ - الحزب الصومالي المتحد
السيد محمد عبدي هاشي، الرئيس

المرفق ٤

العمليات العسكرية

٥ حزيران/يونيه - ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣

الاسبوع (السبت - الجمعة)	الأعمال التي قام بها التحالف الوطني الصومالي	الأعمال التي قامت بها عملية الأمم المتحدة في الصومال
٥-١١ حزيران/يونيه	٥ - كمين كبير من ثلاث جهات + كمين إضافي عند الموقع 20-FS. قتل ٢٥ شخصا في الكمين وجرح ٥٧ شخصا في الكمين (باكستان)، وجرح ٢ في الكمين (الولايات المتحدة).	٥ - جرد وفق جدول زمني لأسلحة التحالف الوطني الصومالي في ٥ مواقع تخزين.
	٥ - هجوم على مجمع قديم لعملية الأمم المتحدة في الصومال استخدمت فيه أسلحة خفيفة وقنبلتان يدويتان من القنابل المتشظية.	
		٧ - تدمير (٨) مدافع عيار ١٥٥ ملم و ١٠٥ ملم ورشاشين محمولين على سيارة.
١٢-٨ احزيران/يونيه		١٢ - سلسلة منسقة من العمليات لتخليص اذاعة مقديشو من سيطرة التحالف الوطني الصومالي و٣ مواقع للأسلحة مأذون بها سابقا.
	١٣ - مظاهرة مناهضة لعملية الأمم المتحدة في الصومال، مقتل ٤ صوماليين بالقرب من السفارة المصرية سابقا.	١٣ - غارة جوية على مواقع أسلحة للتحالف الوطني الصومالي غير مأذون بها (عثمان عطو). مدافع رشاشة و٢٠ حاوية كبيرة من الأسلحة الخفيفة.
		١٥ - شن غارة على مواقع أسلحة مشتبه بها.
		١٧ - بحث جوي أرضي عن الأسلحة. العثور على مخابئ كبيرة للأسلحة في مجمع عبيد. قتل في الكمين ٤ أفراد مغاربة و ٣ أفراد باكستانيين و جرح في العملية ٣ أفراد فرنسيين و ٨ أفراد باكستانيين و ٤ أفراد من الولايات المتحدة و ٢ من الايطاليين و ٣٩ مغربيا.
١٩-٢٥ حزيران/يونيه		١٩ - دمرت قوة الرد السريع ٣٦ قطعة مدفعية.

الاسبوع (السبت - الجمعة)	الأعمال التي قام بها التحالف الوطني الصومالي	الأعمال التي قامت بها عملية الأمم المتحدة في الصومال
	٢٢ - اطلاق قذيفة صاروخية على مجمع الجامعة.	٢٢ - دمرت قوة الرد السريع موقع أسلحة للتحالف الوطني الصومالي ودبابات وناقلات أفراد مدرعة ومدفعية وأسلحة وأسلحة خفيفة.
	٢٥ - اطلاق قذيفة صاروخية (آر بي جي) على الميناء الجديد.	
٢٦-٢ تموز/ يوليه	٢٨ - لدى تفتيش جراج عطو قتل ٢ وجرح ٢ من القوة الباكستانية.	٢٨ - تفتيش جراج عطو.
		٣٠ - هجمات لقوة الرد السريع على جراج عطو.
	٢ - نصب الكمين للقوات الايطالية. مقتل ٣ وجرح ٢٩ في العملية.	٢ - القوات الايطالية فتشت مصنعا للمكرونة.
٣ - ٩ تموز/ يوليه	٣ - اطلاق قذيفة (آر بي جي) على المطار.	
	٦ - اطلاق قذيفتي هاون على المطار.	٦ - قيام قوة الرد السريع بعملية تفتيش وتطويق. مصادرة أسلحة.
	٧ - مقتل ٤ موظفين صوماليين من قبيلة المعاتنا وشرطيين صوماليين في كمين.	
	٧ - اطلاق قذيفتي هاون على المطار.	
	٨ - نصب كمين لمركبات تابعة للبحرية الأمريكية. جرح أحد الافراد.	
	٩ - نصب كمين لمركبات تابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال.	
	٩ - اطلاق قذيفتي هاون على مجمع السفارة.	
١٠-١٦ تموز/ يوليه	١٠ - اطلاق الرصاص من قناصة في الميناء الجديد، جرح ٣ فرنسيين في العملية.	١٠ - قوات الرد السريع تفتش منطقة المدينة.
		١٢ - شن هجوم على "بيت عابدي" قام صوماليون بضرب ٤ صحفيين دوليين حتى الموت.
	١٣ - اطلاق ٣ قذائف هاون على قاعدة سورد.	
	١٤ - اطلاق قذائف هاون غير معروف عددها على قاعدة سورد.	
	١٤ - اطلاق ٣-٤ قذائف آر بي جي على الميناء الجديد.	
	١٤ - اطلاق ٤ قذائف آر بي جي على المطار.	

الاسبوع (السبت - الجمعة)		الأعمال التي قام بها التحالف الوطني الصومالي		الأعمال التي قامت بها عملية الأمم المتحدة في الصومال
١٧-٢٣ تمـوز/ يوليه	١٧ -	اطلاق قذيفة هاون على قاعدة سورد.	١٧ -	جمـع أسلحـة من قبل قوة الرد السريع.
	١٨ -	اطلاق ٣ قذائف هاون و٣ قذائف آر بي جي على المطار.		
	١٩ -	نصب كمين لـ ٣ دوريات منفصلة.		
	٢٠ -	اطلاق النار على قافلتين ومركبة منفصلة. جرح اثنين من قوة زمبابوي في العملية.		
	٢٢ -	ناقلة أفراد مدرعة باكستانية تصطدم بلغم.		
	٢٣ -	اطلاق النار من أسلحة خفيفة على نقطة الأمن ١.		
٢٤-٣٠ تمـوز/ يوليه	٢٥ -	نصب كمين لسيارتين امريكيتين من نوع جيب جرح أمريكيين في الكمين.		
	٢٥ -	اطلاق ٣ قذائف عيار ٨٤ ملم على قاعدة سورد.		
	٢٦ -	نصب كمين لناقلة أفراد مدرعة تابعة للقوة الماليزية عند نطة التفتيش رقم ٣١.		
	٢٨ -	اطلاق ٣ قذائف صاروخية على قاعدة سورد.	٢٨ -	قوة الرد السريـع تفتيـش عن الأسلحة.
٣١-٦ آب/ اغسطس			١ -	تفتيـش مـن قبـل القـوة الباكستانية: العثور على رشاش نوع م-٦٠ ومدفع هاون عيار ٦٠ ملم.
	٣ -	اطـلاق ٨ قذائـف هاون على مجمع الجامعة ومجمع السفارة.		
	٣ -	اطلاق ٦ قذائف هاون على المطار.		
	٣ -	اطلاق قذيفة آر بي جي على المطار.		
	٤ -	اصطدام مركبة من طراز Brown & Root بلغم.		
	٤ -	اطلاق ٤-٦ قذائف هاون على قاعدة هنتر.		
	٤ -	اطلاق ٧ قذائف هاون على مجمع السفارة.		
	٥ -	نصب كمين لقافلة ايطالية على طريق الأمم.	٥ -	دمـرت طائـرة هليكوبتـر تابعـة لقـوة الـرد السريـع سيارتين مسلحتين.
	٥ -	اطلاق ٥ قذائف هاون على قاعدة سورد.		
٧-١٣ آب/ اغسطس	٨ -	انفجار لغم تحت سيارة امريكية (جيب) مقتل ٤ أفراد في العملية.		
	٨ -	اطلاق ٦ قذائف هاون على مجمع السفارة.		

الاسبوع (السبت - الجمعة)	الأعمال التي قام بها التحالف الوطني الصومالي		الأعمال التي قامت بها عملية الأمم المتحدة في الصومال
	٨ - اطلاق ٤ قذائف هاون على مجمع الجامعة.		
	١٠ - اطلاق النار على طائرة تابعة لقوة الرد السريع من أسلحة خفيفة (ثلاثة حوادث منفصلة).	١٠ -	قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال تزيل الحواجز من طريق ٢١ اكتوبر.
	١٠ - اطلاق ٤ قذائف هاون على المطار.	١١ -	دمرت طائرة تابعة لقوة الرد السريع سيارة مسلحة.
		١٢ -	قوة الرد السريع والقوات الباكستانية تقوم بعملية تفتيش.
١٤-٢٠ آب/ اغسطس		١٥ -	قوة الرد السريع تبحث عن أسلحة.
		١٦ -	القوة الماليزية تقوم بعملية تفتيش. العثور على مدفعي هاون عيار ٥٦٠ ملم في مستشفى بينادير.
	١٩ - تفجير قافلة مركبات امريكية عن طريق وضع الغام تعمل بنظام التحكم من بعد. جرح ٤ أفراد.		
	١٩ - اطلاق النار من أسلحة خفيفة على طائرة هليكوبتر تابعة لقوة الرد السريع.		
	٢٠ - اطلاق النار من أسلحة خفيفة وربما من مدافع آر بي جي على طائرة هليكوبتر تابعة لقوة الرد السريع.		
	٢٠ - اطلاق ٦-٧ قذائف هاون على مجمع الجامعة.		
٢١-٢٧ آب/ اغسطس	٢١ - اطلاق النار على طائرة هليكوبتر تابعة لقوة الرد السريع من أسلحة خفيفة وربما من مدافع آر بي جي.		
	٢٢ - قافلة أمريكية (٢٢ مركبة) فجر لغم تحت واحدة منها بواسطة نظام التحكم من بعد؛ ونصب كمين باستخدام أسلحة خفيفة وقذائف آر بي جي. جرح ٦ أفراد في الكمين.		
	٢٢ - اطلاق قذيفة هاون على مجمع الجامعة.		
	٢٣ - اطلاق قذيفة صاروخية على المطار؛ اصابة ٥ طائرات هليكوبتر ايطالية بأضرار وخزان للوقود في طائرة.		
	٢٤ - اطلاق قذيفة آر بي جي و ٤ قذائف هاون على قاعدة سورد.	٢٤ -	اطلاق النار على صومالي وقتله بينما كان يحاول الهرب من مركز الاحتجاز.

الاسبوع (السبت - الجمعة)	الأعمال التي قام بها التحالف الوطني الصومالي	الأعمال التي قامت بها عملية الأمم المتحدة في الصومال
	٢٦ - اطلاق قذيفة آر بي جي على طائرة هليكوبتر تابعة لقوة الرد السريع وإحداث ثقب قطره ٦ بوصات في جهاز حفظ التوازن فيها.	٢٦ - وصول عناصر طليعية من القوات الخاصة الأمريكية.
	٢٦ - اطلاق ٤ قذائف هاون على قاعدة سورد.	
	٢٧ - اطلاق صاروخ على مجمع السفارة؛ العثور على قنبلة غير منفجرة في خيمة للقوة الباتسوانية.	
٢٨-٣ أيلول/ سبتمبر	٢٨ - اطلاق قذيفة هاون على قاعدة سورد.	
	٢٨ - اطلاق قذيفة هاون على المطار.	
	٢٩ - اطلاق ٣ قذائف هاون على قاعدة سورد.	
	٢٩ - اطلاق ٣ قذائف آر بي جي على المطار.	
	٢٩ - اطلاق ١٢ قذيفة هاون على المطار.	
	٢٩ - اطلاق ٣ قذائف (آر بي جي) على مجمع الجامعة.	
	٣٠ - اطلاق قذيفة هاون على قاعدة سورد.	٣٠ - القوات الخاصة تشن غارة على مكتب برنامج الأمم المتحدة الانمائي/التحالف الوطني الصومالي.
	٣١ - اطلاق ٩ قذائف هاون على المطار؛ إلحاق ضرر بطائرة MI-17 وثقب خزان الوقود.	
	١ - اطلاق قذيفة هاون على المطار.	١ - قوات بنغلاديش تستولي على مخبأ للأسلحة وخمس رشاشات عيار ٢٠ ملم ورشاش واحد عيار ٣٠ ملم ورشاشين عيار ١٢,٧ ملم.
	٢ - اطلاق النار على طائرة هليكوبتر تابعة لقوة الرد السريع من أسلحة خفيفة ومدافع آر بي جي؛ جرح احد الافراد في العملية.	
	٣ - اطلاق قذيفة هاون على المطار.	
٤-١٠ أيلول/ سبتمبر	٤ - اطلاق ٣ قذائف هاون على قاعدة سورد.	
	٤ - اطلاق ٣ قذائف هاون على قاعدة سورد.	
	٥ - نصب كمين للقوة النيجيرية على طريق البلد نقطة الامن ١٩ الى نقطة الامن ٤٢. مقتل ٧ أفراد و جرح ١٠ وفقدان شخص واحد في العملية. كذلك جُرح باكستانيان في كمين اضافي على طريق ٢١ اكتوبر.	

الاسبوع (السبت - الجمعة)	الأعمال التي قام بها التحالف الوطني الصومالي	الأعمال التي قامت بها عملية الأمم المتحدة في الصومال
	٥ - اطلاق النار على طائرة هليكوبتر تابعة لقوة الرد السريع من أسلحة خفيفة ومن قذيفة آر بي جي. جرح احد الافراد في العملية.	
	٥ - اطلاق ٣ قذائف هاون على قاعدة سورد.	
	٥ - اطلاق قذيفتي هاون على المطار.	
	٦ - اطلاق قذيفة هاون على المطار.	
	٦ - اطلاق قذيفة آر بي جي على المطار.	
	٦ - اطلاق قذيفة هاون على المطار.	
	٧ - اطلاق قذيفة هاون على قاعدة سورد.	٧ - غارة لقوة العمل التابعة للقوات الخاصة واحتجاز ١٧ شخصا. جرح اثنان في العملية.
	٨ - اطلاق ٣ قذائف آر بي جي على المطار.	
	٩ - تعرض باكستاني للهجوم على طريق ٢١ اكتوبر بينما كان يعمل على ازالة حاجز عند نقطة الامن ٨٩. مقتل واحد وجرح اثنين من باكستان؛ جرح ٣ أفراد امريكيين وفقدان دبابة وجرار تسوية.	
	٩ - اطلاق ٤ قذائف هاون على قاعدة سورد.	
	١٠ - اطلاق قذيفة هاون على نقطة الامن ٣١ الباكستانية.	
	١٠ - اطلاق قذيفة هاون على مجمع السفارة.	
	١٠ - اطلاق قذيفة هاون على مجمع الجامعة.	
	١٠ - اطلاق ١٠ قذائف هاون على قاعدة سورد.	
	١٠ - اطلاق ٥ قذائف هاون على قاعدة سورد.	
	١٠ - اطلاق ٤ قذائف هاون على قاعدة سورد.	
	١٠ - اطلاق قذيفتي هاون على المطار.	
	١٠ - اطلاق ٦ قذائف هاون على المطار.	
	١٠ - اطلاق قذيفتي هاون على الميناء الجديد.	
١١-١٧ أيلول/ سبتمبر	١١ - تعرض دورية باكستانية لاطلاق النار.	
	١١ - اطلاق ٦ قذائف هاون على قاعدة سورد.	

الاسبوع (السبت - الجمعة)	الأعمال التي قام بها التحالف الوطني الصومالي		الأعمال التي قامت بها عملية الأمم المتحدة في الصومال
	١٢ - اطلاق قذيفتي هاون على موقع باكستاني في المدرج.	١٢ -	قوة الرد السريع تمشط المنطقة الواقعة قرب مستشفى المدينة. جرح ٣ اشخاص في العملية
	١٢ - اطلاق قذيفتي هاون على نقطة الامن ٣٣.		
	١٣ - اطلاق قذيفتي هاون على مجمع السفارة.		
	١٣ - اطلاق ٤ قذائف هاون على مجمع السفارة.		
	١٣ - تفجير لغم من بعد بين ناقلتي أفراد مدرعتين تابعتين للقوة الباكستانية.		
		١٤ -	القوات الخاصة التابعة لفرقة العمل بعملية فتشت واحتجزت ٣١ شخصا ووجدت قذائف هاون وقذائف صاروخية.
	١٥ - اطلاق ٣ قذائف هاون على مجمع السفارة. جرح نرويجيين وأمريكي وباكستانيين وشخصين مدنيين من قوة الأمم المتحدة في الصومال.		
	١٥ - اطلاق قذيفة هاون وقذيفة آر بي جي على نقطة الامن ٦٩.		
	١٥ - اطلاق النار من أسلحة خفيفة على طائرة هليكوبتر تابعة لقوة الرد السريع.		
		١٦ -	القوات الباكستانية ازالة الحواجز بين نقطتي الأمن ٨٩ و ٣١. اطلاق النار من أسلحة خفيفة وقذائف آر بي جي. العثور على ٣ الغام متفجرة بواسطة نظام التحكم من بعد.
١٨-٢٤ أيلول/ سبتمبر	١٨ - اطلاق قذيفة آر بي جي على مجمع السفارة.	١٨ -	القوات الخاصة التابعة لفرقة العمل قامت بعملية تفتيش اسفرت عن احتجاز ٨ اشخاص (جراح عطو).
	١٨ - اطلاق قذيفة آر بي جي على الجامعة. وجرح امريكي.		
	١٨ - اطلاق ٣ قذائف هاون على المطار.		
	١٩ - اطلاق ٥ قذائف هاون على المطار.		
	١٩ - اطلاق ٥ قذائف هاون على المطار.		

الاسبوع (السبت - الجمعة)	الأعمال التي قام بها التحالف الوطني الصومالي	الأعمال التي قامت بها عملية الأمم المتحدة في الصومال
	٢١ - اطلاق قذيفة آر بي جي على ناقلة جنود مدرعة باكستانية على طريق افغوي. مقتل ٣ وجرح ٧ أفراد في العملية.	٢١ - القوات الخاصة التابعة لقوة العمل تقبض على عثمان عطو.
	٢١ - اطلاق ٤ قذائف هاون على الميناء الجديد.	
	٢٣ - اطلاق ٣ قذائف هاون على مجمع السفارة.	
	٢٣ - اطلاق قذيفة آر بي جي على الجامعة.	
	٢٣ - اطلاق قذيفتي هاون على قاعدة سورد.	
	٢٣ - اطلاق قذيفتي هاون على قاعدة سورد.	
	٢٣ - اطلاق ٣ قذائف هاون على المطار.	
	٢٣ - اطلاق قذيفة آر بي جي على طائرة هليكوبتر تابعة لقوة الرد السريع.	
	٢٤ - تفتيش مركبة عند كلم - ٧. جرح باكستاني في العملية.	
	٢٤ - اطلاق قذيفة هاون على مطار.	
	٢٤ - اطلاق قذيفة على قاعدة سورد.	
٢٥-١ تشرين الأول/اكتوبر	٢٥ - اسقاط طائرة هليكوبتر تابعة لقوة الرد السريع. مقتل ٣ امريكيين في العملية.	
	٢٥ - اطلاق قذيفة هاون على مجمع السفارة.	
	٢٥ - اطلاق ٦ قذائف هاون على المطار.	
	٢٦ - اطلاق ٤ قذائف هاون على السفارة وجرح سويدي في العملية.	٢٦ - اطلاق دار مضاد من مدافع الهاون لأول مرة.
	٢٧ - نصب كمين لناقلة أفراد مدرعة باكستانية بين نقطة التفتيش ٩ و الكلم ٤ باستخدام القذائف آر بي جي. جُرح اثنان في العملية.	
	٢٧ - اطلاق ٤ قنابل من مدافع مشششخنة على مجمع السفارة.	
	٢٨ - اطلاق قنبلتين من مدافع مششخنة على مجمع السفارة. جُرح درويجي في العملية.	٢٨ - احتجاز ماروشيدو جيناكارلو واثنين آخرين (تجار أسلحة).
	٢٨ - اطلاق ٥ قذائف هاون على قاعدة سورد.	
	٣٠ - اطلاق قنبلة من مدفع مششخن على مجمع السفارة.	
	١ - اطلاق ٣ قذائف هاون على قاعدة سورد.	١ - طائرة هليكوبتر تابعة لقوة الرد السريع اطلقت قذيفتي تو على مصنع مكرونة.

الاسبوع (السبت - الجمعة)	الأعمال التي قام بها التحالف الوطني الصومالي		الأعمال التي قامت بها عملية الأمم المتحدة في الصومال
٢-٨ تشرين الأول/اكتوبر	٢ - اطلاق ٤ قذائف هاون على المطار.	٢ -	تمشيط متعدد الجنسيات لعدة مناطق.
	٣ - تفجير لغم من بعد تحت سيارة جيب تابعة للبحرية الامريكية. جرح ٣ أفراد من البحرية.	٣ -	فرقة العمل التابعة للقوات الخاصة تشن غارة على منطقة هاويلواداغ. احتجاز ٢٤ شخصا (من بينهم ٢ من كبار مساعدي عيديد). فقدان طائرتين هليكوبتر. وقوع القوات الخاصة في شرك وتم انقاذهم بواسطة فرقة العمل الدولية. قتل في العملية ١٥ امريكيا وماليزي وجرح فيها ٧٨ امريكيا و ٩ ماليزيين و ٣ باكستانيين.
	٣ - اطلاق قذيفة هاون على مجمع السفارة.		
	٣ - اطلاق ٨ قذائف هاون على قاعدة سورد.		
	٤ - اطلاق ٣ قذائف هاون على الميناء الجديد.		
	٤ - اطلاق قذيفتي هاون على المطار.		
	٦ - اطلاق قذيفتي هاون على المطار. قتل امريكي واحد وجرح ١٢ امريكيا في العملية.		
	٧ - اطلاق ٤ قذائف هاون على المطار.		
	٧ - اطلاق قذيفتي آر بي جي على المطار.		
	٨ - قام متسلل بقطع خط الوقود في المطار.		
٩-١٥ تشرين الأول/اكتوبر	٩ - قوة الرد السريع تبلغ عن هجوم محتمل بقذائف الهاون على المطار طلقة واحدة.	٩ -	طائرة طراز AC-130 تجرب الأسلحة.
	١٢ - تخريب خط الأنابيب بين الميناء والمطار.		
	١٥ - اطلاق قذيفة هاون على مطار. مقتل وجرح صوماليين.		
١٦-٢٢ تشرين الأول/اكتوبر	٢٠ - اطلاق قذائف آر بي جي على طائرة هليكوبتر تابعة لقوة الرد السريع.		

المرفق - ٥

موجز الهجمات التي شنت على أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال والتي أدت إلى إصابات بينهم كما يستفاد من التقارير الرسمية ووثائق أخرى [أيار/مايو - تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣]

التاريخ	الحادثة
٧ أيار/مايو	شن هجوم على قيسمايو من قبل فصيل حركة القومية الصومالية - جس (حركة الوطنيين الصوماليين - التحالف الوطني الصومالي) في وقت مبكر من صباح يوم ٧ أيار/مايو بقوة يتراوح قوامها بين ١٠٠ و ٢٠٠ رجل، كانوا يحاولون اختراق المدينة من عدة جهات. وقام الجنود البلجيكيون بصد محاولة استرداد المدينة من الجنرال مورغان. وخلال هذه الفترة كان البلجيكيون يقومون كل يوم ببعض عمليات "استعراض القوة" من قبيل اقامة الحواجز المتنقلة على الطرقات والقيام بدوريات ليلا ونهارا وكذلك حملات الاستطلاع النشط، والمراقبة بطائرات الهليكوبتر. وأدى هذا النشاط العسكري وأنشطة الرصد إلى عرقلة عملية الاختراق وإلى تمكين الجنود البلجيكيين من الاشتباك مع ميليشيات عمر جس في مرحلة مبكرة. وأطلقت النار على ضابط بلجيكي واصيب بجراح. وقدر عدد من قتلوا أو أصيبوا بجراح بين الصوماليين من القوة المهاجمة بأربعين شخصا.
١٣ أيار/مايو	وفي بلدة باريوين قتل مغربي واحد في نقطة تفتيش على يد صومالي مجهول. وأبلغ عن فقدان سلاح وخزانة ذخيرة الجندي المقتول.
٥ حزيران/يونيه	في الساعة ٧/٠٠ صباحا، أي بعد أقل من يوم واحد من ارسال إخطار، وصلت أفرقة من مفتشي الأسلحة التابعين لعملية الأمم المتحدة في الصومال، في وقت واحد، في مواقع خزن الأسلحة الخمسة المأذون بها وتقع في جنوب مقديشو، أي في المنطقة التي سبق للمؤتمر الوطني الموحد/التحالف الوطني الصومالي، وهو الفصيل الذي يسيطر عليه عيديد، أن حددها بوصفها الأماكن التي أودعت فيها أسلحتهم الثقيلة. وعقب ذلك بوقت قصير بدأت أعمال العنف في جميع أنحاء القطاع الجنوبي من مقديشو باعمال اطلاق النار وأعمال الشغب. وبصفة عامة أنجزت أعمال التفتيش، دون حوادث، بينما كانت حشود غاضبة تتجمع بالقرب من الكيلومتر ٤ والكيلومتر ٥ والكيلومتر ٧. وخارج المنطقة ٥ من مواقع خزن الأسلحة المأذون بها، وهي أيضا موقع إذاعة مقديشو، أخذ حشد من الناس يتجمهر قرب البوابة. وفي الساعة ٩/٠٠، وصل هذا العدد إلى

حوالي ٢٠٠ من الرجال والنساء والأطفال. وظهر بينهم عدة رجال بدا أنهم كانوا يحرضون ويحضون المتجمهرين. وذكر أن أحد الصوماليين أصيب بطلق ناري فقتل أو جرح، بينما كان يحاول الاستيلاء على بندقية أحد الجنود الباكستانيين. وذكر أحد شهود العيان أن مسلحين صوماليين من رجال الميليشيات انضموا إلى المتجمهرين وأخذوا يطلقون النار على الجنود الباكستانيين خارج محطة الإذاعة مما أدى إلى إصابة جنديين بجراح. وأنجز التفتيش في الساعة ٩/٣٠.

وحوالي نفس الوقت، بدأ حشد من النساء والأطفال يتجمهرون خارج جدران نقطة الامداد ٢٠ (FP20). وبتحريض من رجل اندس وسط المتجمهرين، أخذ هؤلاء يقذفون بالحجارة الجنود الباكستانيين الذين كانوا يقومون بتوزيع الأغذية واستمر الصوماليون في الاقتحام إلى أن التحموا بالجنود. وبعد ذلك شرع مسلحون كانوا يقفون خلف النساء والأطفال في إطلاق النار على الجنود. وجرى تكثيف هذا الهجوم باستخدام القنابل المقذوفة بالصواريخ (قذائف آر. بي. جي.) والقنابل اليدوية. وكان القناصة قد أصابوا سائقي المركبات منذ البداية لمنع الهروب. ومن بين ١٢ جنديا في نقطة الامداد ٢٠، قتل ثلاثة في موقع توزيع الأغذية وأسر ستة. ومات واحد منهم في الحبس، بينما احتجز الخمسة الباقون لبضعة أيام قبل إطلاق سراحهم.

وقامت قيادة مقر اللواء الباكستاني بإرسال أربع من حاملات الجنود المدرعة (APCS) من نقطة مدعمة تقع بالقرب من نقطة الامداد ٢٠ لإنقاذ الجنود المحاصرين فيها، فتعرضت هذه الناقلات لحواجز على الطريق ونصب لها كمين وأطلقت عليها نيران المدافع الرشاشة الثقيلة من المباني المجاورة، مما أدى إلى قتل عدة جنود أو إصابتهم بجراح. وأرغمت ناقلات الجنود المدرعة على الانسحاب. وبعد ذلك أرسل المزيد من هذه الناقلات من نقطة مدعمة على الجانب الآخر من نقطة التغذية ٢٠، وتعرضت، هذه الناقلات هي الأخرى للاحتجاز بمتاريس على الطريق، وأمطرت بوابل من نيران المدفعية الثقيلة مما أرغمها على الانسحاب. وقبل الساعة ١٢/٠٠، طلب الباكستانيون، عن طريق مقر عملية الأمم المتحدة في الصومال، مساعدة من دبابات إيطالية كانت توجد، كما قيل، على بعد ٣٠ دقيقة. وأثناء الانسحاب (تلقى اللواء الإيطالي طلب دعم الوحدات الباكستانية من نقطة الامداد ٢٠ في الساعة ١٤/٠٠. ووصل الإيطاليون حوالي الساعة ١٦/٣٠ إلى نقطة الامداد ٢٠ فلم يجدوا سوى جثث ثلاثة جنود).

وحوالي الساعة ١٠/٤٥ كانت طائرات الهليكوبتر الايطالية تقوم بأعمال قصف دعما للجنود الباكستانيين، وذلك استجابة لطلب من مقر عملية الأمم المتحدة في الصومال. وفي الساعة ١١/٣٥ قامت هذه الطائرات بأعمال قصف للمرة الثانية ضد أهداف تقع على طريق ٢١ اكتوبر؛ مستهدفة قناصة صوماليين على ما يبدو (منطقة الإحداثيين ٢٧٩ ٣٥٧).

وفي الساعة ١٠/٣٠ نُصب كمين للجنود الباكستانيين الذين كانوا يرافقون فريق التفتيش في الموقع ٣ من مواقع خزن الأسلحة المأذون بها، حينما كانوا عائدين الى المقر في الاستاد، أي في المنطقة الواسعة التي تقع على امتداد طريق ٢١ اكتوبر. وأصيبت مركبة باكستانية بقذيفة آر. بي. جي. بالقرب من مصنع السجاير. وفي هذه الحادثة بالذات قُتل جنديان باكستانيان وأصيب اثنان بجراح. وفي نفس الموقع، نُصب كمين على ما يبدو. وتعرض الجنود الباكستانيون للنيران من ثلاثة اتجاهات. وقام المتجمهرون بنصب حواجز على الطرقات، مما حال دون سهولة مرور المركبات الباكستانية، وبذا صار الباكستانيون هدفا لتبادل اطلاق النار من ثلاثة اتجاهات، حيث أطلق عليهم الرصاص من المباني التي تقع على امتداد الطريق والشوارع الجانبية. وأصبح الجنود الباكستانيون هدفا لنيران متزايدة الكثافة، مما في ذلك المدفعية الثقيلة وقذائف آر. بي. جي. بالقرب من نقطة القيادة ٨٩. وتعرضت كذلك النقطة المدعمة ٤٢ والنقطة المدعمة ٥٠ للنيران. وقام مسلحون بإطلاق النار على الباكستانيين وبعد ذلك اختفوا وسط المتجمهرين ومعظمهم من النساء والأطفال.

وتعرضت التعزيزات التي أرسلت من المقر الباكستاني الى نقطة القيادة ٨٩ لهجوم مسلح بمجرد أن غادرت الاستاد. وما ان اقتربت هذه التعزيزات من نقطة القيادة ٨٩ حتى أمطرت بوابل من النيران التي اخترقت جوانب الشاحنات وسيارات الاستكشاف التابعة لها. فقد شرع مسلحون كانوا مختفين في مبنى وكالة الإغاثة السعودية على طريق ٢١ اكتوبر في إطلاق النار على تلك المركبات، مما أدى الى تبادل إطلاق النار بشكل قاتل. وكان يجري تعزيز المتاريس المقامة على الطرقات باستمرار، لتطويق المزيد من الجنود بالقرب من نقطة القيادة ٨٩. واتخذ معظم الجنود في هذه المنطقة، بما في ذلك وحدة من قوة الرد السريع ساترا داخل مصنع السجاير.

وفي الساعة ١٣/٢٠، وصلت طائرات هليكوبتر استطلاعية تابعة للولايات المتحدة وأخرى هجومية تابعة لإيطاليا. وأصيب ثلاثة من الجنود الباكستانيين بجراح نتيجة نيران صديقة أطلقت من مدفعية من احدى طائرات الهليكوبتر الايطالية. ولم تطلق أية صواريخ على مواقع المدفعية الصومالية التي استمرت في إطلاق النار حتى نهاية الظهيرة.

ووردت تقارير متعددة عن إطلاق النار بصورة عشوائية ووقوع أعمال عنف أخرى في مواقع عديدة، لا سيما على امتداد منطقة سفارة الولايات المتحدة حتى منطقة الكيلومتر ٧. وأطلق الرصاص على اثنين من جنود الولايات المتحدة بالقرب من الكيلومتر ٤ وجرى إجلاؤهما الى مستشفى الولايات المتحدة. واستمرت أعمال إطلاق النار والعنف طوال اليوم وشملت ما يلي: تبادل إطلاق النار بصورة عشوائية بين الأمم المتحدة والصوماليين؛ وإطلاق الرصاص صوب المطار وأفراد قاعدة سورد؛ والقيام

بمحاولة لاختراق مبنى سفارة الولايات المتحدة من جانب نحو ٥٠ من الصوماليين؛ وشن هجوم على مساكن موظفي الأمم المتحدة؛ وإطلاق نار بالأسلحة الخفيفة على طائرة هليكوبتر تابعة للولايات المتحدة بالقرب من المطار وبمدفع هاون عيار ٦٠ مم بالقرب من مجمع الإمارات العربية المتحدة الواقع جنوب الميناء الجديد.

وبلغ مجموع الاصابات ٢٤ قتيلا من الباكستانيين و ٥٧ جريحا من الباكستانيين وجريح إيطالي واحد و ٣ جرحى من جنود الولايات المتحدة.

مقتطفات من مقابلات وتقارير

أ - ذكر السيد عثمان أتو، ردا على سؤال عن حادثة ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣، أنه سمع أن القتال بدأ في محطة الإذاعة في الساعة ١٠/٣٠ يوم ٥ حزيران/يونيه. وادعى السيد أتو أن الرسالة التي بعثت بها عملية الأمم المتحدة في الصومال وأعلنت فيها نيتها إجراء تفتيش على موقع مرخص لخزن الأسلحة لم تصل قط إلى أعضاء لجنة وقف إطلاق النار. فلقد سلمت هذه الرسالة بدلا من ذلك الى "السنير"، وهو شخص آخر من جنود الجنرال عيديد ولا صلة له بلجنة وقف إطلاق النار، وذلك في الساعة ٥ مساء من يوم الجمعة. وقبل ذلك بمدة طويلة كانت ثمة إشاعة تسري في المدينة مؤداها أن عملية الأمم المتحدة في الصومال تعتزم الاستيلاء على إذاعة مقديشيو. وذكر السيد أتو أنه لو كانت الرسالة التي أعلن فيها التفتيش قد استلمها أحد أعضاء لجنة وقف إطلاق النار، لما وقعت حادثة ٥ حزيران/يونيه.

ب - وجاء في التقارير أن الجنود الباكستانيين لم يكن بحوزتهم مركبات قتالية مدرعة ولا طائرات هليكوبتر ولا سيارات مصفحة. وأن الجزء الأكبر من الاصابات حدث بينما كان الجنود الباكستانيون ينتقلون بسيارات عادية في طريقهم لتعزيز النقاط العسكرية التي نُصبت لها كمائن. وهذا الافتقار الواضح للحماية المدرعة وقوة النيران، فضلا عن التغطية الجوية الفعالة لحماية الجنود أمور أدت كلها إلى وقوع هذا العدد الكبير من الاصابات. ورغم الأعمال التحضيرية التي قام بها الجنود الباكستانيون فيما يتعلق بتفتيش المواقع المرخصة لخزن الأسلحة، فلم يكونوا يتوقعون رد الفعل العنيف هذا. ووصفت تقارير باكستانية العلاقات السابقة بين جنودهم والسكان الصوماليين بأنها ودية. لذلك أضاف عنصر المفاجأة إلى فداحة الأحداث. إذ لم يكن من المتوقع القيام بأعمال عدائية.

ج - وانتشرت على نطاق واسع ادعاءات بأن التعزيزات التي طلبت جرى تأخيرها لأن الوحدات، وهي في هذه الحالة الإيطاليون، كانت ملزمة بالتشاور مع حكوماتها قبل الاستجابة للطلبات مما أدى الى تأخير المساعدة من وقت الطلب الذي قدم في الفترة ما بين الساعة ١٠ والساعة ١١ حتى الساعة ١٦/٥٠.

د - وكان الموقع المرخص لخزن الأسلحة التابع للتحالف الوطني الصومالي يقع ضمن نطاق منطقة المسؤولية الباكستانية في حين كانت المواقع الأخرى الخاصة بعلي مهدي تقع في المنطقة الإيطالية. وقد سبق للإيطاليين أن أخطروا فرقة وقف إطلاق النار ونزع السلاح (U-3) بأنهم قاموا منذ عهد قريب باجراء تفتيش المواقع المرخصة لخزن الأسلحة التابعة لعلي مهدي وأنهم لم يعثروا على ما يذكر من الأسلحة. لذلك كانوا يرون أنه لا يوجد ما يبرر القيام بتفتيش آخر. والواقع أن الإخطار كان يتعلق بحقيقة ازالة مواقع علي مهدي في آذار/مارس ١٩٩٣، وكان قائد منطقة المسؤولية هو الذي اتخذ هذا القرار.

هـ - وأعرب أحد كبار الضباط في عملية الأمم المتحدة في الصومال عن تصوره بأن "عملية تفتيش مواقع الأسلحة لم تكن سوى ستار لتغطية العملية الموجهة ضد محطة الإذاعة".

و - وقال ضابط كبير آخر يحتل منصبا قياديا أن الانتقال من فرقة العمل الموحدة إلى عملية الأمم المتحدة في الصومال يعني في تصوره، أن الفرقتين سوف تؤديان مهامهما بموجب نفس قواعد العمل التي تطبقها قوة العمل الموحدة. ويعني ذلك ايقاف المركبات، ومصادرة الأسلحة، والرد على حالات اطلاق النار بالمثل، والقيام بعمليات التفتيش على أساس المعلومات الواردة.

ز - وقبل التفتيش الذي اجري يوم ٥ حزيران/يونيه أبدى الباكستانيون رأيا مؤداه أنه بما أن من المحتمل أن تثور ردود فعل خطيرة ضد عمليات التفتيش، فينبغي عدم اعطاء المؤتمر الوطني الصومالي انذارا مبكرا لأن هذا الانذار يتيح للصوماليين فرصة الرد على عمليات التفتيش. وإذا كان لابد من هذا الانذار المبكر، فإن الباكستانيين يريدون الوقوف على رد الفعل من جانب الصوماليين. فقد زعموا أنهم لم يكونوا يعلمون برد الفعل الغاضب من جانب المؤتمر الوطني الموحد/ التحالف الوطني الصومالي قبل التفتيش. ولو كانوا قد علموا بذلك لما قاموا بعملية التفتيش وهم بهذه الدرجة من سوء الاستعداد.

١٢ حزيران/يونيه واستجابة لحادثة ٥ حزيران/يونيه، ومن أجل الاضطلاع بالولاية الموكولة إليها بموجب قرار مجلس الأمن ٨٣٧، قامت عملية الأمم المتحدة في الصومال بعمليات شملت شن هجمات على أهداف مختارة داخل مقديشو. ففي صبيحة يوم ١٢ حزيران/يونيه، قامت زوارق حربية من طراز (AC-130 SPECTRE) بمهاجمة وتدمير مصنع السجائر، وهو موقع الكمين الذي نصب يوم ٥ حزيران/يونيه، والموقع ٣ من المواقع المرخصة لخزن الأسلحة والموقع ٥، وبتعطيل اذاعة مقديشو، وهي المحطة التي يمتلكها المؤتمر الصومالي الموحد/التحالف الوطني الصومالي. وقامت قوة الرد السريع

بمهاجمة وتدمير الموقـــع المرخص ١ من مواقع خزن الأسلحة بها، وبشن هجوم مجدد على الموقع ٣ وبالاستيلاء على الموقع ٤، وهي موقع اعادة البث لمحطة الاذاعة.

١٣ حزيران/يونيه كانت العمليتان اللتان جرى القيام بهما يوم ١٣ حزيران/يونيه (و ١٤ حزيران/يونيه) ضربتين موجهتين بواسطة الزوارق الحربية من طراز AC-130 ضد هدفين معروفين لدى عمليـــة الأمم المتحدة في الصومـــال على أنهما من المخابئ غير الشرعية للأسلحة والذخيرة في المنطقة التي يسيطر عليهـــا المؤتمر الوطني الموحد/التحالف الوطني الصومالي داخل المدينة. وكان هذان الهدفان هما مرأب أتو، الذي هوجـــم يـــوم ١٣ حزيران/يونيـــه (ومـــرأب عيديـــد، الـــذي هوجـــم يـــوم ١٤ حزيران/يونيه).

قام حشد كبير من الناس يقدر بما يتراوح من ٥٠٠ ١ و ٠٠٠ ٣ شخص، وهو يتألف أساســـا مـــن النساء والأطفال، بالزحف عبر طريق لينين باتجاه النقطة المدعمة الكيلومتر ٤. وظهر رجل يحمل علما وبدأ يحث المتجمهرين بمكبر للصوت. وأطلق الجنود الباكستانيون الرصاص للانذار دون جدوى. وبالاضافة إلى ذلك كان هنالك جمع أقل عددا بكثير، لا يتجاوز ٦٠ شخصا، يقترب من الدائرة من الجانب الآخر للمنحنى. وشوهد مسلحون في أركان شوارع ذات اتجاهين عند طريق لينين بالقرب من الدائرة. وأخذ هؤلاء يطلقون النار على مبنى السفارة المصرية حيث كان الجنود الباكستانيون يرابطون. ولوحظ أن نيران القناصة كانت تأتي من مبنى قريب. وصوبت طلقات من خلف الصفوف الأمامية للمتجمهرين. وفجأة ظهر مسلحون في الساحة وأخذوا يطلقون النار على الباكستانيين والمتجمهرين. ويتضح من الأدلة أن هذه الحادثة دبرت لكي تكون بمثابة "مذبحة ضد العزل" ارتكبتها القوات الباكستانية أمام أنظار الصحافة الدولية. ووفقا لما جاء على لسان ضابط قيادي باكستاني، فقد تبين، بعد توقف اطلاق النار تماما، أن ثمانية من الصوماليين اصيبوا. ولم يتسن التأكد من العدد الفعلي للمصابين، كما تحدث اصابات بين الجنود الباكستانيين.

مقتطفات من مقابلات وتقارير

أ - جاء في تقرير أعدته منظمة الحقوق الافريقية أن الجنود الباكستانيين أطلقوا النار على الحشد مما أدى إلى مقتل ١٠ مدنيين على الأقل. كذلك أطلقت النار من كلا جانبي الشوارع التي احتشد فيها المتظاهرون. وأدعى التقرير أن ما مجموعه ٢٠ شخصا قتلوا في هذه الحوادث.

ب - وأبدت منظمة العفو الدولية قلقا ازاء هذه الحادثة حيث قالت إن نحو ٢٠ من المدنيين الصوماليين المتظاهرين، بمن فيهم نساء وأطفال، قتلوا على يد القوات الباكستانية التابعة لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بعد أن تعرضت لاطلاق النار عليها من قبل مسلحين كانوا في الجوار. ومما أثار قلق المنظمة أن القوات الباكستانية ربما تكون قد استخدمت القوة الفتاكة انتهاكا لقواعد السلوك للموظفين المكلفين بانفاذ القوانين والمبادئ الأساسية المتعلقة باستخدام القوة والأسلحة النارية من قبل موظفي انفاذ القوانين، الخاصة بالأمم المتحدة.

ج - وادعى قائد باكستاني في بيان أصدره أن القناصة الصوماليين كانوا يطلقوا النار على المتجمهرين لايجاد انطباع خاطئ على ما يبدو بأن الجنود الباكستانيين هم الذين كانوا يستهدفون النساء والأطفال.

١٧ حزيران/يونيه* قامت قيادة القوات بتوجيه ضربات ضد أهداف تقع بالقرب من الجيب الذي يسيطر عليه عيديد في مقديشو. وبدأت المرحلة الأولى في الساعة ١/٣٠ يوم ١٧ حزيران/يونيه حينما استخدمت قيادة القوات طائرة من طراز (AC-130 SPECTRE) لتوجيه ضربات جوية ضد أهداف مختارة تقع في الجزء الذي يسيطر عليه عيديد من مقديشو. وشملت الأهداف التي جرى تدميرها ما اشتبه في انه من مخابئ الأسلحة، ومنزل عيديد، ومنزل جس، ومنزل اوتو. ووجه التحذيرات من قبل أفرقة تستخدم مكبرات الصوت لتمكين المدنيين من اخلاء المنطقة.

وبدأت المرحلة الثانية حينما جرى تحريك القوات المغربية والايطالية لعزل الجيب. وأقامت القوات الفرنسية نقاط للمراقبة على امتداد طريق ٢١ اكتوبر؛ كما قامت القوات الباكستانية بعملية التنظيف. وفي البداية واجهت هذه القوات مقاومة محدودة لدى القيام بمهامها. وفي الساعة ٥/٢٠، حينما كانت القوات المغربية تقوم بازالة حواجز منصوبة على الطريق، اصطدمت بحشد يبلغ قوامه ١ ٠٠٠ شخص، معظمهم من النساء والأطفال. وجرى تفريق المتجمهرين باستخدام الغاز المسيل للدموع. وفي الوقت ذاته، قتلت القوات الفرنسية ٤ قناصة في منطقة مصنع السجائر.

وحوالي الساعة ٩/٣٠ اقترب المتجمهرون، بعد تزودهم بالأسلحة، من القوات المغربية. وتولت ميلشيات المؤتمر الوطني الموحد/التحالف الوطني الصومالي قيادة المتجمرين وفي مقدمتهم النساء والأطفال، حتى صاروا على مرمى القنبلة اليدوية (٣٥ مترا) من القوات المغربية قبل الاشتباك معها. وفي الساعة ٩/٤٥ أطلقت نيران مكثفة استخدمت فيها أسلحة كافة العيارات على القوات المغربية من مستشفى ديغفر والمباني المجاورة له. وتكبد المغاربة ١٢ قتيلا في هذا الاشتباك وحده. واستمر القتال عدة ساعات وكان من العسير على طائرات الهليكوبتر المهاجمة مساندة القوات المغربية لأنها كانت قريبة بشكل مفرط من المدفعية الثقيلة للميليشيات. وفي نهاية القتال، أسر أكثر من ١٠٠ شخص من رجال الميلشيات التابعة للجنرال عيديد. وصادرت قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال كميات كبيرة من الأسلحة، بما فيها قذائف المدفعية والقنابل المقذوفة بالصواريخ وقذيفة مضادة للدبابات من طراز TOW، ومنصة لإطلاق مدافع الهاون، وقنابل تطلق بالبندقية، وقنابل يدوية، وعدد كبير من الأسلحة الخفيفة.

وشملت الاصابات التي تكبدتها عملية الأمم المتحدة في الصومال خمسة قتلى من المغربيين وقتيلا باكستانيا واحدا و ٤٠ جريحا من المغاربة وجريحا باكستانيا واحدا، و ٣ جرحى من الولايات المتحدة و ٣ جرحى من الجنود الفرنسيين أثناء القتال. وتشير تقارير غير مؤكدة الى أن أكثر من ١٥٠ من الصوماليين قتلوا في هذه المعركة.

مقتطفات من مقابلات وتقارير

أ - تجسد الهدف التنفيذي لعملية الأمم المتحدة في الصومال في العمل من وراء هذه العملية الواسعة النطاق على استمرار ممارسة الضغط على ميليشيات المؤتمر الصومالي الموحد/التحالف الوطني الصومالي وتأمين الخطوط الأساسية للاتصال والمرافق الأساسية في المدينة. كذلك كانت قيادة قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال تريد مواصلة العمليات الهجومية لفصل القيادة المحلية عن القيادة العليا لميليشيات التحالف الوطني الصومالي. وحسب تقديرات عملية الأمم المتحدة في الصومال كان ذلك يقتضي توجيه ضربات نارية دقيقة لأهداف رئيسية داخل المدينة تليها عملية جريئة للتطويق والتفتيش. وبعبارة أخرى، كان الهدف المعلن هو تحييد القيادة والقيادة العليا لميليشيات المؤتمر الوطني الموحد/التحالف الوطني الصومالي، واجلاء الميليشيات عن قاعدة عملياتها، والقيام بنزع السلاح في المنطقة الجنوبية لمقديشيو بهدف استعادة عمليات الاغاثة الانسانية في المدينة.

ب - وحسب تقييم عملية الأمم المتحدة في الصومال للعملية التي جرى القيام بها، فإن العمليات الجوية والبرية المكثفة حققت الأهداف العسكرية التي شنت من أجلها. بيد

أنه رؤي أن الحالة الأمنية في مقديشيو في أيدي الجنرال عيديد وقيل إنه إذا ما حمل على التخلي عن حملة التكتيكات غير المشروعة والاخلال بالأنشطة الانسانية، فإن ذلك سيؤدي حتما الى تمكين عملية الأمم المتحدة في الصومال من الدخول بسرعة في المرحلة التالية لعملياتها المخططة. وفي هذه المرحلة ترى القيادة التنفيذية لعملية الأمم المتحدة في الصومال أن الحالة تمر بفترة تعزيز، أملا في أن يؤدي ازدياد التعاطف مع عملية الأمم المتحدة في الصومال الى تقويض النفوذ السياسي للجنرال عيديد كي يتسنى بذلك سلبه سلطته تماما.

ج - وقيل إنه رغم أن عملية الأمم المتحدة في الصومال لا تزال مهيئة عسكريا للرد على عيديد وميليشياته، فإن الهدف الرسمي هو تجنب المجابهة معه والاستمرار في عملية نزع السلاح في جميع أنحاء البلد. بيد أنه أكد بقوة أن تشكيل القوات والدعم السوقي المقدم لها يعدان، كما أوكد باستمرار خلال أشهر، ضروريين للغاية لإنجاح المهمة الانسانية.

د - وجاء في بيان أصدره القائد المغربي أن الاستخبارات لم تكن كافية للقيام بالعمليات وأن هذا الخلل أدى الى شن هجمات قاتلة من قبل القناصة من أسطح مستشفى ديغفر ومبان أخرى خارج منطقة عمليات التطويق والتفتيش مما اضطر القوات الى تغيير خططها. وفضلا عن ذلك كانت ثمة ادعاءات غير مؤكدة مؤداها أن طائرات هليكوبتر تقوم بالتغطية الجوية قامت باطلاق النار على القوات التابعة لها.

٢٨-١٧

حزيران/يونيه وصفت الحالة في مقديشيو بأنها متوترة ولكنها مستقرة مع ازدياد التصعيدات من جانب المؤتمر الصومالي الموحد/التحالف الوطني الصومالي بمهاجمة منشآت عملية الأمم المتحدة في الصومال ليلا باستخدام القنابل المقذوفة بالصواريخ والأسلحة النارية الخفيفة، وتنظيم المظاهرات المعادية لعملية الأمم المتحدة في الصومال كل أسبوع، وازدياد تواتر حالات نصب الحواجز على الطرق بامتداد طريق ٢١ أكتوبر، وطريق لينين، والشارع القومي، وشارع القوات المسلحة.

٢٨ حزيران/يونيه في الساعة ١٤/١٥ أرسلت قوة باكستانية للقيام بعمليات تفتيش في مبنى يعرف باسم مرأب اتو (بالقرب من منطقة الاحداثيين ٢٩١ ٣٧٦). وخلال عمليات التفتيش شن هجوم على الباكستانيين من قبل قوة من الميليشيات الصومالية قوامها نحو ١٥ رجلا كانوا مسلحين ببنادق من طراز AK-47 ومدافع رشاشة، وقنابل يدوية، وقذائف آر. بي. جي. وخلال الهجوم شرد بعض الجنود وجرى فيما بعد انقاذهم من قبل قوات

باكستان. وقدمت طائرات هليكوبتر من طراز كوبرا تابعة للولايات المتحدة بتوفير الدعم أثناء عملية الانقاذ.

وقتل اثنان من الباكستانيين وجرح ثلاثة، وثمة عدد غير معروف من الصوماليين الذين إما قتلوا أو جرحوا.

مقتطفات من مقابلات وتقارير

(أ) هدد اللواء عيديد بشن حرب عصابات في ٢٦ حزيران/يونيه، يستخدم فيها تكتيك الكر والفر ضد قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

(ب) استمرار شكوى قيادة القوات بأن يؤدي نقص المعدات إلى استمرار وقوع اصابات لا لزوم لها إلى حين توفر المعدات اللازمة للواء الباكستاني. ورغما عن ذلك قيل إن عملية الأمم المتحدة في الصومال لديها سبب جيد يدعوها إلى التفاؤل. وقد لوحظ أن قيادة القوات تنمو بسرعة. ومن المتوقع أن تعزز اضافة المركبات المسلحة إلى حد كبير من القدرة داخل مقديشيو والمصداقية في كل الصومال. ووفقا لتقدير عملية الأمم المتحدة في الصومال، فإن التأييد الذي يحظى به عيديد في حال من التآكل، لذا ساد الاعتقاد بثبات فعالية استراتيجية عملية الأمم المتحدة في الصومال. ورأت عملية الأمم المتحدة في الصومال أن تمارس "بصبر" الضغط الذي يتفق مع احتياجات قوات الأمن ومع الخطة التنفيذية كلها.

(ج) انتقاد من جانب القيادة الباكستانية بأن الحادث بالغ إلى حد كبير من حجم الحقيقة التي مؤداها أن تفتيش الأماكن المشتبه فيها لا يجب أن يجري الاضطلاع به في المستقبل إلا باشتراك دبابات وطائرات عمودية مسلحة في العملية. كذلك أثارت الاستجابة الايطالية بشأن التفتيش والعمليات المنسقة في المنطقة المستهدفة مخاوف عديدة. وساد الاعتقاد بأن الاعتبارات السياسية التي يتوخاها الايطاليون كانت لها أسبقية على العمليات العسكرية.

(د) وسادت ادعاءات بأن القوات الايطالية لم تضطلع بأي بحث مطلوب عن جندي باكستاني مفقود في مجمع "أتو هاوس" كما لم تسمح بالقوات الباكستانية بأداء اللازم.

٢ تموز/يوليه* هاجمت القوات الايطالية مقاتلي الميليشيا في الجزء الشمالي من طريق ٢١ اكتوبر، بالقرب من مصنع المعجنات. وفي الساعة ٠٦/٠٠ أجرى اللواء الايطالي عملية تطويق وبحث عبر رقعة مساحتها كيلومتر واحد جنوب مصنع المعجنات (بالقرب من الاحداثيين ٣٠٢ ٤٠٠). وقد جـــرى البحث الفعلـــي بالقرب من الاحداثيين ٢٩٥ ٤٠٢ وفي منطقة مجاورة يبلغ نصف قطرها ٣٥٠ مترا. وتقرر الاضطلاع بالعملية في قرية

هاليووا على أن تشترك فيها حافلتان وطائرة عمودية بالاضافة إلى قوات برية. وفي الساعة ٠٨/٥٠ أصيب ثلاثة جنود ايطاليين بجراح طفيفة خلال عمليات البحث من جراء حجارة ألقيت عليهم. وأبلغ عن اطلاق نيران من مصنع العجائن. وفي الساعة ٠٩/٣٠، استمر البحث في منطقة مصنع العجائن. وفيما انجز الايطاليون مهمتهم وكانوا في سبيلهم إلى العودة في طريق بالاد رود/امبريال رود BALAD Road/IMPERIAL Road، اعترضت طريقهم حواجز مقامة على الطريق وأطلقت عليهم نيران كثيفة من جانب الميليشيات الصومالية، فأصيب بجراح جندي ايطالي ورجل شرطة صومالي في هذه الحادثة ودمرت مركبة. واعتبارا من هذا الوقت، نشب قتال عنيف وفي وقت الظهيرة أطلقت الدبابات الايطالية النار على مصنع العجائن. وكانت القوات الايطالية المرابطة في الاحداثيين ٣٠٢ ٤٠٢ تنسحب تحت نيران كانت تطلق عليها من سطح مصنع العجائن، فأصيب بجراح سبعة ايطاليين، وثلاثة صوماليين من رجال الشرطة. وفي الساعة ١٢/٠٢، أعطى نائب قائد القوات الإدن للطائرات المسلحة العمودية من طراز كوبرا التابعة لقوة الاستجابة السريعة بضرب مصنع العجائن وأصدر تعليمات لضابط الاتصال الايطالي بالتأكد من معرفة الأماكن الصديقة.

وفي الساعة ١٢/٣٠ أبلغت وحدة المخابرات القيادة المشتركة للعمليات بأنها عاكفة على التخطيط لضربة جوية بطائرة سبكتر من طراز AC-130 على مصنع العجائن. وفي الساعة ١٢/٣٢ أبلغ عن استمرار اطلاق نيران كثيفة بالقرب من المصنع، بما في ذلك قنابل يدوية اطلقت بالصواريخ (من نوع آر بي جي -٧) ونيران رشاشات كثيفة. وفي الساعة ١٢/٤٥ أشارت التقارير إلى انسحاب القوات الايطالية من مواقعها. وفي ذلك الوقت أطلقت نيران مضادة للدبابات على إحدى الدبابات.

وفي الساعة ١٣/٠٠ كانت قوة الاستجابة السريعة على استعداد للهجوم وبعد ذلك بخمس دقائق كانت الطائرات العمودية التابعة لقوة الاستجابة السريعة في اطلاق النار على الأهداف. ووجهت الطائرات العمودية إلى الهجوم على سطح المبنى فقط. وأكد ضابط الاتصال الايطالي أيضا فيما بعد أن القوات الايطالية لم تكن في تلك المنطقة وقت اطلاق الطائرات العمودية للنيران. وفي الساعة ١٣/١٣ انسحبت القوات الايطالية ٥٠٠ مترا إلى الجنوب الغربي من المصنع. وأصيبت طائرتان عموديتان ايطاليتان بفعل النيران الأرضية، في حين أصابت شاحنة ايطالية قنبلة يدوية مطلقة بالصاروخ (آر بي جي). وفي الساعة ١٣/١٧ أصدر نائب قائد القوات أمرا إلى قوة الاستجابة السريعة بوقف اطلاق النار من الطائرة العمودية على مصنع العجائن. وفي ذلك الوقت أكد الايطاليون عدم وجود أي أعداء في منطقة المصنع وأن قواتهم تعود إلى مجمعاتها.

وقد قتل ثلاثة ايطاليين وجرح ٣٠ في هذه الحوادث. وتم التخلي عن موقعي ٤٢ و ١٩ في هذا الحادث وتعين التفاوض على العودة فيما بعد في نفس الشهر. وأفادت التقارير بمصرع ٦٧ صوماليا وإصابة ١٠٣ بجراح والقبض على ٧ آخرين.

مقتطفات من مقابلات وتقارير

(أ) صدر الأمر باجراء استطلاع دوري لمصنع العجائن وحظيرة سيارات ماراكيو مرة في الاسبوع على الأقل.

(ب) تبين تقارير وحدة المخابرات أنه لم يقدم أي سبب من جانب أي فصيل تبريرا للهجوم ضد القوات الايطالية. وقد أشارت مصادر موثوقة إلى أن ميليشيا التحالف الوطني الصومالي كانت على علم بعملية التطويق والبحث الايطالية ويبدو أن الهجوم ضدها قد خطط قبل تنفيذه بوقت طويل.

(ج) وقد أثار الحادث مخاوف في قيادة القوات من أن تكون ارادة قوات التحالف في الاضطلاع بعمليات مستدامة قد اعتراها الضعف من جراء الأحداث. وقد دفع هذا بعملية الأمم المتحدة في الصومال إلى اتخاذ وقف دفاعي. وقويت المزاعم فيما يتعلق برفض جميع الوحدات العسكرية تنفيذ الأوامر التي تصدرها قيادة القوات الى جنود عملية الأمم المتحدة في الصومال، إما بسبب نقص المعدات أو بسبب طلب السلطات الوطنية التفاوض قبل الدخول في عمليات عسكرية ضد المؤتمر الصومالي الموحد/التحالف الوطني الصومالي. واشتملت الاتهامات الموجهة ضد الايطاليين فيما بعد، في منتصف تموز/يوليه، على ما تم من اجراء تفاوض مباشر مع المؤتمر الصومالي الموحد/التحالف الوطني الصومالي وعلى أن ميليشيا المؤتمر الصومالي الموحد/التحالف الوطني الصومالي كان لها حرية أوسع في المنطقة الايطالية عنها في أي مكان آخر.

٧ تموز/يوليه

في هذا الحادث قتل في كمين أربعة موظفين صوماليين يعملون في إعداد نشرة الأخبار اليومية التي تصدرها عملية الأمم المتحدة في الصومال "Maanta"، بالاضافة إلى اثنين من رجال الشرطة الصومالية. ففي الساعة ٠٦/٤٥، أوقفت سيارتان بالقرب من مستشفى بندير بجوار مبنى زوبي تحملان ثمانية أشخاص مسلحين ببنادق الرائد أحمد جاما من إدارة التحقيقات الجنائية الذي كان يعمل في ذلك الوقت في نشرة الأخبار اليومية "Maanta" وهي النشرة الاخبارية اليومية التي تصدرها عملية الأمم المتحدة في الصومال، والسائق يوسف علي شيخ، مع أربعة أشخاص آخرين. وقتل الرائد مدادال ويوسف علي شيخ على الفور. وسيق الأربعة الآخرون في السيارة. وبعد القتل بوقت قصير، وصل أربعة رجال ينتمون كلهم إلى عشيرة هابر غيدر، إلى مسرح الجريمة ليفحصوا جثتي الشخصين اللذين قتلا. وبعد ذلك قيل إن الجثث الأربع قد ألقيت في مكان يسمى غوبتا، في منطقة يسيطر عليها مؤيدو علي مهدي.

ومن الأشخاص الستة الذين قتلوا، ينتمي الرائد والنقيب موسى حاجي عبدي، من مركز الشرطة الشرقية إلى عشيرة اسحق، في حين ينتمي الأربعة الآخرون إلى مؤيدي علي مهدي. ويقال إن مرتكب جرائم القتل من مؤيدي عيديد من عشيرة سعد.

٩ تموز/يوليه مباشرة اطلاق النيران من مدافع هاون على منشآت عملية الأمم المتحدة في الصومال من جانب المؤتمر الصومالي الموحد/التحالف الوطني الصومالي بالاضافة إلى إقامة الحواجز يوميا والكمائن الصغيرة نهارا وليلا. ويلاحظ أن مرافق الولايات المتحدة كانت مستهدفة.

١٢ تموز/يوليه* قامت قوة الرد السريع بعملية ضد قيادة المؤتمر الصومالي الموحد/التحالف الوطني الصومالي ومركز السيطرة، "منزل عبدي" بتوجيه من عملية الأمم المتحدة في الصومال. وقتل حشد صومالي أربعة صحفيين دوليين.

في الساعة ١٠/١٥، داهمت قوة الرد السريع منزل عبدي عيديد الذي وصف بأنه قيادة ميليشيا ومركز عمليات رئيسي للتحالف الوطني الصومالي/عيديد، كما يستخدم مكانا لاجتماع الميليشيا، ومنطقة للتجمهر ونقطة للتجمع. وقد جرت المداهمة بناء على معلومات أفادت بأن ثمة اجتماعات ستعقد في المركز، وأن قادة الميليشيا قد يحضرونها. وبدأت الهجوم أفرقة استطلاع الأسلحة من فرقة العمل التابعة للولايات المتحدة باطلاق قذائف مضادة للدبابات من طراز TOW، وقذائف عيار ٢٠ ملليمترا. وفي اللحظة التي تم فيها اطلاق النيران التمهيدية، اضطلع بهجوم جوي، بحجم مفرزة، على المنزل، فيما احتلت فيه عناصر أخرى منطقة العمليات. وبعد قتال قصير بالنيران في المجتمع، تفقدت المنطقة عناصر القوات الخاصة المحمولة جوا وقامت بتطهيرها ثم انسحبت بعد تسع دقائق. ولم تحدث خسائر في قوة الرد السريع.

مقتطفات من مقابلات وتقارير

(أ) وفقا لاعلان أصدرته عملية الأمم المتحدة في الصومال، اشتملت الخسائر التي لحقت بالميليشيا الصومالية على ٢٠ قتيلا، جميعهم من الذكور البالغين. ولم يكن ثمة نساء أو أطفال متواجدون في منزل عبدي وقت المداهمة. واحتجز صوماليان مصابان بجراح. وأعلن أيضا عن عدم اصابة نساء أو أطفال أو شهود من المدنيين الأبرياء.

(ب) أعلنت لجنة الصليب الأحمر الدولية أن الخسائر الصومالية بلغت ٢١٥ شخصا من بينهم ٥٤ قتيلا. ووزع مؤيدو عيديد قائمة تشمل ٧٣ اسما زعموا أنهم قتلوا في الهجوم، من بينهم نساء وأطفال. وادعوا أيضا أن مئات أصيبوا بجراح. وقيل إن الخسائر اشتملت على مشاركين في الاجتماع السياسي الذي كان معقودا في منزل عبدي وعلى مدنيين كانوا في الجوار.

(ج) وادعى تقرير الحقوق الافريقية أن حشدا غاضبا من المقيمين استداروا على الصحفيين الدوليين الذين كانوا يغطون مسرح الهجوم وقتلوا أربعة منهم. وذكر أيضا أن عناصر من الجيش الوطني الصومالي رافقوا الصحفيين، وأصبحوا بعد ذلك غير قادرين على حمايتهم من غضبة الأهالي.

(د) واعتمدت توقعات عملية الأمم المتحدة في الصومال على أن بدء وصول الدبابات في ١٣ تموز/يوليه واكتمالها في ١٦ تموز/يوليه، بما يتيح قدرة تشغيلية هامة وتمكن القوات الصامدة على اعادة تأكيد وجودها في المدينة.

(هـ) وكان تقدير عملية الأمم المتحدة في الصومال أن القوات الباكستانية والايطالية تقوم الآن بدوريات أكثر جسارة وتنشئ نقاطا قوية لاعادة فتح المواقع واحباط الاتجاه نحو زيادة العنف ضد المركبات والمجمعات الذي شوهد في الاسبوع السابق. وسعت عملية الأمم المتحدة في الصومال إلى استمرار الضغط على عيديد وكانت في سبيلها إلى وزع قوات لذلك.

(و) وأشار تقرير سابق غير مؤكد إلى احتمال تواجد ٣٠ من كبار مسؤولي الجيش الوطني الصومالي في منزل عبدي وقت الهجوم. وأشار التقرير أيضا إلى أن عدد الضحايا قد يبلغ ١٨ قتيلا (ذكرت التقارير أن ستة قد لا يزالوا تحت الأنقاض). وفي عصر ١٢ تموز/يوليه، ذكر المصدر أن رجالا مسلحين تواجدوا في شوارع مقديشيو مزمعين الانتقام من الأمم المتحدة. ومن الواضح أن الجيش الوطني الصومالي حدد مكافأة عن رأس أي فرد من جنود الولايات المتحدة أو من موظفي الأمم المتحدة.

(ز) وكان تقدير قيادة القوات أن الضربة التي وجهت ضد منزل عبدي جاءت قاصمة لميليشيا عيديد، أو بالأدق، لقيادتها وقدرة عملياتها. وذكر أن الهجوم أدى لتغيير ملموس في الوضع من حالة الأمن القائم على الدفاع الثابت إلى الاقتفاء النشط لعيديد، وأن عملية الأمم المتحدة في الصومال استعادت الزخم المطلوب لمواصلة احباط التهديد الذي يشكله التحالف الوطني الصومالي والكونغرس الصومالي الموحد.

(ح) وأعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها لقتل العشرات من المدنيين العزل، بما في ذلك بعض العناصر المتعاملة مع الأمم المتحدة نفسها من الفئات السياسية أو العشائر الفرعية الصومالية.

٨ آب/أغسطس أصاب لغم مفجر من بعد سيارة جيب من طراز HMMWV تابعة للولايات المتحدة في مقديشيو بالقرب من قاعدة هنتر على طريقة "مدينة" فيما كانت مركبتان للشرطة العسكرية تقوما بدورية في شارع "جلاد سياد" في منطقة "المدنية" بين النقطة

المدعمة ١٦ والنقطة المدعمة ٣. وعندما كانت المركبتان تجتازان معبرا بالقرب من الاحداثيين ٢٣٨ ٣١٤، من النقطة المدعمة ٣ إلى النقطة المدعمة ١٦، أصابت المركبة الأولى (مركبة قائد الفصيلة) عبوة متفجرة كهربائيا من بعد كانت موضوعة على جانب الطريق. وأصاب الانفجار مركز المركبة فدمرها تماما مما أدى إلى تشويه الجثث. وقتل ثلاثة من أفراد الشرطة العسكرية في الحال. وتوفي عنصر رابع من الشرطة العسكرية متأثرا بجراحه التي أصابته من الانفجار.

(أ) وكانت هذه الحادثة الثانية من هذا النوع؛ وقد حدثت الأولى يوم ٤ آب/أغسطس ضد مركبة من طراز براون وروت Brown & Root (مقاول السوقيات) وكان التقدير أن هذه الحادثة كانت محاولة لزيادة التهديدات الموجهة ضد عملية الأمم المتحدة في الصومال.

٢٢ آب/أغسطس هوجمت في هذا اليوم قافلة للولايات المتحدة مكونة من ٢٢ مركبة؛ حيث دمرت مركبة بلغم متفجر من بعد وتبع اطلاق نيران أسلحة صغيرة وقنابل يدوية تقذف بالصواريخ (قذائف آر بي جي) من كمين منصوب. وقد اصيب ستة أمريكيين بجراح.

٥ أيلول/سبتمبر* تلى ذلك اشتباك واسع النطاق للميليشيا ضد القوات الموزعة في طريق بالاد بالقرب من مصنع المعجنات. ووجه الهجوم ضد الجنود النيجيريين خلال قيام القوات الايطالية بتسليم المسؤولية إلى القوات النيجيرية بالقرب من النقطة المدعمة ٤٢. وفي حادثة متصلة بذلك، هوجمت دورية باكستانية كانت تحاول مساعدة الوحدة النيجيرية أثناء اجتيازها طريق "٢١ اكتوبر".

وفي صباح الأحد ٥ أيلول/سبتمبر كان مقررا أن تبدأ القوات النيجيرية تولي المسؤولية من القوات الايطالية (اعتبارا من الساعة ٠٥/٠٠). وكانت الكتيبة النيجيرية تنتقل من بيليت يون إلى مقديشيو. وفي حوالي الساعة ٠٤/٠٠، ذكرت التقارير أن حشودا تتجمع بالقرب من النقطة المدعمة ٤٢ التي تقع في الشمال الشرقي من المدينة في طريق بالاد، بالقرب من مصنع المعجنات، وهو حصن معروف للميليشيا. ووصلت القوات النيجيرية في النقطة المدعمة ٤٢ حوالي الساعة ٠٦/٠٥ لتولي مسؤولية النقطة المدعمة من القوات الايطالية. وواجه زعيم مجلس القوات النيجيرية طالبا الاتفاق معه قبل تولي المسؤولية من الايطاليين. وأخبر قائد السرية النيجيرية الزعيم أنهم لم يتسلموا المسؤولية بعد وإنما ينسقون نقلها فقط مع القوات الايطالية. وكان من المقرر أن يتم الانتقال الفعلي للمسؤولية في الساعة ٢٣/٥٩ في يوم ٦ أيلول/سبتمبر. وقال الزعيم على نحو ما ذكرت الوحدة النيجيرية، أن القوات النيجيرية سترى ثم غادر المكان.

وبعد ذلك بخمس دقائق فتح الصوماليون النيران على الجنود النيجيريين. وفي حوالي الساعة ٠٧/٠٠ تدهور الموقف وطلب النيجيريون تعزيزات أرسلت اليهم من الميناء القديم (Old Port) في اتجاه الشمال عن طريق النقطة المدعمة ١٩ وذلك لتخليص القوة النيجيرية المحصورة. وعادت قافلة ايطالية كانت في طريقها إلى بالاد إلى الميناء الجديد (New Port). وذكر ضابط اتصال ايطالي أن رئيس الأركان الايطالي كان في النقطة المدعمة ٤٢ في الساعة ٠٧/٤٥ محاولا تهدئة السكان. وحذر فرع العمليات الايطالي (ج - ٣) ضابط الاتصال النيجيري من عدم ابلاغ مقر قيادته بارسال قوات اضافية إلى النقطة المدعمة ٤٢ للحيلولة دون تدهور الموقف. وأفاد فرع العمليات الايطالي المذكور بعزم وحدة نيجيرية التحرك من النقطة المدعمة ١٩ إلى النقطة المدعمة ٤٢ وأن قائد النقطة المدعمة ١٩ يحاول صرفها عن ذلك. وتعرضت التعزيزات لكمين شمال النقطة المدعمة ١٩ ما بين النقطة المدعمة ١٩ و النقطة المدعمة ٤٢، على مسافة نحو ٥٠٠ متر جنوب مصنع العجائن. وحدثت جميع الاصابات في موقع الكمين المحدد. ونشب قتال عنيف بين الساعة ٠٧/٠٠ والساعة ٠٩/٣٠. وفي الساعة ٠٩/٤٥ أبلغ ضابط الاتصال النيجيري عن وقوع سبعة قتلى. واستمر قتال متقطع حتى حوالي الساعة ١٣/٠٠ عندما أصبحت الحالة هادئة نسبيا. وكان النيجيريون في ذلك الوقت قد عادوا إلى معسكرهم في الميناء القديم. ولم يكن في النقطتين المدعمتين ١٩ و ٤٢ سوى الايطاليين.

وفي حادثة ذات صلة، تعرضت دورية باكستانية، كانت تتحرك على طريق "٢١ اكتوبر" لمساعدة القوات النيجيرية لنيران أسلحة صغيرة، وأصيب باكستانيان بجراح.

وساعدت القوات الايطالية في استخلاص نيجيري مقتول من موقع الكمين. وشجعت أيضا القوات النيجيرية على العودة إلى معسكرها ولاتاحة الفرصة لتهدئة الحالة. واستأنفت القوات الايطالية سيطرتها على النقطتين المدعمتين ١٩ و ٤٢. ولم تقع حوادث عنيفة أخرى حتى الساعة ١٣/٠٥ عندما أطلقت دورية ايطالية بالقرب من النقطة المدعمة ١٩ النار على مركبة مدنية مسرعة لم تتوقف للتفتيش. وقتل صوماليان وأصيب خمسة بجراح. وقتل ٧ نيجيريين وأصيب ٨ بجراح، كما أصيب باكستانيان و ٣ من الولايات المتحدة بجراح في القتال.

مقتطفات من مقابلات وتقارير

(أ) قيمت الحالة في مقديشيو بأنها تحفل بتوتر مستمر وبأنشطة ميليشيا موجهة ضد قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال من جانب ما يشتبه أنها قوات تابعة للمؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي في ٥ أيلول/سبتمبر. وقد اشتدت كثافة الهجمات الليلية التي يقوم بها التحالف الوطني الصومالي. واستنادا الى حالة بعض الذخائر التي تستخدم والى تقطع أساليب السيطرة على نيران العدو، توفر لدى عملية

الأمم المتحدة دلائل تشير الى أن قوات عيديد لا تزال تعاني من نقص في الذخيرة. علاوة على ذلك، وردت الى العملية دلائل متواصلة بأن التأييد الذي يحظى به عيديد داخل قبيلة هبرجعدر قد تدهور خلال الأسابيع الماضية.

(ب) وزعمت البيانات الصادرة عن النيجيريين أنهم لم يوقعوا اتفاقا مع الصوماليين المحليين شبيها بالاتفاق الذي وقعه الايطاليون في النقطة المدعمة ٤٢. ويزعم أن قائد الفوج الايطالي وافق على أن يدعو المشايخ لإجراء مناقشات مع النيجيريين في الساعة ١٦/٠٠ من يوم ٥ أيلول/سبتمبر. وأجرى قائد السرية الايطالية خلال عمليات إطلاق النار التي حدثت في البداية وحتى الفجر مناقشات متقطعة مع الزعيم الصومالي وطلب القائد الايطالي أن يبتعد النيجيريون عن المنطقة القريبة من موقع ناقلات الجنود المدرعة حتى لا يؤدي وجودهم هناك توجيه النيران إليهم.

(ج) تولدت لدى النيجيريين شكوك بأن الصوماليين قد أشعروا مسبقا بعملية تسليم وتسلم القوات في هذا الوقت من اليوم. ويفيد النيجيريون بأن موقف الايطاليين إزاء محنة النيجيريين اتسم باللامبالاة. وبأن الايطاليين رفضوا دعمهم بإطلاق النار. علاوة على ذلك، كانت هناك أيضا مزاعم أشير إليها في وسائط الإعلام بحدوث منازعات بين الايطاليين والأمم المتحدة/الولايات المتحدة وأنها هي السبب وراء نقل الايطاليين خارج مقديشيو.

(د) أدى عدم وجود ناقلات جنود مدرعة الى مضاعفة أثر الكمين الذي نصب لسد الطريق. أما البيانات التي ذكرت أن الايطاليين يقيمون علاقات طيبة مع الصوماليين المحليين وأنهم كانوا هناك بموافقة المشايخ فقد استمرت بالقدر ذاته الذي أنكرها به الايطاليون.

٩ أيلول/سبتمبر نصب كمين لدورية باكستانية فيما كانت تقوم بإزالة حاجز من طريق ٢١ اكتوبر بالقرب من النقطة المدعمة - ٦٩. وفي حوال الساعة ١٣/٢٥ عندما كانت القوات الباكستانية تحاول إخلاء طريق ٢١ اكتوبر من الحواجز، هوجمت ثلاث دبابات وثلاث أو أربع ناقلات جنود مدرعة. وتعرضت القوات الباكستانية لنيران مدافع مشششخنة عديمة الارتداد عيار ١٠٦ ملليمتر من منطقة قريبة من مصنع السجائر. وجاءت طائرات الهليكوبتر التابعة لقوة الرد السريع لتقديم دعم جوي للقوات الباكستانية، فمكنتها من العودة الى قاعدتها. وفي حوالي الساعة ١٦/١٥، توجه حوالي ١ ٠٠٠ صومالي نحو حاجز طريق كانت قوات الولايات المتحدة والقوات الباكستانية قد أزالته بالقرب من نقطة الأمن ٨٩. وتدخلت طائرات الهليكوبتر التابعة لقوة الرد السريع مرة أخرى لمساعدة القوات البرية. وقد دمرت دبابة باكستانية واحدة من طراز M 48 وبلدوزر تابع للولايات المتحدة. أما الدبابة فقد أصيبت بوابل من نيران مدافع مشششخنة عديمة الارتداد عيار

١٠٦ ملليمتر ونيران مدافع رشاشة ثقيلة فاشتعلت فيها النار. وأما البلدوزر فقد دمرته قذيفتان من طراز TOW. واستمر نشاط مكثف للميليشيا بالقرب من مصنع السجائر حتى بعد الغسق. وقد قتل باكستاني واحد. وأصيب باكستانيان وثلاثة من جنود الولايات المتحدة بجروح.

مقتطفات من مقابلات وتقارير

(أ) أصبحت حواجز الطرق خلال الأيام التي سبقت ٩ أيلول/سبتمبر مصدر إزعاج لعملية الأمم المتحدة في الصومال. وكانت حواجز الطرق تزال ثلاث أو أربع مرات يوميا لتعيد النساء والأطفال إقامتها. ويزعم أن الصوماليين نصبوا كمينا متعمدا مستخدمين أسلحة آلية مضادة للدبابات بما في ذلك المدافع المشحشخنة عديمة الارتداد والقنابل الصاروخية (آر بي جي) الى جانب حواجز طرق فعالة. ويذكر التقرير الباكستاني أن الإصابات قلت الى حد بعيد نتيجة الحماية والدعم الجيدين اللذين قدمتهما دبابات وطائرات قوة الرد السريع التابعة للولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن الدبابات قدمت مساعدة كبيرة، فقد ثبت أنه لا يمكن الاعتماد عليها كلية لأنها من طرازات قديمة وتعمل محركاتها بالبنزين.

(ب) وأعقب هذا الحادث اتهامات وجهتها وسائط الإعلام بأن قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال أطلقت النار عشوائيا على الجماهير الصومالية. وقد أنكرت العملية هذه المزاعم التي لا تزال غير مؤكدة مسلمة بوقوع إصابات "عديدة" من القتلى والجرحى في الجانب الصومالي بين المقاتلين.

(ج) كانت دبابتان باكستانيتان تتحركان خلف ناقلات الجنود المدرعة الأمريكية بهدف تغطيتها فيما كانت البلدوزارات تخلي طريق ٢١ اكتوبر من العوائق. ويذكر قائد باكستاني أنهم في الأحوال العادية كانوا سيردون على إطلاق النار وهم ينسحبون، إلا أنهم لم يتمكنوا من مغادرة المنطقة لأن الأمريكيين كانوا خارج المركبات واتخذوا مواقع قتالية. وحينما رفع قائد دبابة رأسه لمخاطبة الصوماليين مستخدما مكبر الصوت، أصيب إصابة قاتلة حينما أمطر الصوماليون دبابته بوابل من النيران.

(د) كان الباكستانيون لا يزالون يستخدمون دبابات من طراز M48 A2، لعام ١٩٥٧ المجهزة بمواقع عيار ٩٠مم. وفي تشرين الأول/اكتوبر تلقوا دبابات من طراز M48 A5 (محركات ديزل) مجهزة بمدافع عيار ١٠٥ مم، أرسلت من باكستان في ٢٠ أيلول/سبتمبر.

١٥ أيلول/سبتمبر في الساعة ١٩/٣٠، وفي مرفق الميناء الجديد، قتلت نيران قناصة، أطلقت من مبان مهجورة تقع أمام مستشفى مارتني، جنديين ايطاليين كانا يقومان بتمارين رياضية تحت

الأضواء على الرصيف الشمالي للميناء. وفي الساعة ١٠/٢٠، انفجرت ثلاث قذائف هاون في مجمع مقر العملية بين مبنى قيادة السرية النرويجية والمطبخ القديم. ولم تحدث الهجمات أي إصابات في المباني غير أنها أحدثت إصابات في الأفراد ومن بين المصابين بجراح الذين بلغ عددهم ١١ شخصا كان هناك باكستانيان، ونرويجيان وضابط من الولايات المتحدة، وثلاثة مدنيين صوماليين وثلاثة مدنيين تابعين للعملية.

٢١ أيلول/سبتمبر أصيبت ناقلة جنود مدرعة باكستانية بقنبلة صاروخية (آر بي جي-٧) على طريق افغوييه، بالقرب من مستشفى بنادير. وفي هذا اليوم ألقي القبض على عثمان اتو، أحد كبار مستشاري عيديد ومموليه. وفي الساعة ٦/٠٠، أرسلت دورية متنقلة مكونة من دبابتين وناقلتي جنود مدرعتين من مجمع الوحدة الباكستانية عبر طريقي K4 و K7 الى النقطة المدعمة ٦٩. وفي الساعة ٦/١٥، صادفت الدورية حاجز طريق بالقرب من مستشفى بنادير على طريق افغوييه. وصادفت الدورية حاجزا آخر على الاحداثيين ٣٤٠ ٢٤٦. وفي الساعة ٦/٢٥، وفيما كانت الدورية تتجاوز هذا الحاجز، أصيبت ناقلة جنود مدرعة بقذيفة صاروخية (آر بي جي-٧) من جهة غير معروفة. وأصيبت الناقلة في خزان الوقود واشتعلت فيها النار. وقد غادر الناقلة ١١ جنديا باكستانيا وتم إجلاؤهم، غير أنه لم يتح إنقاذ ثلاثة، منهم ضابط، احصروا داخلها بسبب كثافة اللهب وانفجار الذخائر داخل ناقلة الجنود. وقد قتل ثلاثة باكستانيين وأصيب سبعة بجروح من بينهم اثنان أصيبا بحروق خطيرة.

٢٤ أيلول/سبتمبر في الساعة ٦/١٥، اقتربت شاحنة صومالية من النقطة المدعمة ٧ من ناحية طريق افغوييه. وعندما أوقفت الشاحنة، قفز صومالي من خلف الشاحنة وبدأ يطلق النار على الجنود الباكستانيين. وقد أصيب جندي باكستاني بخمسة جراح من جراء طلقات نارية في ذراعه اليمنى وفخذيه الأيمن والأيسر. وقد أطلق جندي النار على المسلح وقتله.

٢٥ أيلول/سبتمبر تحطمت طائرة هليكوبتر تابعة لقوة الرد السريع اشتبكت في عملية إطلاق نار بالأسلحة الخفيفة. وفي أثناء عمليات البحث التي أعقبت ذلك، أطلقت النيران على جنود باكستانيين وجنود من الولايات المتحدة فأصيبوا بجروح. وفي الساعة ٢/١٠، أطلقت نيران أسلحة خفيفة على طائرة هليكوبتر من طراز 'Black Hawk' UH-60 A/C، فسقطت وتحطمت بالقرب من الاحداثيين ٢٤٧ ٣٧٦. وقد أصيب اثنان من أفراد الطاقم التابعين للولايات المتحدة بجروح وتم نقلهما الى مستشفى الامارات العربية المتحدة. وتأكد مقتل أفراد الطاقم الثلاثة التابعين للولايات المتحدة. وخلال عملية الإنقاذ، أطلقت نيران مكثفة من منطقة فيللا صوماليا. وأصيب ثلاثة جنود باكستانيين وثلاثة من جنود الولايات المتحدة بجروح من الطلقات النارية. ومقتل ثلاثة جنود وجرح خمسة من الولايات المتحدة وأصيب جندي باكستاني بجروح أثناء المعركة.

٢٧ أيلول/سبتمبر نصب كمين لناقلتي جنود مدرعتين باكستانيتين بإطلاق قنابل صاروخية (آر بي جي-٧) ونيران أسلحة خفيفة عليهما بالقرب من الكيلومتر ٧. وفي الساعة ١٣/٤٥، أطلقت نيران أسلحة خفيفة وقنابل صاروخية (آر بي جي) بالقرب من الاحداثيين ٢٤٨ ٣٣٦ على ناقلتي جنود مدرعتين كانتا تقومان بدورية اعتيادية بين النقطة المدعمة ٧ والطريق K4. وأطلقت ثلاث قنابل صاروخية (آر بي جي) أخطأت اثنتان منها الهدف وأصابت واحدة ناقلة الجنود المدرعة التي كانت في المقدمة، فإصيب ضابط وجندي بجروح خطيرة.

وفي حوالي الساعة ١٤/٠٥ نصب صوماليان يحملان أسلحة خفيفة وقنابل صاروخية (آر بي جي) كمينا لناقلتي جنود مدرعتين باكستانيتين أخريين بالقرب من الكيلومتر ٧. وأصيب جنديان باكستانيان بجراح في الحادث. وأخطأت القذائف الصاروخية (آر بي جي) الناقلتين.

وكانت خسائر عملية الأمم المتحدة في الصومال هذا اليوم هي مقتل باكستاني واحد وإصابة ثلاثة بجروح أثناء القتال.

٢٨ أيلول/سبتمبر في الساعة ٢٠/٢٠، أفاد حرس السرية التركية عند البوابة ٨ بوجود صوماليين مسلحين في مبنى مصنع يقع مقابل البوابة. وأطلق الصوماليون قنابل من مدافع مشششخنة على مجمع السفارات. وانفجرت القنابل في منطقة متاخمة لمبنى المقر. وقد أصيب جندي نرويجي بجروح خطيرة. وذكر باكستانيون أنهم شاهدوا العنصر الذي قام بالاطلاق بالقرب من مستشفى بنادير.

في الساعة ٢٠/٣٠ أطلقت ثلاث قذائف هاون على قاعدة السيف من الاحداثيين ٢٥٩٨ ٣٤٣٣ بالقرب من مستشفى ديغفر. وأصيب جنديان بجروح.

٣ تشرين الأول/ اكتوبر* وقعت في هذا اليوم حادثتان منفصلتان. ففي الحادثة الصغرى انفجر لغم يعمل بالتحكم فدمر مركبة ذات عجلات متعددة الأغراض سريعة الحركة طراز (HMMWV) تابعة لمشاة البحرية الأمريكية (فجرح ثلاثة جنود أمريكيين). ووقعت الحادثة الكبرى نتيجة عمليات قامت بها القوات التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال للقبض على بعض الأشخاص. وقامت فرقة عمل القوات الخاصة بهجوم في منطقة حاويلو داغ وأسرت ٢٤ شخصا بينهم اثنان من مساعدي عيديد الرئيسيين. وكان رد الميليشيات على القوات التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال شديدا وطويلا. وأسقطت طائرتان عموديتان، وضرب طوق حول القوات الخاصة الأمريكية ثم أزيل بعد قتال طويل وعنيف قامت به قوة العمل الدولية وشاركت فيه مركبات عديدة.

وبدأت مهمة القوات الخاصة نحو الساعة ١١/٣٠ في ٣ تشرين الأول/أكتوبر. وكان أفراد القوات الخاصة التابعون لفرقة العمل قد تلقوا معلومات تفيد أن مستشاري عيديد يعقدون اجتماعا على مقربة من فندق أوليمبك. وبدأت مرحلة التنفيذ الحاسمة في الساعة ١١/٤٥. وأسر أربعة وعشرون شخصا من بينهم اثنان من مستشاري عيديد الرئيسيين؛ وتوفي ثلاثة أسرى فيما بعد. ثم أرسلت قوات أمريكية وطائرات عمودية من طراز بلاك هوك UH-60 A/C لإجلاء القوات الخاصة مع الأسرى، فأسقطت طائرة عمودية واحدة من طراز بلاك هوك في الساعة ١٦/١٠. وتحركت قوة برية قوامها نحو ١٠٠ رجل الى موقع سقوط الطائرة العمودية تحت نيران كثيفة مما أدى الى وقوع مزيد من الاصابات. وفي الساعة ١٦/٤٩ أسقطت طائرة عمودية ثانية.

وقام أفراد القوات الخاصة الأمريكيون وقوة الرد السريع الأمريكية بمحاولة إنقاذ أولى انطلاقا من المطار وعبر طريق لينين ولكنهم وقعوا في كمين وأجبروا على التراجع. واعتبر الوضع في موقع سقوط الطائرة مستقرا بعد تلقيهم امدادات جديدة وحمايتهم بغطاء جوي.

وكانت عناصر شاركت في المهمة قد طلبت توفير دعم احتياطي في الساعة ١٥/٣٧. فأخطرت قوة الرد السريع في الساعة ١٥/٣٧ وأخطرت القوات الباكستانية والماليزية في الساعة ١٦/١٥.

وبتوجيه من نائب قائد القوات وقائد قوة الرد السريع، أخذت هذه العناصر فورا، تستعد للتحرك نحو منطقة الميناء حيث كان مقررا تنظيم فرقة عمل للانقاذ. ووضع أفراد القوات الخاصة التابعة لفرقة العمل تحت أمرة قيادة الرد السريع لقوة الرد السريع من الساعة ١٦/٣٥ الى الساعة ١٩/٠٧، ثم عادوا تحت أمرة قوة الرد السريع. وتحركت عناصر فرقة عمل الانقاذ بين الساعة ١٦/٤٠ والساعة ١٨/٤٥ للاجتماع وتلقي توجيهات قائد فرقة العمل.

وفي الساعة ١٩/٣٠ أفاد اللواء الباكستاني أنه تلقى بلاغا صادرا عن مركز العمليات المشترك يفيد بوجود ٠٠٠ ١ صومالي بجوار نقطة الاحداثيين ٢٤٦ ٢٥٣ فقام بإعداد نقاط حصينة لمساعدة الجنود الأمريكيين المحاصرين في منطقة فندق أوليمبك.

وبين قائد فرقة العمل خطة العمليات في الساعة ١٩/٤٥. وانطلقت عناصر من فرقة العمل من المطار لكي تنضم الى عناصر أخرى في الموقع الجديد لرسم العمليات. وغادرت فرقة العمل الميناء الجديد في الساعة ٢٣/٠٠. وظلت إحدى سرايا فرقة العمل الثلاث في الميناء كسرية احتياطية. وفي الساعة ٢٣/٢٠ انطلقت من الميناء أربع دبابات وثلاث ناقلات جنود مدرعة لدعم عمليات قوة الرد السريع الأمريكية. وبلغت

السريتان التابعتان لفرقة العمل واللتان انتشرتا في النقطة المدعمة ٢٠٧ في الساعة ٢٣/٤٥. وبقيت إحدى السريتين في النقطة المدعمة ٢٠٧ بحيث تشكل قوة احتياطية تكتيكية للسرية التي تقرر أن تتحرك نحو موقع الانقاذ الشمالي (موقع سقوط الطائرة العمودية الأولى). وبين الساعة التي بلغت فيها فرقة العمل النقطة المدعمة ٢٠٧ وساعة وصولها الى هدفيها (موقعا سقوط الطائرتين العموديتين الأولى والثانية)، تعرضت عناصر فرقة العمل لنيران غزيرة من القناصين ولقذائف مدفوعة بالصواريخ وقاموا بتعزيز حواجز الطرق. واشتبكت العناصر اشتباكا حاسما بالنيران لفترة طويلة في طريقها الى أهدافهم المحددة. وصادفت العناصر في طريقها حاجزا في نقطة الاحداثيين ٣٧٠ ٢٤٤؛ واستخدمت مدافع الدبابات لتفجيره سريعا للحفاظ على الزخم واستئناف التقدم. وتعرض الجنود في النقطة المدعمة ٢٠٧ والدبابات لنيران أطلقت عليهم من مواقع صومالية عديدة. وقضوا على مصادر النيران باطلاق نيران منسقة من الدبابات والمشاة. وأثناء الدفاع عن النقطة المدعمة ٢٠٧ أصيب ضابط برصاصة. وتم إجلاؤه الى مستشفى ميداني وأفيد أنه في حالة مستقرة. وتمكنت الدبابات وناقلات الجنود المدرعة من السيطرة على منطقة العمليات بينما هاجمت طائرات عمودية تابعة لقوة الرد السريع أهدافا جانبية في مناطق عمرانية مجاورة. وفي الساعة ٠٠/٠٥ بعد منتصف الليل انفجرت قذيفة هاون قرب مستودع الذخيرة التابع للسرية المدرعة بحذاء الملعب الرياضي.

ووصلت العناصر الى أهدافها في الساعة ٠٢/٢٨ والساعة ٠٢/٣١ على التوالي من صباح يوم ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. واستطاعت السيطرة على أهدافها وتحرير ما يزيد عن ٧٠ جنديا أمريكيا وعادت من جديد، تحت نيران كثيفة، الى الملعب الرياضي عبر النقطة المدعمة ٢٠٧. وفي الساعة ٠٢/٤٠ انفجرت قذائف هاون (عددها مجهول) قرب الدبابات. وأطلقت عدة قذائف مدفوعة بصواريخ. وواصلت المركبات تحركها وردت على مصادر الهجوم بشدة وأسكتتها. وهاجمت مدافع هاون باكستانية من عيار ٨١ ملليمتر مدفع هاون معاديا كان موقعه في نقطة الاحداثيين ٣٦٩٧ ٢٥٢٠. وتوقف إطلاق النار بعد رشقتين عند وصول طائرات عمودية الى المنطقة. وقامت الدبابات وناقلات الجنود المدرعة بتغطية انسحاب القوات التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال. وتم إجلاء بعض الجنود في دبابات وناقلات مدرعة باكستانية، وأجلي آخرون الى النقطة المدعمة ٢٠٧ لكي يتم نقلهم بناقلات مدرعة أخرى. وأثناء القتال الذي وقع بين النقطة الحصينة ٢٠٧ والملعب الرياضي أصيب جندي باكستاني بشظية فجرح في وجهه. وقامت ثلاث ناقلات جنود مدرعة بتزويد الدبابات بالوقود، وقد جازفت في ذلك مجازفة كبيرة لأنها جاءت عبر طريق ملغوم الى موقع يبعد مسافة ٨٠٠ متر شرقي المنطقة المستهدفة.

ووصلت القوات الى الملعب الرياضي في الساعة ٠٦/٣٢. وبحلول الساعة ١٠/٣٠ من يوم ٤ تشرين الأول/أكتوبر نقل جميع الجنود التابعين لقوة الرد السريع الى النقطة المدعمة ٣١ عبر طريق ٢١ اكتوبر الخارجي.

وقتل أثناء العملية ٣ جنود أمريكيين وجرح ٣٦ آخرون، وقتل جندي ماليزي واحد، وجرح ١٠ آخرون، وقتل جندي مغربي واحد، وجرح ١٠ آخرون، وأصيب ثلاثة جنود باكستانيين وجندي ايطالي بجروح. يضاف الى ذلك ١٥ جنديا أمريكيا قتلوا في المعارك و ٥٧ آخرون أصيبوا بجروح ولم يذكروا في قائمة الاصابات الرسمية لعملية الأمم المتحدة في الصومال.

وقدرت مصادر عملية الأمم المتحدة في الصومال أن ما بين ٣٠٠ و ٥٠٠ صومالي قتلوا وجرح ما يزيد عن ٧٠٠ آخرين في المعارك.

مقتطفات من المقابلات والتقارير

(أ) يصف الملخص التنفيذي العملية على النحو التالي: استنفرت فرقة عمل كبيرة مشتركة ومتعددة الجنسيات، فتحركت ليلا، وتلقت تعليمات، وانتشرت، ونفذت بنجاح ليلا، وفي ظروف قتال شديدة، خطة الانقاذ الرامية إلى تخليص ٧٠ جنديا (بعضهم مصاب) في نحو ثماني ساعات. ويذكر الملخص صراحة أنه لم تكن هناك "مهلة زمنية" أو "ثغرات زمنية" لأن هذه العمليات معقدة بطبيعتها.

(ب) يفيد تقرير باكستاني أن الهجوم الأول خطط له أفراد القوات الخاصة وحدهم. ولم تبلغ الخطة إلى فرق التحالف الأخرى، ومن ثم لم يجر إعداد خطة للطوارئ تقوم فرق التحالف بمقتضاها بدعم العملية. وتفيد التقارير أن قوة الرد السريع أمضت سبع ساعات في تخطيط عملية الانقاذ.

(ج) يقول قائد باكستاني إن أحدا لم يبلغ بعملية القوات الخاصة. فبعد أن عقد الأمريكيون اجتماعهم التخطيطي في الساعة ١٠/٣٠ قام العميد الذي يتولى قيادة القوات الخاصة بابلاغ الباكستانيين بأن ٧٥ شخصا محاصرون في موقع سقوط الطائرتين العموديتين. وقال إنه أرسل أفرقة لنجدة أفراد القوات الخاصة ولكنها تعرضت كل مرة لاطلاق النيران وردت على أعقابها. وكانت المهمة التي أوكلت إلى الباكستانيين هي حماية الأمريكيين أثناء انتقالهم إلى موقع سقوط الطائرتين العموديتين، وتطويق المنطقة أثناء ذهاب الأمريكيين لتخليص أفراد القوات الخاصة وحمايتهم أثناء انسحابهم من المنطقة.

(د) وكانت الدبابات الباكستانية قديمة وغير مزودة بجهاز للرؤية الليلية. وكانت الدبابات من طراز M-48A2 لعام ١٩٥٧، تسير بالبنزين، ومزودة بمدفع من عيار ٩٠ مم. وقد استنفدت وقودها أثناء العملية فتعين سحبها الواحدة تلو الأخرى إلى نقطة حصينة قريبة لتزويدها بالوقود. وقال القائد الباكستاني إن قواته قبعت في الدبابات كما "يقبع البط". وسئل القائد الباكستاني هل ارتفاع عدد الضحايا مرده أن الجرحى اضطروا إلى قضاء الليل كله هناك قبل أن يتاح نقلهم، فأجاب أنه تم الاتصال بهم في الساعة ٢/٠٠، ولكنهم لم يتمكنوا من الاتصال بالجنود الموجودين في موقع سقوط الطائرتين العموديتين حتى غادروا المكان. وكانت المهمة التي أوكلت إلى الباكستانيين هي محاصرة المنطقة. وقال الباكستانيون إنهم سلكوا طريقا طويلا للوصول إلى موقع سقوط الطائرتين العموديتين وأن الأمريكيين وجدوا صعوبة في الاتصال بأفراد القوات الخاصة نظرا للأعمال الحربية التي قام بها الصوماليون في الطريق.

(هـ) وشهد قائد ماليزي قائلا إنهم أبلغوا نحو الساعة ١٧/٣٠ بالذهاب إلى "الميناء الجديد" لتوفير تعزيزات لعملية سيقوم بها الأمريكيون. ووصلوا إلى الميناء الجديد في الساعة ١٨/٥٠. وكانت سرية ماليزية أخرى قد وصلت إلى المكان قبل ذلك. ولم تقدم القوات الماليزية سوى ناقلات جنود مدرعة ولم يكن في عدادها قوات هجومية، فاستعيض عنها بالأمريكيين. وانطلقت القوات نحو الساعة ٢٠/٠٠. وفي الساعة ٢٣/٥٥ تباطأ تقدم القوات نحو هدفها لأنها رميت بقذائف مدفوعة بصواريخ وبنيران القناصة ومدافع الهاون. وأفاد القائد الماليزي أن أجهزة الرؤية الليلية متوافرة لديه ولكنه استدعي لأداء مهامه بصورة مباغتة فلم يجد وقتا لإحضارها معه.

(و) وأعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها إزاء ارتفاع عدد الاصابات بين المدنيين أثناء العمليات التي وقعت يوم ٣ تشرين الأول/اكتوبر.

٤ تشرين الأول/ اكتوبر — قتل قائد طائرة عمودية بلجيكي الجنسية أثناء قيامه بمهمة استطلاع على مقربة من ياونتوي، على بعد ٢٠ كيلومترا شمالي قسمايو.

١٤ تشرين الأول/ اكتوبر — وفي منطقة بايدوا، على بعد ٥ كيلومترات شمالي شرقي قرية بور دهوهولي، أطلقت النار على ضابط صف يوناني الجنسية فأردي قتيلا. وكان ضابط الصف مسافرا في مركبة من وجير إلى أدور، فاضطر الى التوقف بسبب اشتباك بين صوماليين.

١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر — قام قطاع طرق تلاحقهم دورية باطلاق النار عليها فقتل جندي ايطالي على طريق بالاد عندما حاولت الدورية الايطالية الرد على قطاع الطرق.

١٣ تشرين الثاني/ — في الساعة ٦/٥٠ ، أوقف أربعة مسلحين مركبة تحمل علامة (عملية الأمم المتحدة في

نوفمبر الصومـال) أثناء سيرها على طريق دامواداغ. وأطلق جندي تابع لقوات الأمم المتحدة النار على المسلحين، فقتل أحدهم وجرح آخر، فاندلع اشتباك مسلح، مما أدى إلى مصرع الجندي الذي بدأ باطلاق النار وجرح جنديين آخرين تابعين لعملية الأمم المتحدة في الصومال.

المرفق السادس

خريطة أحداث ٥ حزيران/يونيه

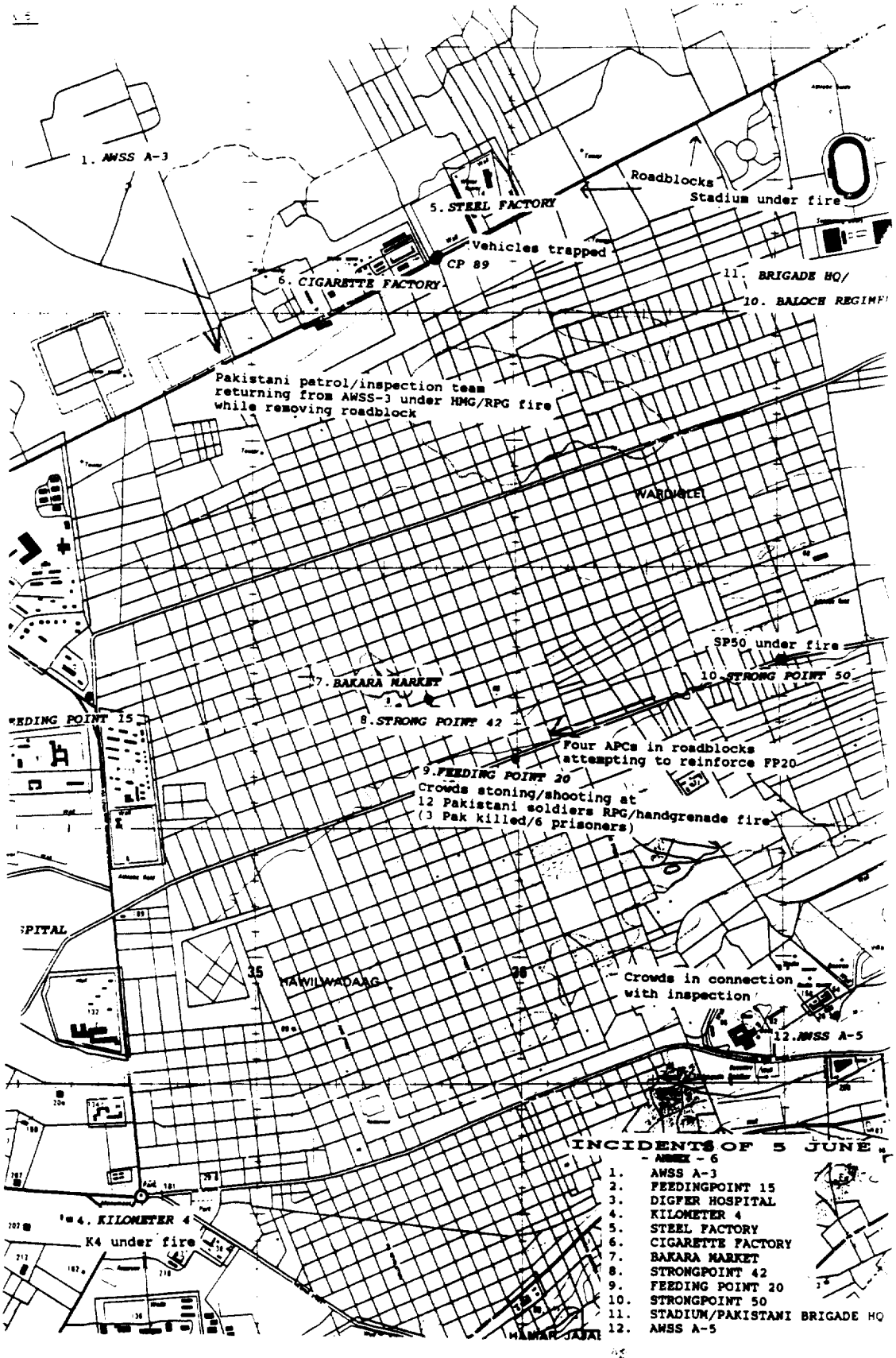

المرفق السابع

خريطة عملية التطويق والتفتيش التي شنتها قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في ١٧ حزيران/يونيه على الجيب الواقع تحت سيطرة التحالف الوطني الصومالي

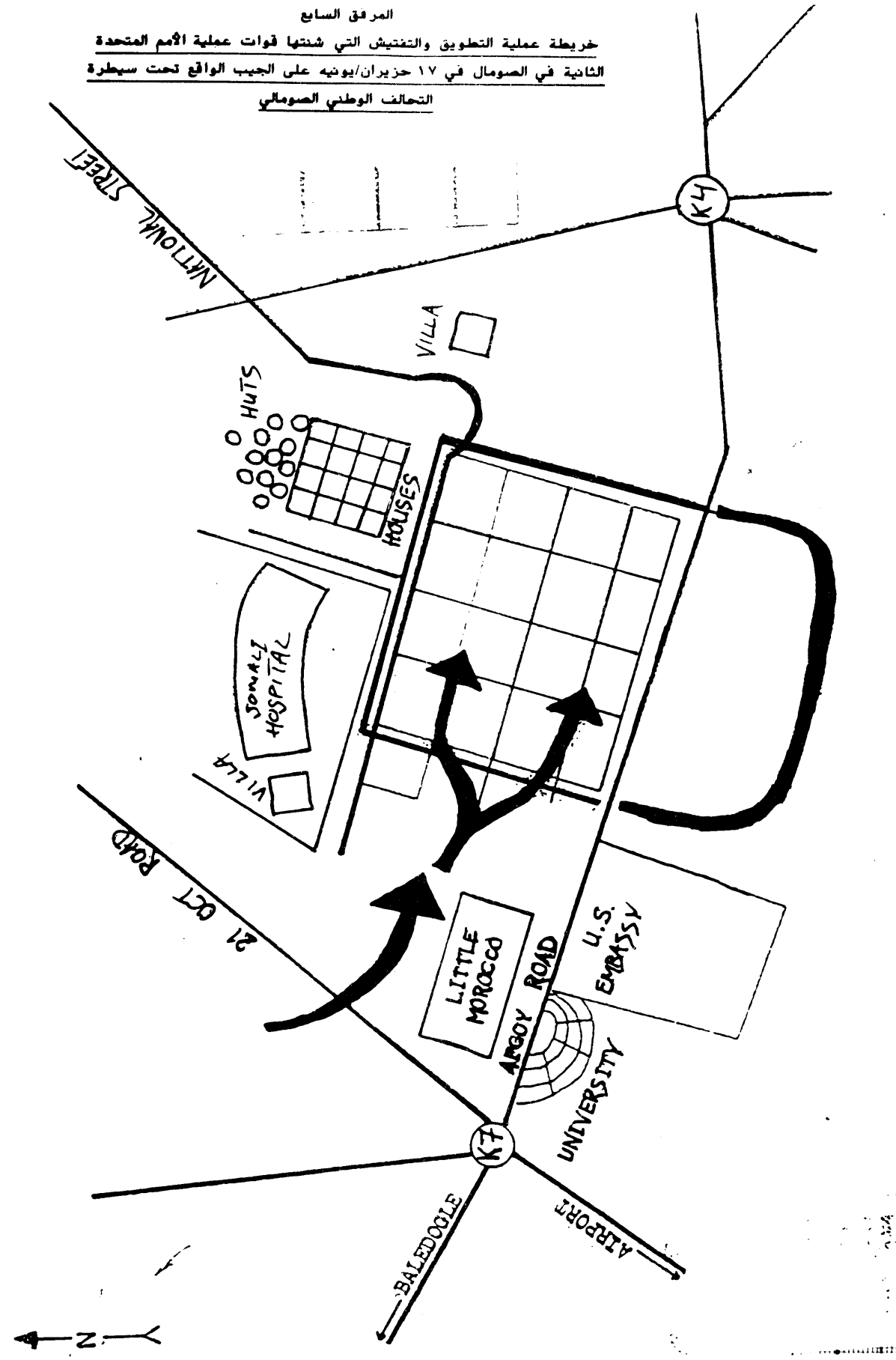

- ANNEX - 7

المرفق الثامن

خريطة أحداث ١٧ حزيران/يونيه و١٢ تموز/يوليه

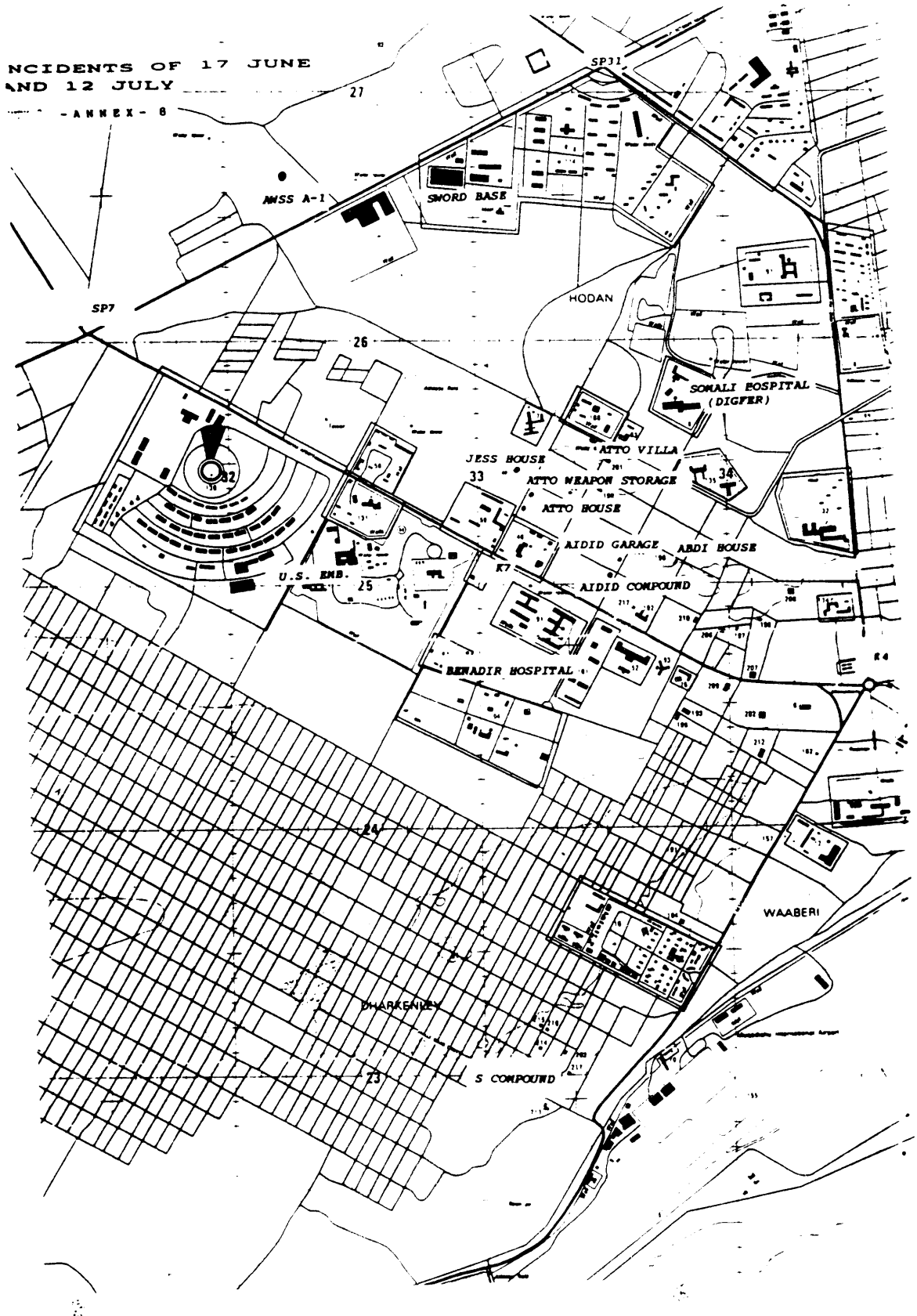

المرفق التاسع

خريطة أحداث ٢ تموز/يوليه و ٥ أيلول/سبتمبر

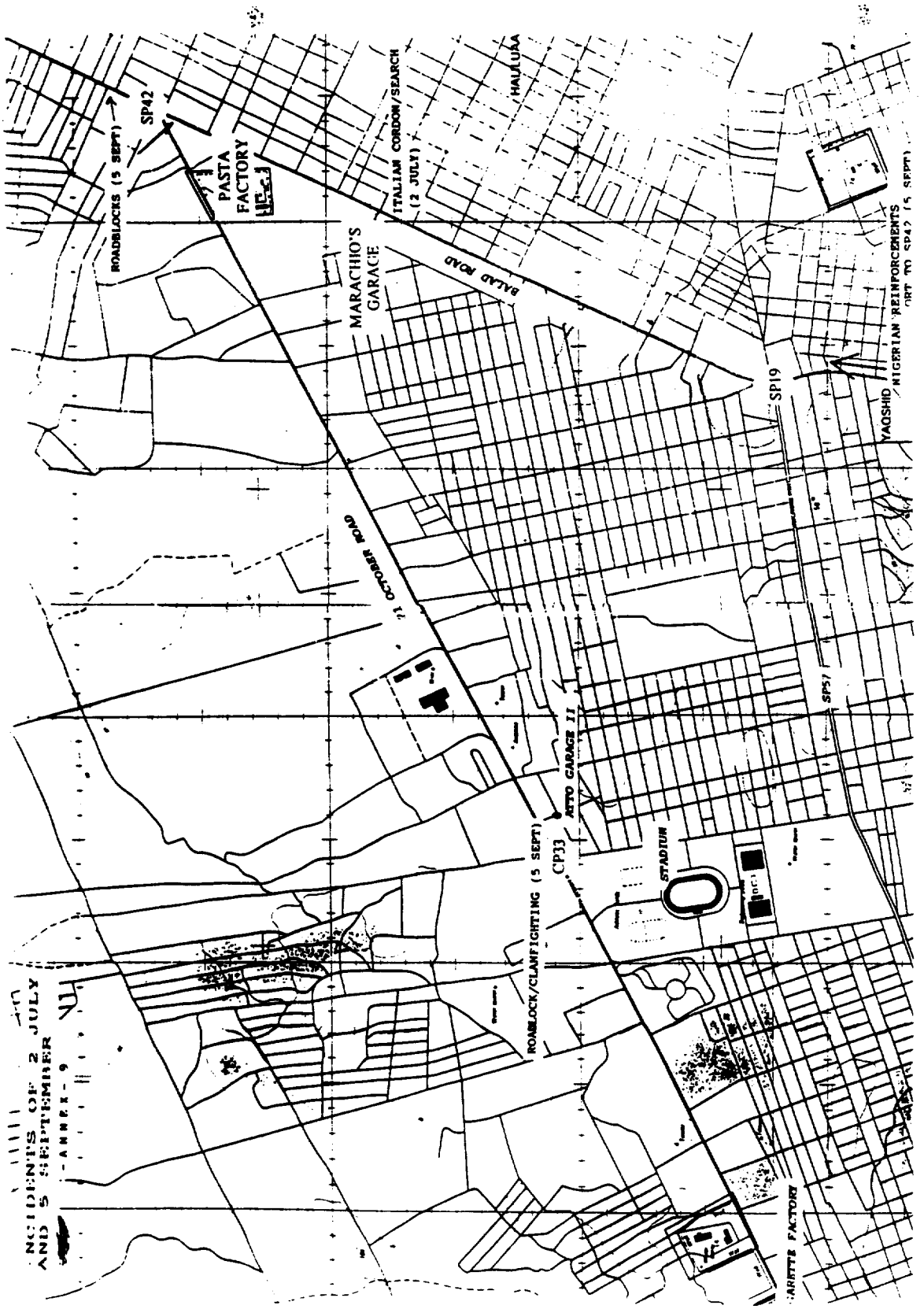

94-23962

المرفق العاشر

خريطة حادثة ٣ تشرين الأول/أكتوبر

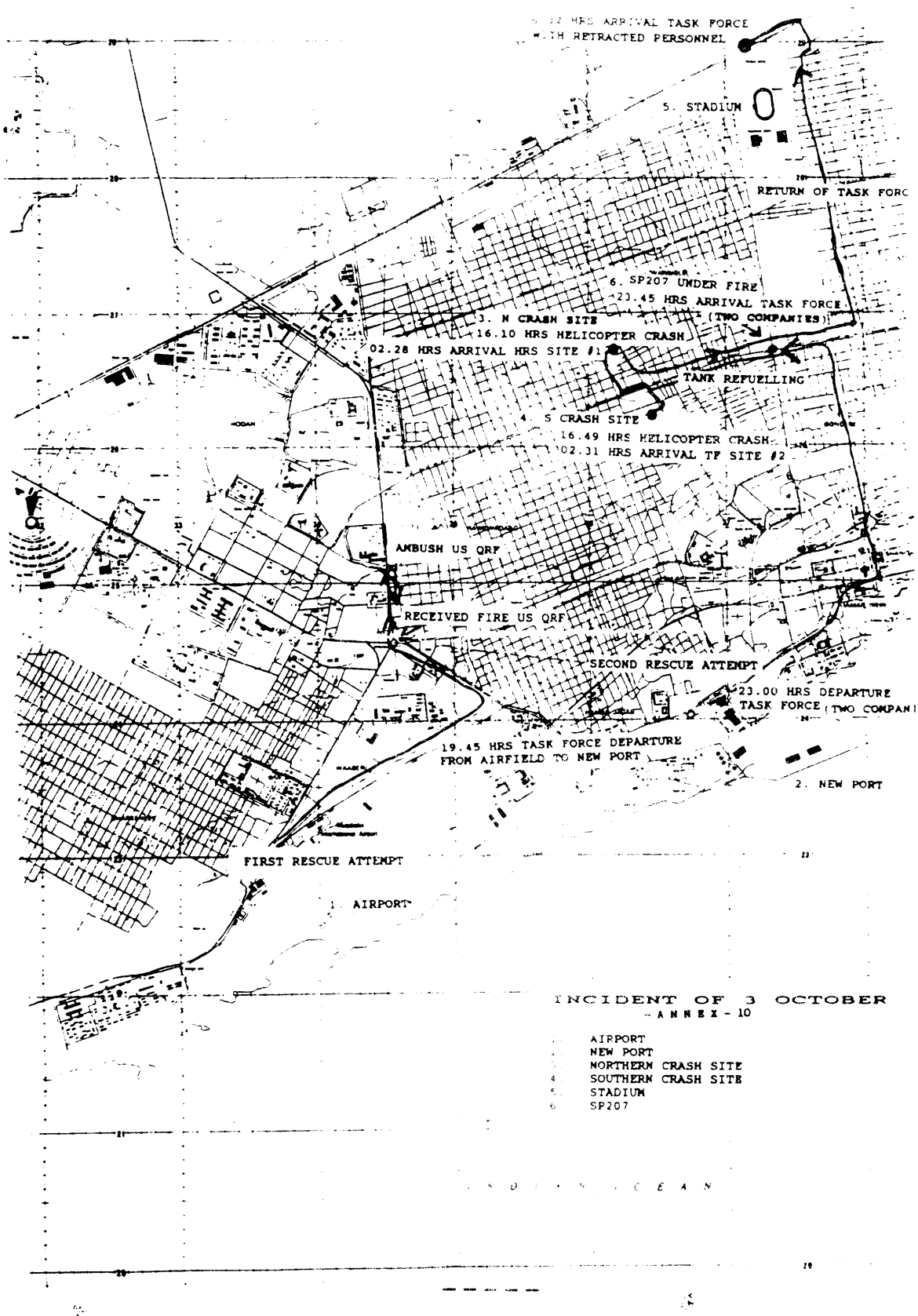

94-23962